

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة :-

مقدمة :

على الرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهت العمل المصرفي الإسلامي ممثلاً في إيجاد كيانات مصرفية إسلامية بالكامل إلا أننا نجد قد شق طريقة وسط السوق المصرفية التقليدية واحتل موقعاً بارزاً فيها مما دفع بعض الدول إلي أسلمت جهازها المصرفي كاملاً، ومنها السودان كأوائل هذه الدول. نظراً لنضوج التجربة وتطورها خلال الفترات التاريخية الماضية والتي تمكننا من تقييم إيجابياتها الاقتصادية والمالية من خلال الوقف علي دراستها وتقييمها بصورة أعمق تحليلاً وأكثر تخصصية وعلمية، من حيث الموارد وتركيباتها والإستخدامات وكفاءتها، ودورها في عملية إدارة النقود وحتى يتثنى لنا معرفة الحقيقة عن مدى مساهمة المصارف الإسلامية في مجمل الحياة الإقتصادية.

كما نرجو ونطمح من هذا البحث إظهار مدى كفاءة المصارف العاملة بالسودان، خاصةً وأن النظام المصرفي السوداني إسلامياً بالكامل ويعمل في ظل سياسة نقدية إسلامية (غير مزدوجة) لفترة نرى أنها تسمح بإمكانية تحليل أداء تلك المصارف بصورة تاريخية يمكن ان تؤدي إلى نتائج يمكن الوثوق بها في الإستشراف والتنبؤ بمستقبلها، ومن ثم، تعزيز وجودها محلياً وإقليمياً وعالمياً .

أهمية البحث :

تتبع أهمية هذا البحث من الأتي :

1- يقدم إجابات لتساؤلات المشكلة الاقتصادية الكلية للبلاد في جوانبها النقدية في ظل السياسات النقدية المعلنة، هذا لما اتصفت به هذه المشكلة في متغيراتها الرئيسية (تراجع سعر صرف الجنية السوداني ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع معدلات نمو عرض النقود كثيراً عن ما هو مستهدف) من صفات نقدية هي من أولي أولويات السلطة النقدية .

2- يوفر مادة علمية من واقع الممارسات العملية تربط بين أثر الممارسات المالية للجهاز المصرفي السوداني وانعكاساتها علي مجمل النشاط الاقتصادي عموماً وعلي عملية كفاءة إدارة الموجودات للمصارف علي وجه التحديد .

3- يبين هذا البحث أهمية القيام بعملية التحليل المالي للقوائم المالية لتقييم أداء المصارف كأحد أهم الأدوات المعاصرة التي تساعد كثيراً في معرفة أوضاعها الحقيقية والتوظيف السليم لمواردها , حيث ان القوائم المالية والإيضاحات وحدها لا تمكن إدارة المصرف من رقابة الأداء إلا بعد إعادة صياغتها على شكل مؤشرات ذات دلالات محددة في تشخيص اتجاهات متغيرات الأداء دورياً .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في تراجع كفاءة الجهاز المصرفي السوداني في المساهمة في التوازن المالي للاقتصاد الكلي، وذلك من خلال تراجع قدرته علي استقطاب وحشد الموارد وكفاءة إعادة استخدامها لخدمة الأهداف الإقتصادية الكلية في إطارها النقدي، حيث فشل الجهاز المصرفي في امتصاص الارتفاع الكبير في معدلات نمو عرض النقود، وفشل أيضاً في إدارة واستخدام موارد واحتياجات البلاد من النقد الأجنبي , هذا إضافة الي ارتفاع معدلات مخاطر المصارف التجارية السودانية العاملة في ظل هذه الأزمات مما يستوجب تقييم الدور الذي تلعبه المصارف كواحدة من أهم الوسائل في تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد الكلي .

يمكن صياغة مشكلة البحث أعلاه من خلال الأسئلة التالية :

- 1- الي اى مدى ساهم الجهاز المصرفي السوداني في جذب وتوزيع المدخرات المصرفية بما يتوافق مع السياسات النقدية وتنعكس ذلك علي الميزانية الموحدة للمصارف ؟
- 2- الي أي مدى ساهم الجهاز المصرفي السوداني في تعزيز كفاءة إدارة عرض النقود لتحقيق التوازن المالي الكلي في الاقتصاد السوداني ؟
- 3- إلي أي مدى كانت كفاءة المصارف السودانية من خلال الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة (التوازن النسبي في جانبي السيولة والربحية) ؟
- 4- إلي أي مدى يمكن ان يساهم تطبيق مؤشرات التحليل المالي علي القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني في معرفة الأوضاع المالية الحقيقية للمصرف وقياس كفاءة إدارة موجوداته ؟

فرضيات البحث :

يسعى البحث لاختبار صحة الفرضيات التالية :-

- 1/ لا يوجد تأثير للجهاز المصرفي السوداني في عملية جذب الموارد المصرفية وإعادة توزيعها علي الأنشطة الاقتصادية وفقاً للسياسات النقدية والتمويلية خلال فترة الدراسة .
- 2/ لا يوجد تأثير للجهاز المصرفي السوداني في عملية تعزيز كفاءة إدارة السيولة في الاقتصاد القومي وفقاً لمفهوم التوازن المالي .

3/ لم يستخدم بنك فيصل الإسلامي السوداني موارده المتاحة الإستخدام الأمثل مما أدى إلي إختلال في هيكل موجوداته وبالتالي أختل التوازن بين السيولة والربحية .

4/ البيانات المالية الدورية المنشورة وغير المنشورة تعد مادة خام قياساً بما يستهدفه التحليل المالي لأداء المصرف للوصول الي مؤشرات قابلة للقياس والمتابعة والرقابة من قبل إدارة المصرف .

أهداف البحث :

ان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو معرفة وتقييم الدور الذي تلعبه المصارف كواحدة من أهم الوسائل في تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد الكلي وذلك من خلال الآتي :

1/ تحليل التركيبية والأهمية النسبية لموارد واستخدامات الجهاز المصرفي السوداني .

2/ قياس كفاءة المصارف الإسلامية السودانية من خلال الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة .

3/ تطبق عملية التحليل المالي للقوائم المالية علي قائمتي المركز المالي والدخل لبنك فيصل الإسلامي السوداني كدراسة حالة للبنوك الإسلامية السودانية لتحديد كفاءة الأداء المالي وكفاءة إدارة الموجودات للمصرف خلال الفترة 2002 - 2013م .

4/ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة في تفسير المركز المالي ونتائج عمليات المصارف, إضافة إلي إمكانية عمل تخطيط مالي مستقبلي أفضل .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

يغطي البحث الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي السوداني من واقع التقارير السنوية لبنك السودان المركزي وتقارير العرض الإقتصادي السنوية خلال الفترة 2002 - 2013م , وتقارير القوائم المالية المنشورة لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة 2002 - 2013م .

منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إستخدام المنهجية العلمية للتحليل المالي (المنهج الكمي والمنهج النوعي من حيث المضمون، ومنهج تحليل الربحية ومنهج تحليل السيولة من حيث الأهداف) وذلك وفق إستخدام أسلوب النسب المالية ولسلوب الإتجاه لتحليل تركيبية موارد الجهاز المصرفي السوداني ولقياس كفاءة الإستخدام الأمثل لتلك الموارد . برنامج اكسل في التحليل المالي لتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها .

مصادر جمع البيانات : اعتمد البحث علي المصادر الثانوية من كتب وتقارير دورية ونشرات ودوريات ودراسات علمية ذات صلة بموضوع البحث .

هيكل البحث :

تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول تتضمن فصلاً تمهيدياً عن الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة والذي يتكون من مبحثين، المبحث الأول عن الإطار العام للدراسة والذي احتوى على مقدمة البحث وأهمية البحث ، ومشكلة البحث وفرضيات البحث ، وأهداف البحث ، ومجال وحدود البحث الزمانية والمكانية ومنهج الدراسة ومصادر جمع البيانات، وهيكل البحث ، أما المبحث الثاني غطى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث .

جاء الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لمفهوم الأداء المصرفي والمالي حيث تم تناول مفهوم الأداء عبر عدة جوانب ومن خلال ثلاثة مباحث تتناول المبحث الأول منها تعريف وأعراض ومقومات أداء المصرف وذلك عبر تحديد مفهوم الأداء والأدبيات التي تناولت ذلك المفهوم ومن ثم تحديد مجالات الأداء الرئيسية ثم طرق قياس الأداء وعرض عدد من المقاييس المستخدمة لذلك ، ثم مفهوم الأداء المالي وأهميته واختتم المبحث بالتطرق لمفهوم تحليل أداء المصرف ، وتناول المبحث الثاني مصادر معلومات التحليل واستخداماتها، وذلك عبر تحديد مصادر المعلومات اللازمة للتحليل ومستخدمو المعلومات التي يوفرها تحليل الأداء وتناول المبحث الثالث نواحي القصور في البيانات المالية المنشورة وحدود استخداماتها في إتخاذ القرار إضافةً الي محددات التحليل المالي .

يستعرض الفصل الثاني والذي جاء بعنوان : مفهوم تحليل موارد واستخدامات المصارف يستعرض هذا الفصل شرح مفصل للنواحي النظرية والفنية المكونة لموارد واستخدامات المصارف بوجه عام ومن ثم شرح الجوانب النظرية والفنية لإجراء عملية التحليل المالي باعتباره الآلية التي من خلالها يتم تحليل موارد واستخدامات المصارف، حيث تناول المبحث الأول الإطار العام لموارد المصارف بمختلف مكوناتها وأنواعها وخصوصيتها ودرجة حساسيتها وتأثيراتها في عملية التحليل المالي ، ويتناول المبحث الثاني الجوانب النظرية والفنية للتحليل المالي وذلك من خلال شرح وتوضيح مفهوم التحليل المالي والفرق بين مناهج وأساليب التحليل المالي وتوضيح الفرق بين (المنهج والأسلوب) عند إجراء عملية التحليل ويتناول المبحث الثالث الإطار العام لإستخدامات الموارد في المصارف بذات الكيفية التي تم بها شرح الموارد تفصيلاً ودلالات ذلك علي عملية التحليل المالي .

يستعرض الفصل الثالث : تحليل تركيبية موارد واستخدامات الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة (2002 - 2013 م) : تناول المبحث الأول خلفية تاريخية لتطور هيكل الجهاز المصرفي السوداني وإبراز أهم سماته ومتغيراته والتوزيع الجغرافي خلال فترة الدراسة ، وتناول المبحث الثاني تحليل تركيبية موارد (مطلوبات) الجهاز المصرفي وتحليل الأهمية النسبية لهذه الموارد خلال الفترة 2002-2013م أما

المبحث الثالث فتناول تحليل تركيبة إستخدامات الجهاز المصرفي لنفس الفترة والتوزيع النسبي لهذه الإستخدامات واثّر تحليل تركيبة الموارد المصرفية علي الإستخدامات .

يستعرض الفصل الرابع : تطبيق مؤشرات التحليل المالي علي القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الفترة (2002 – 2013 م) : تناول المبحث الأول خلفية تاريخية لنشأة وتطور بنك فيصل الإسلامي السوداني , أما المبحث الثاني تناول تحليل مؤشرات السيولة وتحليل مؤشرات الإستثمار والربحية وتناول المبحث الثالث اختبار فرضيات البحث .

خاتمة البحث واشتملة علي أولاً : النتائج التي توصل إليها البحث وثانياً : التوصيات التي أوصي بها البحث وثالثاً : اقتراح بعض البحوث المستقبلية في ذات الموضوع .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة:-

أولاً : الدراسات السابقة :-

هنالك العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث نستعرض منها الدراسات التالية :

1/ دراسة الطيب عثمان الأمين⁽¹⁾ 2007م :

هدفت الدراسة الي توضيح اثر عملية التحليل المالي للقوائم المالية علي كفاءة المصارف الإسلامية في السودان وتمثلت مشكلة الدراسة في الإستفهامات الآتية:
هل المصارف الإسلامية تستطيع أن توفر كل المعلومات التي يحتاج إليها التحليل المالي من أجل تقييم أداءها؟

هل التحليل المالي يوفر كل المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها في تقييم أداء المصارف الإسلامية؟
هل يمكن الإعتماد بشكل أساسي على التحليل المالي في تقييم أداء المصارف الإسلامية؟ ومن بعد ذلك تم إختبار الفروض التالية :-

إن القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية) لا يمكن الإعتماد عليها في تقييم أداء المصارف الإسلامية قبل إجراء التحليل المالي عليها.

إن إجراء التحليل المالي على القوائم المالية للمصارف الإسلامية بصورة دورية ينتج عنه مؤشرات ذات مغزى محدد ودلالة معينة تساعد في تحديد سمات ومتغيرات الأداء دورياً .
يمكن الإعتماد على التحليل المالي كأساس لتقييم أداء المصارف الإسلامية.

وكانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

(1) الطيب عثمان الأمين - دور التحليل المالي في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالتطبيق علي بنك فيصل الإسلامي السوداني - بحث ماجستير غير منشور - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007 .

إستمرار الزيادة في أرباح البنك وينسب مرتفعة بالإضافة إلى زيادة نسبة توزيع عائد الإستثمار على أصحاب الودائع الإستثمارية أدى إلى زيادة موارد البنك بصفة عامة وزيادة الودائع الإستثمارية بصفة خاصة .

زيادة موجودات البنك وإعادة هيكلتها لصالح الموجودات المربحة مع الإحتفاظ بقدر كافئ من السيولة لمقابلة متطلبات السحب على الودائع تحت الطلب (الموازنة بين السيولة والربحية) إضافة إلى كفاءة إستثمار هذه الأصول أدى إلى مضاعفة أرباح البنك .

تطور الموارد (الذاتية وغير الذاتية) بالبنك وكفاءة إستخدامها بصورة مستمرة بالإضافة إلى تطور أرباح البنك نتيجة لإستمرار إنخفاض معدل التكلفة إنما يعكس ذلك التحسن في كل جوانب الأداء بالبنك وبالتالي إمكانية إستغلال هذه الميزات التنافسية للمساهمة في إستمرار تطور أداء البنك خلال الفترات المقبلة .

ومن أهم التوصيات :

توليف المزيج الأمثل لهيكل التمويل الإستثماري بالبنك حسب الصيغ والقطاعات لأغراض الربحية وذلك بناءً على المعلومات التاريخية الناتجة عن إنتهاج سياسة التمويل في الفترات السابقة بالإضافة إلى الخبرة العلمية والعملية لموظفي الإدارة المختصة بالتمويل بالبنك .

إن الإحتفاظ بقدر عالي من السيولة تزيد عن متطلبات الإيفاء بالإلتزامات وتغطية إحتياجات العملاء من السحب على الودائع يمكن أن يقلل من أرباح البنك كما أن إنخفاض مقدار السيولة عن القدر الكافئ لتغطية الإلتزامات والسحب على الودائع يمكن أن يؤدي إلى تشويه سمعة البنك لذلك فإنه يجب الإحتفاظ بالقدر المناسب من السيولة بشكل متوازن (مراعاة جانبي السيولة والإستثمار) .

تشكل الزيادة في حقوق الملكية مصدر ثقة للعملاء في التعامل مع البنك إضافة إلى أنها من مصادر التمويل التي تساهم في دعم مسيرة التطور بالبنك لذلك لابد من زيادتها بين فترة وأخرى .

2/ دراسة سيد أحمد محمد أحمد عبد العزيز⁽¹⁾ 2006م :

هدفت الدراسة الي تقييم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية , حيث تمثلت

مشكلة الدراسة في الآتي :

هل استطاعت المصارف التجارية بالسودان من رصد وتحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتي مصدرها الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بأنواعها ؟

(1) سيد احمد محمد أحمد عبد العزيز - تقييم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية (دراسة ميدانية تحليلية) خلال الفترة

1992 - 2002م. - بحث دكتوراه غير منشور - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2006م

إلى أي مدى تمكنت المصارف التجارية من تطوير وزيادة حجم الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بأنواعها وما دور الموارد الخارجية في استقرار السيولة النقدية ؟

هل تمكنت المصارف التجارية السودانية ان تفي بالالتزامات التي عليها بكل يسر وسهولة وخاصة القصيرة منها والمتمثلة في سحوبات المودعين؟

هل المصارف التجارية تعتمد اعتمادا أساسيا علي مواردها الخارجية المتمثلة في الودائع عند تنمية مواردها؟

بعد ان أوفت بالالتزامات التي عليها هل استطاعت ان تستغل الفائض من السيولة النقدية بالصورة المثلى والتخطيط السليم ؟

جاءت فروض البحث كالآتي :

وجود الآلية الدائمة لقياس وتقييم السيولة النقدية بالمصارف التجارية من شأنه ان يؤدي إلي إدارة السيولة النقدية بالصورة الصحيحة .

ان نمو حجم الموارد الخارجية خاصة الودائع يساعد علي استقرار السيولة النقدية بالمصارف التجارية .
ان انعدام وشح السيولة النقدية يشكل مشكلة للمصارف التجارية مما يعرضها إلي مخاطر عدم القدرة علي الإيفاء بالالتزامات التي عليها .

المصارف التجارية تعتمد اعتمادا أساسيا في تنمية مواردها على الموارد الخارجية وخاصة الودائع بأنواعها .
ان استغلال السيولة النقدية الفائضة عن طريق إدارة الإستثمار بالصورة المثلى والتخطيط السليم يعود على المصارف التجارية بالمزيد من الأرباح.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , الي جانب المنهج الاستقرائي , الاستنباطي , الاستدلالي والتاريخي , ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

غياب الآلية الدائمة لقياس وتقييم السيولة النقدية بالمصارف التجارية بالسودان بالتالي عجزت عن إدارة السيولة النقدية بالصورة الصحيحة وذلك عن طريق التنبؤ بحجم وتوفيق التدفقات النقدية المستقبلية والكشف مبكرا عن احتمال حدوث عجز مالي لسداده أو حدوث فائض نقدي للاستثمار لتحقيق أقصى درجة من الربحية المخططة.

ان المصارف التجارية بالسودان استطاعت ان تفي بجميع الالتزامات التي عليها بكل يسر وخاصة القصيرة منها والمتمثلة في سحوبات المودعين وبالتالي لم تواجه بمشاكل انعدام وشح السيولة النقدية .

ومن أهم التوصيات : ضرورة خلق آلية دائمة بالمصارف التجارية تعنى بتقييم وقياس السيولة النقدية ويمكن أن يتم ذلك باستحداث إدارة متخصصة تعمل علي إدارة التدفقات النقدية بصورة شاملة في إطار

الخطط المالية السليمة التي تهدف الي الكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز أو فائض نقدي وذلك لتلافي مخاطر شح السيولة النقدية وكذلك وجود فائض نقدي غير مستغل .
إنشاء وتكوين إدارة فنية متخصصة تعنى بالتسويق المصرفي وذلك للعمل علي وضع الخطط المستقبلية الكفيلة التي تمكن من استقطاب المزيد من الموارد الخارجية وخاصة الودائع وتزويدها بالكوادر الإدارية المؤهلة .

3/ دراسة نهى عبد الرحيم يعقوب سليمان⁽¹⁾ 2006 م :

هدفت الدراسة الي تأطير تجربة البنوك التجارية السودانية في تغطية المخاطر التمويلية, وتمثلت مشكلة الدراسة في الإستفهامات الآتية:
هل وجود إدارات مخاطر فاعلة بالبنوك التجارية يؤدي الي تقليل مخاطر التمويل وتعظيم العائد من العمليات التمويلية ؟
هل التشريعات واللوائح الصادرة من البنك المركزي كافية وفعالة لتحقيق الإدارة المثلى لمخاطر التمويل والي أي مدى تعتبر السياسات ملزمة ؟
هل توجد رقابة من البنك المركزي علي السياسات والضوابط المرتبطة بعملية التمويل في البنوك التجارية وما اثر هذه الرقابة علي أداء هذه البنوك ؟
هل تستخدم البنوك التجارية طرق صحيحة للتغلب علي مخاطر التمويل ؟
تم إختبار الفروض التالية :-

تستخدم البنوك التجارية السودانية طرق فعالة في إدارة وتغطية المخاطر المرتبطة بعملياتها التمويلية .
تكامل السياسات واللوائح الداخلية للبنك مع ضوابط الرقابة المصرفية للبنك المركزي تساعد علي تقليل المخاطر التمويلية للبنوك التجارية .

توفر الإمكانات البشرية والمادية بالبنوك التجارية لضمان تغطية المخاطر التمويلية, حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات حقلية الأولية والثانوية والمنهج التاريخي لدراسة الخلفية التاريخية والمنهج الاستقرائي لدراسة الحاضر وتصوير المستقبل , ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

يتم استخدام طرق فعالة في تقييم مخاطر التمويل من الناحية النظرية ولكن هنالك تفاوت من الناحية التطبيقية مما نتج عنه بعض التجاوزات .

(1) نهى عبد الرحيم يعقوب - أساليب إدارة وتغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية السودانية - بحث ماجستير غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006.

ان السياسات التمويلية ومعايير كفاية رأس المال التي تطبقها البنوك التجارية مستمدة من سياسات البنك المركزي ولقد كان لذلك الأثر الواضح في تحسين أوضاع البنوك .

يوجد بعض القصور في البنوك التجارية من ناحية الاهتمام بتحفيز العاملين وتدريبهم .

14/ دراسة محمد الأمين الصادق قسم السيد⁽¹⁾ 2005م :

هدفت الدراسة الي تقويم الأداء المالي والمحاسبي للقطاع المصرفي السوداني, حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف استفادة المصارف السودانية من مواردها المتاحة مما أثر على أدائها المالي والمحاسبي فيما يتعلق بالسيولة والربحية وتوظيف الأموال ، كما تم إختبار الفروض التالية :

نسبة السيولة (التداول) للمصارف السودانية دون النسبة النمطية .

تحليل القوائم المالية باستخدام معيار (CAEL) يوضح قوة أو ضعف المصارف لتقويم أدائه.

النظام المحاسبي للمصارف السودانية يساعد في تقديم معلومات تساهم في عملية تقويم الأداء.

نسبة المصروفات للإيرادات في البنوك الإسلامية تفوق النسب النمطية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

لا يوجد إستثمار جيد للأموال المتاحة للمصارف السودانية .

أن نسبة المصروفات للإيرادات في البنوك التي اشتملت عليها العينة أكبر من النسبة المقبولة عالمياً (55% فما دون).

تتبع المصارف السودانية طريقة منظمة وسليمة محاسبياً في إعداد قوائمها المالية .

15/ دراسة فتح الرحمن علي محمد صالح⁽¹⁾ 2004م :

هدفت الدراسة الي تقييم كفاءة استخدام موارد قطاع الخدمات المالية علي الإقتصاد السوداني, وتمثلت مشكلة الدراسة في الإستفهامات الآتية : يعتبر التمويل العقبة الجوهرية التي تعاني منها معظم القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يضعف مساهمة هذا القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي .

يتميز قطاع الخدمات المالية بمكوناته المختلفة بضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي ينعكس علي محدودية مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي في البلاد .

السودان يخطو ألان خطوات واسعة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية الامر الذي له انعكاسات ايجابية أو/سلبية علي قطاع الخدمات المالية .

(1) محمد الأمين الصادق قسم السيد - تقويم الأداء المالي والمحاسبي للقطاع المصرفي السوداني خلال الفترة 1999 - 2002م - بحث

ماجستير غير منشور - جامعة النيلين ، 2005م .

(2) فتح الرحمن علي محمد صالح - كفاءة استخدام موارد قطاع الخدمات المالية وأثرها علي الإقتصاد السوداني للفترة من (1984 1999) -

بحث دكتوراه غير منشور - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2004م .

ضعف كفاءة قطاع الخدمات المالية ادى إلي محدودية هذا القطاع في توسيع نطاق عملائه واستقطاب موارد جديدة وقد تمثل ذلك في ارتفاع حجم الكتلة النقدية خارج الجهاز وضعف الإقبال علي الخدمات التأمينية ومحدودية حجم الاستثمارات المالية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي .

كانت فروض الدراسة كالآتي :

يتميز الأداء بجوانبه المختلفة لقطاع الخدمات المالية في السودان بالقصور مما يضعف من مساهمته بفعالية في تحقيق أهدافه الأساسية .

هنالك الكثير من المعوقات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه قطاع الخدمات المالية وتحد من قدرته في تحريك الموارد نحو الاستخدام الأفضل .

ان لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية اثأرا سلبية علي قطاع الخدمات المالية يمكن امتصاصها بإعادة هيكله القطاع .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

ضعف كفاءة رأس المال بالنسبة للمصارف السودانية مقارنة بالمتوسط العالمي .

صغر حجم المتصرف أو حجم النظام المصرفي في الاقتصاد وهذا يعكس ضعف مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي .

16/ دراسة هيثم أحمد عثمان⁽¹⁾ 2000 م :

هدفت الدراسة الي توضيح اثر القيام بعملية التحليل المالي علي المصارف السودانية , وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركات والمصارف السودانية لا تضع في الإعتبار أهمية التحليل المالي ودوره في تطوير المنشآت وتقديمها وإنما تعتمد في إدارتها على طريقة الحدس والبديهة ، ثم أختبر الدراسة الفروض الآتية:
لايوجد التحليل المالي الأهتمام اللازم من إدارة المصارف والشركات .

استخدام المصرف للتحليل المالي سواء بالنسبة لميزانياته أو ميزانيات الشركات التي يمنحها القروض يساعد على إسترداد القروض المقدمة في الوقت المحدد .

التحليل المالي يؤدي إلي تخطيط مالي مستقبلي أفضل للإدارة . من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:
عند عدم تطبيق التحليل المالي علي القوائم المالية للشركات فإن ذلك يؤدي إلي انفلات زمني في تسديد القروض .

إن بنك البركة بتخصيصه لإدارة مالية تهتم بالتحليل المالي ادى إلي تطور البنك من سنة لأخرى.

ومن أهم التوصيات التي أوصى بها البحث :

(1) هيثم أحمد عثمان - التحليل المالي لأغراض مصرفية - بحث ماجستير غير منشور - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2000م .

زيادة اهتمام الدولة ممثلة في البنك المركزي وديوان المراجع العام علي تشجيع ممارسات تطبيق التحليل المالي.

عقد دورات تدريبية للمصارف والمؤسسات لزيادة المعرفة بأهمية التحليل المالي .

ثانياً : خلاصة :-

إن معظم الدراسات السابقة التي تم عرضها والمتوفرة في المكتبة السودانية (ذات الصلة بموضوع البحث) تقيس وتحلل عملية كفاءة المصارف السودانية في إطارها الجزئي وبدرجات مختلفة في العمق التحليلي وصولاً للملاءة المالية، وعادةً ما تغفل تلك الدراسات أمر أثر الممارسات المالية المصرفية علي المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها في تحقيق التوازن المالي والعكس صحيح .

من خلال استعراض مشكلات الدراسات السابقة أعلاه والفرضيات التي تم اختبارها واهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات مقارنة مع مشكلة هذه الدراسة فان الفجوة العلمية التي حاولت ان تغطيها هذه الدراسة هي ربط تحليل الكفاءة في إطارها الكلي والجزئي، من خلال توفير تحليل مالي لتركيبية موارد واستخدامات الجهاز المصرفي السوداني من خلال تحليل الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في السودان وتبيان الأهمية النسبية لتلك الموارد والإستخدامات وأثرها في تحقيق أهداف السياسات النقدية والتمويلية خلال فترة الدراسة، هذا في الإطار الكلي . أما في الإطار الجزئي فقد تم تحليل كفاءة المصرف وفق المنهجية العلمية للتحليل المالي للقوائم المالية، بالتطبيق العملي علي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لواحد من البنوك الإسلامية السودانية وتقييم كفاءة أدائه في إدارة موجوداته لتحقيق التوازن المالي (تحقيق هدفي السيولة والربحية) .

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الأداء المصرفي والمالي

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الأداء المصرفي والمالي

تمهيد :

يهدف هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الأداء للمؤسسات المصرفية بوجه عام فضلاً عن تحديد أهمية الأداء المالي لتلك المؤسسات علي وجه الخصوص وذلك من خلال تحديد أهم المؤشر المالية التي يمكن استخدامها للحكم علي مدي كفاءة أداء هذه المؤسسات وصحت القرارات المتخذة في صياغة سياستها حيث نتناول في المبحث الأول من هذا الفصل المفهوم العام للأداء ومجالاته الرئيسية ثم نستعرض عدد من المقاييس الرئيسية للأداء , إضافةً إلي توضيح مفهوم الأداء المالي وأهميته ومفهوم تحليل أداء المصرف ويتحدث المبحث الثاني عن مصادر البيانات أو المعلومات الواجب توفرها لعملية تحليل الأداء المصرفي فهناك العديد من المصادر التي يستقي منها المحلل بياناته ومن ثم تحليلها وفقاً للهدف الذي يقوم بالتحليل من أجله ونحن هنا نعدد تلك المصادر ونفصلها , كما نوضح الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل باختلاف وتنوع استخداماتها لتلك المعلومات , ويتناول المبحث الثالث نواحي القصور في البيانات المالية المنشورة وحدود استخداماتها في إتخاذ القرار , ومحددات التحليل المالي .

المبحث الأول : تعريف وأغراض ومقومات أداء المصرف :

تعد عملية تقييم الأداء الإداري واحدة من الموضوعات الرئيسية في الفكر الإداري , وحيث أن منشأة الأعمال في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها المتغيرة باستمرار , فإن ذلك يلزم الإدارة بضرورة التعديل المستمر لخططها وسياساتها وقراراتها وفقاً لما تمارسه من عملية تقييم للأداء (1) .

أولاً : المفهوم العام للأداء :

يعد الأداء مفهوماً شمولياً ومهماً بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية(2) .

علي الرغم من كثرة الأدبيات التي تناولت الأداء إلا أن أغلبها كان يفتقر إلي التعريف بمفهومه وعند استعراض تلك الأدبيات التي تناولت الأداء وحاولت أن تعطي مفهوماً له ، نجد أنها تشير إلي عدم وجود الإتفاق حول مفهوم محدد له، حيث أن هنالك إختلاف في وجهات النظر بشأن تحديد المعايير

(1) حمزة محمود الزبيدي , التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل) - مؤسسة الوراق للنشر , 2000م , ص79

(2) المرجع السابق , ص80

والمؤشرات الخاصة بالأداء والتي يجب استخدامها ، وتحديد الخصائص التنظيمية إضافة الي متغيرات أخرى ذات العلاقة بالأداء .

إن مفهوم الأداء بشكل عام يعبر عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة علي إستغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناءً علي أهدافها طويلة الأجل , ويظهر إن الأداء كظاهرة وتقييم الأداء كحالة ما هو إلا مضمون شمولي واسع يمكن تحريكه باتجاه شموله أو باتجاه تنبؤه بالفشل من خلال نوع من المعايير والمؤشرات لها القدرة في أن تعكس نتائج وذلك لنجاح أو تكيفها بشكل آخر لتحديد مضامين ذلك الفشل ولحتمالاته .

يعد الأداء من المصطلحات الجذابة التي تحمل بين طياتها نكهة العمل وديناميكيته والجهد الهادف وهو يقترح فصل العمل الجيد عن السيئ وانه يتيح للمديرين تقييمه كما لو كان إجراءات فنية غير سياسية وبذلك أصبح الأداء من المفاهيم الأساسية للمديرين في كافة المستويات الهرمية ولكافة أنواع المنشآت لأن مخرجات هذا الأداء قد تكون ذات آثار ضارة بأرباح المنشأة وقد تكون أساسية لبقائها واستمرارها ، وبناءً عليه فإن الأداء هو واحد من المؤشرات الهامة عن مدي نجاح المنشأة وفعاليتها في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة لها. وقد عُرف الأداء بأنه دالة للمؤشرات والخصائص المنظمة إضافة الي خيارات قادة المنظمة. وعرفَ أيضا بأنه إنعكاس للطريقة التي تم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة علي تحقيق أهدافها . كما عرفَ علي أنه القيام بتنفيذ جزء من العمل أو كله وتحقيق النجاح فيه . أما (Pollitt) فقد عرف الأداء من خلال معايير , الفاعلية , الكفاءة الاقتصادية , وقد بين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا لأن من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الإقتصادي الي التقليل من الفاعلية ، ولتحقيق الكفاءة الأعلى من المحتمل أن يكون هنالك إنفاق أكثر كما عرف الأداء من وجهة نظر القانون ، بأنه أداء الفعل المطلوب المحدد بموجب العقد وأن تأثير الأداء الناجح هو إلزام الشخص المكلف باداء الفعل لاي مسؤولية تعاقدية مستقبلية , وأن كل طرف من أطراف العقد ملزم بأداء إلترامة استناداً للبنود المنصوص عليها(1) .

ينظر لعملية تقييم أداء منشأة الأعمال علي أنه عملية ولكن في الحقيقة أن عمليات تقييم الأداء هي جزء مهم في المراقبة الكلية والغاية من التقييم تحديد المشكلة التي قد تعترض أداء المنشأة , وفي إطار هذا المضمون يشير البعض أن عملية تقييم الأداء علي انه شكل من أشكال الرقابة , يركز علي تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة علي مختلف المستويات بهدف الوقوف علي تحقيق

(1) فلاح حسن عداي وآخرون , إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر - دار وائل للنشر ط2 , 2003م ص 221

أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية .

كما يقصد بعملية تقييم الأداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعد مسبقاً , لئلاً في إكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف, وعلي النحو الموضوع سابقاً. وبالطبع , حين يتأكد من حالة عدم تحقيق الأهداف أو النتائج في ظل الأداء المتوقع وفي ظل الإستراتيجية التخطيطية الحالية خلال فترة التخطيط, فإن هذا يعني وجود فجوة الأداء (Performance Gap) (1) .

ثانياً : مجالات الأداء الرئيسية :

لقد تطورت مؤشرات الأداء في البنوك بشكل عام , وذلك تبعاً للتطور التقليدي لشتي فروع المعرفة, إذ يعد تقويم الأداء ودراسة مؤشرات امتداداً للتطور في الرقابة المالية وهو بعد رقابي حديث تبلور من خلال الخبرات والتجارب يتعلق بمدي تحقق الأهداف وحسن إستخدام الموارد لتحقيق هذه الأهداف, وبشكل تقليدي فقد ظهرت الإيرادات بوصفها مؤشراً للأداء, أي اتخاذ الأرباح المحاسبية سبيلاً للتقويم ومقياساً لأداء الوحدات الإقتصادية, ومع ظهور الانتقادات علي هذا المؤشر من حيث انه لم يراع الموارد المتاحة (الموجودات) فقد ظهر مؤشر آخر هو معدل العائد علي الأصول, ومعدل العائد علي حقوق الملكية, ومع استمرار الجدل حول مدى كفاية هذه المؤشرات للحكم علي كفاءة البنوك بشكل عام فضلاً عن بقية المنشآت, وأنها لا تكفي لتكون سبيلاً للتقويم ومقياساً لأداء الوحدات الإقتصادية وذلك لإعتمادها الكبير علي التقديرات في قياس الأرباح المحاسبية, وتأثرها باختلاف الطرق المحاسبية, وعلية فقد برز توجه يشير الي ضرورة إستخدام مؤشرات أخرى جديدة بديلة او مكملة لمؤشرات الأرباح ومنها المؤشرات النقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية ومؤشرات القيمة المضافة , ومعدل العائد النقدي علي الإستثمار وغيرها, أما عن مجالات تقييم ومراقبة أداء البنوك الإسلامية فتظهر فيما يلي (2):

1- مسؤولية البنك تجاه عملائه والمجتمع لتقديم الخدمة الجيدة ضمن الأسعار المنافسة, وتحقيق الإنتاجية بتحويل مدخلات البنك الي خدمات تشبع رغبات العملاء.

2- تدعيم فرص الإبداع وخلق ميزة تنافسية ضمن الجهود المبذولة لتطوير الخدمات المصرفية ضمن ضوابط المشروعية.

3- زيادة موارد البنك المالية من خلال رفع مستوي العوائد المتحققة.

(1) حمزة محمود الزبيدي , التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل) - مؤسسة الوراق للنشر , 2000م , ص81

(2) ابراهيم عبدالحليم عباده , مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية - دار النفائس للنشر والتوزيع ط1 , 2008م ص162

- 4- المساهمة في التطوير الإداري المستمر .
- تقويم أداء العاملين ومدى إنتاجيتهم وغير ذلك .
- 5- مراقبة وتقويم تحقق المشروعات في أعمال البنك الإسلامي وتعاملاته .
- 6- متابعة دور البنك في تحقيق أهدافه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- يتطلب من الإدارة العليا من أجل وضع نظام رقابة فعال ، أن تحدد مجالات الأداء الرئيسية بحيث تعكس أهداف المنشأة المهمة وأن تشتمل علي الجوانب الخاصة بوحدة العمل أو المنشأة ككل التي يجب عليها العمل بفاعلية من أجل تحقيق النجاح لهذه الوحدة أو المنشأة ، وتشير المصادر الي عدد من المجالات الرئيسية للأداء من أهمها مايلي⁽¹⁾ :-
1. الربحية : ضمن هذا المجال يتم تحديد مؤشرات عديدة للقياس منها :- العائد علي الموجودات ، العائد علي حق الملكية ، وهامش الربح الصافي علي المبيعات .
 2. المركز السوقي : ويتمثل هذا المجال بالحصة السوقية ، التي تعدو واحدة من أكثر المقاييس ملائمة للتعبير عن أداء المنشأة فهي تشير إلي فاعلية إستراتيجية المنشأة أو مدى نجاح عملها .
 3. الإنتاجية : وهي المجال الذي تعتمد المنشأة لقياس كفاءتها التي تستخدم لذلك مقياسين هما :-
أ/ تكلفة العمل .
ب/ قيمة الإستهلاك .
- منسوبتان إلي حجم الإنتاج ، وعن طريق ذلك تتمكن المنشأة من تقويم درجة فاعليتها في استخدام كل من العمالة والمعدات .
4. أداء العاملين وميولهم : وهو المجال الذي يستخدم لتقييم أداء العاملين المشتغلين وتنظيم جهودهم للمحافظة علي الميول الإيجابية للعاملين تجاه عملهم وتجاه المنشأة ، ويمكن قياس تلك الميول أو الإتجاهات بشكل غير مباشر عن طريق البيانات المتعلقة بنسب الغياب ودوران العمل .
 5. المسؤولية العامة : وضمن هذا المجال يتم إعداد مؤشرات لتقويم مدى نجاح المنشأة في تحمل مسؤوليتها نحو العاملين والموردين والمجتمع المحلي .
 6. قيادة المنتج : وهو المجال الذي يقوم فيه المسؤولون عن إدارة كل من الشؤون الهندسية ، والإنتاج والتسويق ، والشؤون المالية ، وفي جميع وحدات العمل بتقويم التكاليف والجودة والمركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها سنوياً .

(1) فلاح حسن عداي وآخرون ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر - دار وائل للنشر ط2 ، 2003م ص222

7. تطوير الأفراد : وضمن هذا المجال يتم تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب الذي تتبعه المنشأة في سد الإحتياجات الحالية والمستقبلية من القوي العاملة , وما تخطيط القوي العاملة إلا ذلك الأسلوب الذي يتضمن استخدام تلك القوي استخداماً امثلاً وتعبئتها لمقابلة الإحتياجات التي تتطلبها خطط التنمية , ولو استطاعت المنشأة ان تشخص حاجتها من القوي العاملة وعلي امتداد خطط زمنية محددة لأصبح ميسوراً عليها إعادة النظر بما هو متوفر من أيد عاملة وتوزيعها توزيعاً أمثلاً علي مرافق نشاطها ولماكن التخطيط للمتطلبات البشرية مستقبلاً وتهيتها واعدادها بالقدر والنوع الذي تحتاج إليه مشاريعها .

8. الموازنة بين أهداف المدى القريب والمدى البعيد : وضمن هذا المجال يجب أن تقوم المنشأة بإجراء دراسة معمقة بشأن التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف علي المدى القريب لا يتم تحقيقها علي حساب الأرباح والاستقرار ضمن المدى البعيد .

9. الإبداع : ويتمثل هذا المجال بقيام المنشأة بأعمال تؤدي الي تطوير المنتجات و الخدمات الحالية الي أخري جديدة , كما يعد الإبداع بأنه التغيير المستمر للمنشأة تحقيقاً للتكيف الذي هو أكثر حسماً في تحديد بقائها واستمرارها , كما ويتضمن هذا التغيير أحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة أو في أي عنصر من العناصر في المنشأة كالمهمات والتكنولوجيا والأفراد .

10. الموارد المادية والمالية : ظهر هذا المجال من خلال التعرف علي كافة أنشطة المنشأة والتعرف علي العلاقات التي تربط بين الموارد المادية والمالية المتاحة لها وبين كفاءة إستخدامها بغية التعرف علي الانحرافات وتحديد مسبباتها , وذلك ما يتم عادة بالمقارنة بين النتائج المتحققة وبين الاهداف المرسومة للمنشأة وخلال مدة زمنية معينة .

11. أداء المديرين وتطويرهم : ويعد هذا المجال معياراً لتقييم أداء المديرين ، وفيه يتم تصميم برامج تساعد في اوصول المديرين الي المستوي المطلوب من الكفاءة, من ناحية يجب ألا نجعل المظاهر الرئيسية لتقويم الأداء الاجتماعي والتنظيمي للمنظمة والذي يسبق ويؤسس أدائها المالي, ومن ناحية أخري, لا يمكن قياس أداء المنظمة المستقبلي فقط بمعطيات محاسبية تاريخية أو؟و معاد تقويمها. إن الأفراد , البيئة الاجتماعية والمهنية , التقدم الاقتصادي , التطور التقني , كل ذلك يمثل عوامل هامة في تطور وأمان المنظمة, إلا أنها تشكو من قلة التعبير عنها كميأً, فلذلك يصعب تكاملها ومن ثم فليست معروفة جيداً (1) .

ثالثاً: قياس الأداء :- إن قياس الأداء في جوهره وسيلة بين منشآت الأعمال لتقييم فاعلية القرارات التي تصنعها وفي الوقت الذي تقوم به بذلك فإنها تصبح قادرة علي تقييم نجاح تخطيطها الإستراتيجي أو فشله

حيث أن فكرة نجاح المنشأة تتبع من خلال أدائها الذي يمثل بدوره انعكاساً للقراءات التي تصنعها فيما يتعلق بالأهداف الإستراتيجية والأسواق والظروف الداخلية والخارجية العديدة والمختلفة كما يعد قياس الأداء وسيلة للحكم علي نتائج عمل المنشأة فيما إذا كانت جيدة أو رديئة ، هذا وتتوقف أدوات القياس علي طبيعة المنشآت التي يراد قياس أدائها إضافة الي الأهداف المراد تحقيقها ، فقد تكون بعض أدوات القياس مثل العائد علي الإستثمار ملائمة جداً لقياس قدرة المنشأة في تحقيق هدف الربحية لكنها قد لا تصلح لتقويم أهداف أخرى ترغب المنشأة بتحقيقها مثل المسؤولية الإجتماعية أو تنمية الموارد البشرية لذا فإن الأهداف المختلفة تتطلب أدوات قياس مختلفة كما ان مقياس العائد علي الإستثمار قد لا يكفي بمفرده كأداة رقابية شاملة علي الرغم من ان الربحية هي أهم هدف للمنشأة ، بناء علي ذلك فأنها تحتاج الي إيجاد مقياس أخرى للتنبؤ بالأرباح المحتملة ، وتعد مثل هكذا مقياس كأدوات رقابية توجيهية كونها تقيس المتغيرات المؤثرة في الربحية(1) .

أدناه بعض المقاييس المستخدمة في قياس الأداء :-

1/ مقياس الأفراد : وتتضمن هذه المقاييس خلق العمل ، إنتاجية العاملين ، ونفقات البحث والتطوير لكل عامل من العاملين وتتصف هذه المقاييس بدرجة عالية من الموضوعية إلا ان لها بعض العيوب او السلبيات من بينها ان النجاح له معايير مختلفة حيث ان البعض مثل الحكومات ونقابات العمال تعتقد بأن خلق العمل هو المقياس الرئيس للنجاح ، بينما تكون المقاييس الأخرى قليلة الأهمية إضافة إلي الاعتقاد بأن مقياس الأفراد غير سليمة من الناحية المفاهيمية ومن الناحية المنهجية .

2/ المقياس السوقية : وتتعلق هذه المقاييس بالأنشطة السوقية المتمثلة بالمبيعات المتحققة لكل شهر مثل : مقدار الإيرادات المتزايدة من المبيعات . اتجاهات هذه المبيعات (بالمفرد أو الجملة) ، المبيعات المتحققة من قبل كل بائع حسابات البيع الجديدة المفتوحة ، الزبائن الجدد ، إعادة البيع إلي الزبائن القدامى كلفة كل معاملة بيع والربح المتحقق منها وتساعد هذه المقاييس المنشأة و ترشدها فيما إذا كانت قد حققت أهدافها البيعية ، وفيما إذا كان عملها يتزايد وفيما إذا كانت قد تمكنت من جذب زبائن جدد كما اعتادوا تحديد كلفة كل وحدة من المبيعات ومقدار الربح المتحقق من تلك المبيعات ، وفي حين ان الكثير من المهتمين بدراسة إستراتيجية المشروع يستخدمون حجم المبيعات والحصة السوقية كمقياس للأداء وتعتمد مقياس الأداء هذه علي أداء المنشأة في الماضي ولكن هنا تحدث مشكلة تتعلق بتحديد افضل مقياس لأداء الحصة السوقية فهل ان المقياس الأفضل هو زيادة المبيعات في السنة الاخيرة ، ام أنه زيادة المبيعات مقارنة بالمنافسين ام هو زيادة المبيعات نسبة الي الخطة الموضوعية .

(1) فلاح حسن عداي وآخرون ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر - دار وائل للنشر ط2 ، 2003م ص224

3/ مقاييس القيمة المضافة : إقتراح (Hofer) ثلاثة مقاييس لقياس أداء المنشأة تركيز جميعها علي القيمة المضافة ، وهي تعد محاولات لقياس ما تقدمه المنشأة للمجتمع بشكل مباشر ، فالقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة المبيعات وبين تكلفة المواد الأولية والأجزاء المشتراة، أما العائد علي القيمة المضافة فيعبر عنه بناتج قسمة الأرباح الصافية قبل خصم الضرائب علي القيمة المضافة ثم تحويل ذلك الي نسبة مئوية ويعتقد (Hofer) أن العائد علي القيمة المضافة يمثل افضل مقياس يمكن ان يقيس اداء المنشأة علي صعيد صناعات مختلفة إذا ما قورن بغيره من المقاييس المستخدمة حالياً وفي أدناه جدول يوضح مقاييس القيمة المضافة:

جدول رقم (1) مقاييس القيمة المضافة لأداء المنشأة المالية والمصرفية

خصائص الأداء	بعض المقاييس التقليدية	المقاييس الجديدة المقترحة
النمو	قيمة المبيعات، كمية المبيعات، قيمة الموجودات	القيمة المضافة
الكفاءة	الربح الإجمالي ، الربح الصافي ، نسبة صافي الربح قيمة المبيعات .	العائد علي القيمة المضافة
إستغلال الموجودات	العائد علي الإستثمار ، العائد علي رأسمال ، نصيب السهم من الإيرادات	نسبة العائد علي القيمة المضا إلي العائد علي الإستثمار

المصدر : فلاح حسن عداي وآخرون ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر - ص226

القيمة المضافة = قيمة المبيعات - تكلفة المواد الأولية والأجزاء المشتراة

العائد علي القيمة المضافة = $\frac{\text{الربح الصافي قبل الضريبة}}{\text{القيمة المضافة}} \times 100\%$

القيمة المضافة

4/ مقاييس الفعالية : تعني الفاعلية درجة تحقيق المنشأة لأهدافها المحددة (الرئيسية و الفرعية) وتظهر اهمية الفاعلية في كونها مقياس لنجاح وتقدم المنشأة وقدرتها على تحقيق اهدافها كما يلاحظ أن الكفاءة قد لا تكون شرطاً أساسياً لتحصيل الفاعلية ، حيث أن المنشأة قد تحقق أهدافها بدون أن تكون كفوءة ، الأمر الذي ينبغي الإنتباه إليه لأنه قد يحدث بزيادة المدخلات وعدم الإستفادة منها كلياً أو زيادة المخرجات من مدخلات محددة، مما يؤدي الي تحقيق الأهداف مع الإنخفاض في الكفاءة، بالتالي تظهر درجة عالية من الفاعلية، أي أن المنشأة حققت كل أهدافها ولكن بدون أن تكون كفوءة .

تقاس الفعالية بدءاً من الفروق المنسوبة الي معيار مرجعي أو متفق عليه إذ هي تعتمد ، لحد كبير علي تكوين إجراءات الرقابة الدقيقة والدائمة والمنهجية حتى يمكن إتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة. وكما

هو الحال لأي منظومة للأهداف , تعتمد الفعالية علي استخدام رقابة شديدة محددة وسريعة علي الموازنة. من ناحية أخرى , يمثل اختيار الأهداف وتحديد مستوياتها ضرورة محورية لكي تصبح طموحه وواقعية . بينما تستخدم الكفاءة هنا كمقياس للعلاقة : منتج / كمية لعوامل الإنتاج, وهذا ما يقابل تقدير الأهداف المالية المحققة (النتائج) في مواجهة الموارد الطبيعية والمالية المستخدمة(1) .

5/ مقاييس الإنتاجية : يرتبط مفهوم الإنتاجية بالعلاقة بين المنتوجات (المخرجات) من جهة وبين عناصر الإنتاج (المدخلات) التي ساهمت في انتاجها من جهة ثانية ، أي انها تمثل النسبة بين المخرجات وبين المدخلات خلال مدة زمنية معينة . والإنتاجية لا تعني الكفاءة ، فهي تمثل أية علاقة بين المخرجات وبين المدخلات وليس أفضل علاقة بينهما .

6/ مقاييس الكفاءة : نظراً لتوجه الإدارة نحو الحصول علي أكبر العوائد من استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لمنشأة ما فان الإهتمام يوجه نحو زيادة الكفاءة التي تعني الوصول الي أفضل علاقة بين المدخلات وبين المخرجات . كما يشار إلي أن الكفاءة هي إنجاز الكثير بأقل ما يمكن أي العمل علي تقليل الموارد المستخدمة ، سواء أكانت بشرية أم مالية وكذلك العمل علي تقليل الهدر العطل في الطاقة الإنتاجية . من هنا يمكن الإستنتاج بأن مفهوم الكفاءة يسير باتجاهين , الأول : هو القدرة علي تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة ، والثاني : هو القدرة علي تحقيق الحجم نفسه من المخرجات بإستخدام أدني قدر من المدخلات .

7/ المقاييس المالية : ترسم هذه المقاييس صورة لأداء المنشأة خلال السنة الحالية ، مما يسهل مقارنتها بالسنوات السابقة ولكن يمكن أن تكون هذه الأرقام خادعة إذا حصل فيها تلاعب بحيث تعطي صورة زائفة عن أداء أي منشأة .

رابعاً : مفهوم الأداء المالي وأهميته :

مفهوم الأداء المالي :-

ان مفهوم الأداء المالي بشكل عام هو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدي انجاز الأهداف, والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الإستثمار, ويعبر الأداء المالي للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب, ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك, ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر الي بعدين أساسيين هما: الربحية , والمخاطر (2) .

(1) السعيد فرحات جمعة , الأداء المالي لمنظمات الأعمال - دار المريخ للنشر ط1 , 2009م , ص40

(2) ابراهيم عبدالحليم عباده , مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية - دار النفائس للنشر والتوزيع ط1 , 2008م ص160

ماذا يعني تقييم الأداء المالي للمنظمة ؟ يعني تقديم حكماً Judgement ذو قيمة of value علي إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلي طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمنظمة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً⁽¹⁾ .

يعد الأداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء العمل، حيث أنه يركز علي إستخدام نسب بسيطة بالإستناد إلي مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الإقتصادية للمنشأة⁽²⁾ .

يعد الأداء المالي أيضاً بأنه وصف لوضع المنشأة الان وتحديد للاتجاهات التي إستخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات الإيرادات ، الموجودات ، المطلوبات ، صافي الثروة . كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل علي ربحية المنشأة ، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشأة . وقد أجمع معظم الباحثين علي أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم علي عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن إستخدامها لتحديد قوة المنشأة وضعفها وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف . ويؤدي التحليل المالي الي تعظيم قيمة المنشأة أي تعظيم قيمة سهم المنشأة في السوق من خلال قيامها بتشخيص ايجابيات (نقاط القوة) و سلبيات (نقاط الضعف) أدائها الماضي لغرض تعزيز الإيجابيات والمعالجة، وتستطيع الإدارة المالية إستخدام مؤشرات (نسب) التحليل المالي في عملية التشخيص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء ورفع مستواه . كما أن التحليل المالي ضروري للتعرف علي المركز المالي الحالي للمنشأة. ويعتمد التحليل المالي علي البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل . لذا فهو يعد أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي ، وفي السياسات المختلفة التي تؤثر علي الربحية والكشف عن مواطن القوة ليتيح للإدارة فرصة إستغلالها كما وأن الكشف عن مواطن الضعف يتيح الفرصة للتعرف علي أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً حتى لا تعوق الخطط المستقبلية .

أهمية الأداء المالي :-

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقصاديات، حيث ركزت عليه كثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها منشأة الأعمال قياساً بحجم الإحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرارية المنشأة ونموها وتطورها وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك

(1) السعيد فريجات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال - دار المريخ للنشر ط 1 ، 2009م ، ص38

(2) فلاح حسن عداي وآخرون ، مرجع سابق ، ص234

الموارد تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر علي كل جوانب الحياة لمنشأة الأعمال ولهذا فان تقييم الأداء المالي يعد احد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس عمليات تحقيق أهداف المنشأة والتعرف علي اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها⁽¹⁾ .

أياً كانت منظمة الأعمال خاصة او عامة تهدف الي الربح أولاً فإنها تواجه التزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة حتى تشبع دوافعهم. لذلك فتقوم الأداء يقدم أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المنظمة, فهي تظهر علي طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد المتاحة . ذكر Anastasou Poulos J.P أصبحت المنظمات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع نمذجة مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمن المؤديان مقدماً إلي تدنية عدم تأكد بيئتها, كل ذلك بفضل طرق تحليل وقرارات رسمية ومنهجية⁽²⁾ . أما أهمية دراسة الأداء المالي فأنها تتبع من خلال الآتي :-

1. متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته .
2. متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة .
3. المساعدة في عملية إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
4. المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية .

خامساً : مفهوم تحليل أداء المصرف :

إن الهدف الأساسي لتحليل أداء المصرف هو رفع كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات وهذا بالطبع يتطلب فهم طبيعة الموارد المالية للمصرف وتصنيفها وفق معايير معينة ليتمكن المصرف من استخدامها في مجالات استثمارية مختلفة, لتحقيق أفضل توفيق بين نسبة السيولة والربحية . ولإدارة الموجودات بكفاءة عالية لابد من التركيز على العناصر التالية: الإحتياجات الأولية, الإحتياجات الثانوية, والإستثمارات⁽³⁾ . فالإحتياطي الأولي يظهر عادة في الميزانية تحت مسمى النقد وما في حكمه, ويهدف إلى مواجهة سحبيات المودعين وسد حاجات التشغيل ذات الأجل القصير وتكوين الإحتياطي النقدي. وطبيعة هذا الإحتياطي أنه لا يولد أي إيراد يذكر للمصرف مهما كبر حجمه ولهذا يجب التحديد الدقيق لحاجات المصرف في المدى القريب والمتوسط لكي يتمكن البنك من تحديد حجم الإحتياطي الأولي, ومن ثم تجنب تجميد مبالغ كبيرة من

(1) حمزة محمود الزبيدي , التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل) - مؤسسة الوراق للنشر , 2000م , ص85

(2) السعيد فرحات جمعة , الأداء المالي لمنظمات الأعمال - دار المريخ للنشر ط1 , 2009م , ص41

(3) احمد صديق جبريل , تحليل أداء البنك حسب المعايير العلمية , أوراق بحثية غير منشورة , بنك فيصل الإسلامي السوداني, ص4

الأموال لا تقدم أي إيراد للمصرف ، كما أنه لا بد من التنبيه إلى أن ذلك لا يعني تقليص الإحتياطي الأولي إلى الحد الذي يعرض المصرف إلى خطر السيولة.

أما العنصر الثاني: الإحتياطي الثانوي، فهو يتكون من الأموال المودعة لدى المصارف الأخرى والاستثمارات والأوراق المالية والموجودات التي يمكن تسيلها بسهولة، وقد أثبتت الدراسات العلاقة بين الإحتياطي الثانوي والودائع والاستثمارات علاقة إرتباطية، فكلما تقلبت وتغيرت مبالغ الودائع والاستثمارات بشكل سريع وحاد ظهرت الحاجة إلى تكوين احتياطي ثانوي أكبر .

العنصر الثالث: الإستثمارات والتمويل فهي تعتبر النشاط الرئيسي للمصرف وهنا لا بد من إعداد الدراسات اللازمة قبل اتخاذ أي قرار إستثماري وفي هذا الصدد يجب التفريق بين إدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة السيولة فهما عمليتان مختلفتان، حيث أن إجراءات إدارة الموجودات والمطلوبات يمكن أن تمر عبر أربع مراحل أساسية :

المرحلة الأولى: هي المرحلة التي يتم فيها تحليل وتحديد الأخطار ووضع وسائل وأدوات لقياسها، فمراكز السيولة وهوامش الأرباح وسعر الصرف تعتبر مقاييس تحدد درجة تعرض المصرف إلى الأخطار المختلفة، هذه المقاييس تطبق لأفق زمني مستقبلي يتراوح بين 3 أشهر ولا يزيد على السنة.

المرحلة الثانية: تتعلق بعملية التنبؤ حول هوامش الأرباح وأسعار الصرف، حيث يتم وضع فرضيات مختلفة لتطورات أسعار الصرف والهوامش.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة بعد أن يتم تحديد المراكز والأسعار تتم إجراءات حساب هامش الأرباح المتوقع حسب مختلف الفرضيات الموضوعة في المرحلة الثانية، إنطلاقاً من الوصول إلى نتائج الفرضية الأشد تعرضاً للخسارة، تتم مقارنة مبلغ الخسارة المحتملة أو المتوقعة مع رأس مال المصرف وأيضاً يؤخذ بعين الاعتبار التفضيلات التي يحددها المساهمون ودرجة الخطر التي يقبلون بها ومن ثم يتم إتخاذ القرار .

المرحلة الرابعة: مرحلة اتخاذ القرار، ومرحلة اتخاذ وتبني بديل متاح من مجموع البدائل المتاحة، وهذا البديل الذي يجب اختباره يجب أن يتصف بالواقعية وأن يحقق في الوقت نفسه المردود الأعلى مع مستوى محدد من التعرض للخطر، وهو يتوافق أيضاً مع الخيارات والأهداف الإستراتيجية للمصرف فيما يخص التخصص والمنتجات والحجم، وعليه فإن تحليل أداء المصرف هو تحليل القوائم المالية للمصرف ، وبوجه خاص تحليل الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) ، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفق النقدي ، لغرض إستخراج مؤشرات دورية ذات مغزى ودلالة في تفسير المركز المالي ونتائج عمليات المصرف . فالبيانات المالية الدورية تعد مادة خام قياساً بما يستهدف تحليل أداء المصرف بلوغه من مؤشرات قابلة للرقابة والمتابعة من قبل إدارة المصرف ، والبنك المركزي ، والسوق المالي والمستثمرين ، والمتعاملين وغيرها .

المبحث الثاني : مصادر معلومات التحليل واستخداماتها :-

يحصل المحلل المالي علي المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هما⁽¹⁾ :-

1/ مصادر معلومات داخلية .

2/ مصادر معلومات خارجية.

ويتوقف مدي إعماده علي أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أو مؤشرات وصفية.

هنالك بعض الخصوصيات في نوعية مصادر المعلومات المتوفرة للمحلل المالي وذلك حسب تصنيفه بأنه محلل داخلي أم محلل خارجي للمصرف المراد تحليله مالياً ، فنجد أن المحلل الداخلي يكون من بين المسؤولين في إدارة المصرف وليست هنالك تحفظات حول إتاحة البيانات له لإنجاز مهماته ، كما أنه يعيش ظروف ومتغيرات عمل المصرف مما يوفر له مصادر بيانات إضافية لا تتوفر للمحلل الخارجي الذي عادة ما يعتمد علي القوائم المنشورة والبيانات الإضافية التي يحصل عليها لتمكينه من إجراء التحليل، ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي :-

- 1.البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة ، وتشمل الميزانيات العمومية، قائمة الدخل قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .
- 2.تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
- 3.التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- 4.المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة .
- 5.الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث .
6. المكاتب الإستشارية .

تقوم فئات متعددة من داخل المنشأة وخارجها بالتحليل المالي للمنشأة كل منها لغرض معين تسعى إليه ومن أهم هذه الفئات مايلي : المدير المالي ، أصحاب الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل والمستثمرون ، وبيوت الخبرة المالية⁽²⁾ .

(1) محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني - الاساليب والادوات و الاستخدامات العملية - دار وائل للنشر ط1

2003م ، ص 5

(2) زيادة رمضان و آخرون - التحليل و التخطيط المالي - جامعة القدس المفتوحة ، ط1 ، ص 17

أ/ إدارة المنشأة :-

إن إدارة المنشأة ممثلة بالمدير المالي يمكنها القيام بتحليل أشمل وأدق من الفئات الخارجية وذلك لتوفير معلومات دقيقة غير منشورة في متناول يدها عن المنشأة لا تستطيع الفئات الخارجية الحصول عليها .

وبالتالي فإن المدير المالي يمكنه التوصيل الي نتائج يعتمد عليها ويوثق بسلامتها بدرجة أكبر من الفئات الأخرى . و يهدف المدير المالي من قيامه بالتحليل المالي إلي :-

1. التأكد من مدي نجاح المنشأة في مجال تحقيق السيولة .
2. التأكد من مدي النجاح المنشأة في تحقيق الربحية .
3. إكتشاف موضوع ومدي إتجاه إنحراف المنشأة عن مثيلاتها .
4. تقييم إنجازات المنشأة في مجال النشاطات البيعية والتسويقية والإنتاجية .
5. تقييم إستثمارات المنشأة في أصولها المختلفة .
6. تقييم إنجازات المنشأة في مجال إدارة الخصوم و الفائض .
7. تقييم المنشأة بشكل عام .
8. التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بالأمور المالية في المنشأة .
9. القيام بالتخطيط المالي بمافيه إعداد الميزانيات التقديرية .
10. القيام بالرقابة المالية .

ب/ الدائنون (المقرضون) :-

إن أصحاب الديون القصيرة الأجل يهتمون في المقام الأول بالسيولة المالية في المنشأة ويركزون علي التأكد من قدرتها علي السداد في المدي القصير من خلال التحليل بواسطة النسب الدالة علي السيولة. أما أصحاب الديون طويلة الأجل فيركزون بالدرجة الأولى علي ربحيتها وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها في الوقت الحاضر والتوقعات عن هذه الأمور في المستقبل القريب والبعيد إذ إن الدائنين بغض النظر عن نوعيتهم يركزون علي تحليل رغبة المنشأة في السداد وقدرتها عليه .

ج/ المستثمرون :-

أما المستثمرون في أسهم المنشأة فإن إهتمامهم ينصب علي القدرة الإيرادية للمنشأة أي علي قدرتها علي تحقيق الأرباح في الوقت الحاضر و في المستقبل وعلي سياسة توزيع الأرباح المتبعة وعلي مدي ثبات هذه الأرباح والتوزيعات وعلي القيمة السوقية لأسهمها وعلي معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وقدرتها

على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي وعلى تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم مع رغباتهم .

د/ بيوت الخبرة المالية :-

أما بيوت الخبرة المالية فتقوم بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المنشأة سواء من داخلها أو من خارجها أو تركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة طالبة التحليل.

المبحث الثالث : نواحي القصور في البيانات المالية المنشورة :-

تعد البيانات المالية المنشورة في ظل مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية التي تؤثر في طبيعة هذه البيانات وتحد بالتالي من إستخداماتها في اتخاذ القرارات. ويمكن حصر نواحي القصور الرئيسية فيها فيما يلي (1) :

(1) الطبيعة التحكيمية لعملية القياس المحاسبي (Arbitrariness of Accounting Measurement) ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويه البيانات المحاسبية المنشورة هي في النهاية محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها الي حد كبير لنوع و طبيعة الأسس التي تتبعها المنشأة بشأن الإعراف بكل من الإيرادات والمصروفات و كذلك لنوع الطرق و السياسات المحاسبية المتبعة في قياسهما كالسياسات المتبعة مثلا في مجال : استهلاك الموجودات الثابتة ، تقييم المخزون ، الرسملة ، و كذلك حسب درجة تحفظ السياسات التي تتبناها إدارة المنشأة في مجال تكوين المخصصات و الاحتياطات ، ذلك يعني أن منشأتين (أ، ب) مثلا متساويتان في جميع نواحي نشاطهما التشغيلي لكن أحدهما ولتكون (أ) مثلا تستخدم سياسات متشددة في القياس كطريقة القسط المتناقص في استهلاك موجوداتها الثابتة ، وطريقة الوارد أخيرا و صادر أولا LIFO في تقييم مخزونها السلعي ، في حين تستخدم الأخرى (ب) طريقة القسط الثابت ، وطريقة الوارد أولا صادر أولا FIFO ، سيظهر أن سواء في قائمة الدخل أو في الميزانية العمومية أرقاما متناظرا مختلفة ، بمعنى أن صافي الربح الذي تظهره (أ) في قائمة الدخل سيكون منخفضا وبدرجة ملحوظة عن نظيره في قائمة الدخل للمنشأة (ب) ، كما أن الموجودات الثابتة والمخزون السلعي للأولي (أ) سيظهرا في ميزانيتها أيضا بقيم قد تختلف وبصورة جوهرية عن نظائرها في ميزانية المنشأة (ب) ، ذلك ينعكس بالطبع على مدى موضوعية

(1) محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني - الاساليب والابوات و الاستخدامات العملي - دار وائل للنشر ، ط1

2003م ، ص 5

المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي عن أداء المنشأتين لتصبح تلك المؤشرات بلا معني وغير قابلة للمقارنة .

(2) كما تعد البيانات المحاسبية المنشورة تحت مجموعة من المبادئ والافتراضات الفروض منها مثلا : - فرض القياس النقدي ، وفرض ثبات وحدة النقد ، و مبدأ التكلفة التاريخية ، وفرض استمرارية المشروع ، تترك هذه الفروض بصمات واضحة علي طبيعة المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية المنشورة فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرارات . فهي تاريخية بطبيعتها (Historical) في حين يفضل متخذ القرار البيانات المستقبلية التي توفرها له معلومات عن اتجاهات نشاط المشروع كما أن التمسك بفرض ثبات وحدة النقد وبمبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات المالية المنشورة في فترات تسودها معدلات مرتفعة للتضخم تبدو مضللة وغير صالحة للتحليل المالي خصوصا في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية مجال المقارنة طويلة نسبيا . زد علي ذلك فإن فرض الاستمرارية Going Concern لا تعتمد صحته في جميع الظروف والأحيان فيصبح مجالاً للشك وبالتالي يفقد تلك البيانات أهم ركيزة لها .

(3) من جانب آخر فالبيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية Quantitative ومع أن البيانات الكمية عنصر هام من مدخلات القرار ، إلا أن البيانات الوصفية خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل أهمية أن لم تزد عنها في كثير من الاحوال . من هنا علي رجل الاعمال لكي ينجح في اتخاذ قراره أن يسعى لإستكمال الجانب الوصفي من مدخلات القرار من مصادر أخري للمعلومات غير البيانات المالية المنشورة وذلك مثل دراسات السوق الاستثمارات ، أو الاتصالات المباشرة⁽¹⁾ .

محددات التحليل المالي :-

ان نجاح المحلل المالي في الحكم علي منشأة ما مرهون بما يلي :-

أ/ المعلومات المتوفرة لديه ولمكانية تحليلها .

ب/ مدي أهتمامه بالمنشأة .

ج/ الأخطاء و العيوب المحاسبية في المنشأة .

و أهم محددات التحليل المالي ما يلي :-

1. كلما كانت المعلومات المالية وافية ودقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي أفضل.

2. التحليل المالي لا يصل الي نتائج أكيدة وهو عادة ما يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة.

(1) د. محمد مطر - التحليل المالي والائتماني(الأساليب والأدوات و الاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، ص 16-17

3. قد يركز المحلل المالي علي جانب واحد و يهمل الجوانب الاخرى فالمقرض يركز علي السيولة والمستثمر يركز علي الربحية .
4. تفاوت إهتمام المحلل المالي بالمنشأة ونقلوت عمق التحليل المالي ، فالتحليل المالي مثلاً يكون أعمق عند تقدم شركة للبنك للحصول علي قرض بمليون دينار من تجديد حساب جاري للشركة لدي البنك بمبلغ 50000 دينار .
5. نوعية وكمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي فكلما كانت نوعية المعلومات جيدة ودقيقة كلما كان حكم المحلل أدق علي المنشأة .
6. عملية التقدير الشخصي لدي المحلل المالي وخاصة فيما يتعلق بالاستهلاك أو تقدير مخصص الديون المشكوك فيها أو تقدير الشهرة ، إن عملية التقدير الشخصي للمحلل تلقي ظلال من الشك علي مدي تمثيلها للواقع .
7. الإستمرارية في إستخدام القواعد المحاسبية من قبل المحلل المالي حيث أن تغير الأسلوب سيؤدي الي نتائج عكسية .
8. محدودية مؤشرات الإتجاه فإذا تدنت نسب السيولة في الماضي فليس من الضروري أن تستمر في المستقبل .
9. عملية الإختصار⁽¹⁾ في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي علي الإستنتاج الدقيق .

(1) عبد الحليم كراجه ، وآخرون - الإدارة والتحليل المالي - دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 200م ، ص167-168

الفصل الثاني

مفهوم تحليل موارد واستخدامات المصارف

الفصل الثاني

مفهوم تحليل موارد واستخدامات المصارف

تمهيد :

نستعرض في هذا الفصل شرح مفصل للنواحي النظرية والفنية المكونة لموارد واستخدامات المصارف بوجه عام ، ومن ثم يتم شرح الجوانب النظرية والفنية لإجراء عملية التحليل المالي بإعتباره الآلية التي من خلالها يتم تحليل موارد واستخدامات المصارف . يتحدث المبحث الأول عن الإطار العام لموارد المصارف بمختلف مكوناتها وأنواعها وخصائصها ودرجة حساسيتها وتأثيراتها في عملية التحليل المالي .

يتناول المبحث الثاني الإطار العام لإستخدامات تلك الموارد في المصارف بذات الكيفية التي تم بها شرح الموارد تفصيلاً ، ودلالات ذلك علي عملية التحليل المالي برمتها . يتحدث المبحث الثالث عن الجوانب النظرية والفنية للتحليل المالي وذلك من خلال شرح وتوضيح مفهوم التحليل المالي والفرق بين مناهج وأساليب التحليل المالي وذلك بتوضيح الفرق بين (المنهج Approach) و(الأسلوب Method) عند إجراء عملية التحليل ، وشرح مفصل للمؤشرات العلمية لتحليل المصارف .

المبحث الأول : الموارد المصرفية في البنوك الإسلامية :-

مفهوم موارد المصارف :

من اجل إقامة أي مشروع اقتصادي لابد من توفر بعض المقومات الأساسية لذلك, من أهمها توفير الموارد المالية لهذا المشروع باعتبارها عصب الحياة له. وبدون ذلك يبقى المشروع مجرد فكرة. لان إنشاء أي مشروع يتطلب امتلاك تركيبة من الوسائل الإقتصادية التي تستوجب المال اللازم لتغطية تكلفة الحصول عليه⁽¹⁾ .

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الإقتصادية الأخرى، رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا أنها لها نفس مصادر التمويل شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى⁽²⁾ ، وفي هذا الصدد تبين الموارد في جانب, الخصوم العمليات التي أصبح بمقتضاها البنك مدينا للغير وتشتمل الخصوم على الموارد التالية: رأس المال المصدر - الاحتياطات - الأرباح الغير موزعة - الودائع و الديون الأخرى.

(1) وليد ناجي الحياي - التحليل المالي - منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك ، الدنمارك ، ط1 ، 2007م ، ص103

(2) عبد الحق بوغروس - الأنظمة البنكية و التقنيات المالية - جامعة التكوين المتواصل ، مركز قسنطينة ، غ ط ، غ س ، ص19

الوحدة الاقتصادية ومن خارجها والذي يستخدم في الاستثمارات المتعددة التي تبدأ من اللحظة الأولى لإنشاء المشروع وحتى التصفية الفعلية له⁽¹⁾ .

يتبين لنا مما تقدم ان مفهوم الموارد في المصارف هو المال الذي خصص لمشروع معين من داخل المشروع نفسه ومن خارجه لذلك نجد ان موارد المصارف تتكون من مصدرين, مصدر داخلي ومصدر خارجي وسوف نقوم بشرح تفصيلي لكلي المصدرين أدناه :

مكونات الموارد المصرفية :

تنقسم موارد المصارف الي موردين رئيسيين هما : الموارد الداخلية والموارد الخارجية :

أولا : الموارد الداخلية :-

تسمى مصادر التمويل الذاتية (الداخلية) او الموارد الذاتية وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي وهي تشمل جميع مصادر التمويل الذاتية لحقوق الملكية للوحدة الاقتصادية, والتي ينظر علي إنها زيادة في الأصول عن الالتزامات بين تاريخين مختلفين خلال الفترة المحاسبية الواحدة. او أنها صافي الأصول المتبقية للوحدة المحاسبية بعد استبعاد التزاماتها⁽²⁾ ومن هذين التعريفين نستنتج خاصيتين أساسيتين لحقوق الملكية هما :

أ - أنها تمثل حقوقاً.

ب - أنها تتحقق من مصدرين أحدهما استثمار المالكين في الوحدة الاقتصادية والآخر الأرباح المتحققة نتيجة ممارسة الوحدة لنشاطها الاقتصادي. لذلك تتكون المصادر الداخلية من الآتي:

1/ رأس المال المدفوع :

هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للمصرف وبه يتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له، ويجب ان نميز هنا بين رأس المال المصدر او المصرح به وبين رأس المال المدفوع ، إذ يعمل المصرف قدر استطاعته على أن يكون رأس المال المصدر كله مدفوعا، كما ان رأس المال المدفوع هو قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد والمؤسسات مساهمة منهم في رأس مال البنك، وعادة يشكل نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك⁽³⁾ كما يتم إعداده أي (رأس المال المدفوع) لكي يبدأ المصرف في ممارسة نشاطه المصرفي وذلك بإجراء كافة المستلزمات من أثاث وأجهزة ومباني وأدوات، ويمتد رأس المال أيضا لكي يؤدي دوره التمويلي ولا يقتصر علي التأسيس فقط حيث لم تتدفق وقتها الإيرادات والموارد الأخرى الي داخل البنك

(1) وليد ناجي الحياي - مرجع سابق - ص103

(2) وليد ناجي الحياي - مرجع سابق - ص103 - 104

(3) عبد الحق بوعتروس - مرجع سابق - ص19

ويجب أن يتاح جانب من رأس المال لتمويل بعض العمليات كنماذج لهدف إثبات الوجود الحقيقي للبنك ولا يتوقف هذا الدور التمويلي لرأس المال خلال السنة أو الفترة الأولى من عمر البنك بل يظل رأس المال مع غيره من الموارد الذاتية مطلوباً لتغطية الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل ومن ثم تنشأ الحاجة إلي زيادة رأس المال . لذلك أضحى رأس المال في الفكر التمويلي وظيفه ضمان أو حماية حيث يقوم علي تحمل الخسائر أو العجز الذي يتعرض له البنك لحين تعبئة الموارد المناسبة لتغطيتها (1) .

2/ الأرباح المرحلة والاحتياطات:

هي مبالغ تقتطع من صافي أرباح البنك لتدعيم مركزه المالي والاحتياطي بذلك يعتبر حق من حقوق الملكية , مثل رأس المال وتنظم التشريعات المصرفية هذا المصدر وتضع نسبة وحدوداً له ولكيفية استقطاعه والتصرف فيه وقد أضحى الاحتياطات مصدراً هاماً للتمويل نظراً للمرونة التي يتسم بها هذا المصدر عن رأس المال حيث يمكن سنوياً الإضافة إليه أو الخصم منه بالإضافة إلي إمكانية المتاحة باستمرار لتوظيفه سواء فيما خصص له (بالنسبة للاحتياطات المخصصة) أو في مجالات التوظيف المناسبة (بالنسبة للاحتياطي العام) ولأن الاحتياطي حق للمساهمين فإنه يجب أن يتم اقتطاعه مما آل إلي المساهمين من صافي الأرباح وليس من صافي الأرباح المتولدة من الموارد الموظفة ككل والتي تدخل فيها أموال المودعين ، وهذا يعني أن يراعي نظام توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية بحيث يقوم أولاً بالفصل بين الإيرادات المتولدة التي تخص المساهمين وتلك التي تخص المودعين ، ثم يقوم ثانياً بتحميل إيرادات المساهمين بما يجب أن تتحمل من تكاليف عامة للوصول إلي صافي الربح الذي يخص المساهمين ، وهو يعتبر الوعاء الذي تقتطع منه الاحتياطات، أما الأرباح المرحلة أو المحتجزة فهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع ، وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية أي تخص المساهمين، ومن ثم ينطبق عليها ما سبق والاحتياطات والأرباح المرحلة تعتبر مصدراً تمويلياً حقيقياً يدخل للتوظيف والاستثمار بما قد يساهم في تحقيق جانب من أرباح البنك عن الفترة ومن ثم يراعي ذلك عند التوزيع حيث يضاف نصيبها من الأرباح إلي نصيب المساهمين .

3/ المخصصات:-

يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة (2) . او هي مبالغ

(1) محمد الشيخ البخيت - أثر مخاطر التمويل على تركيبة الموارد المصرفية - بحث ماجستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا , 2008م , ص18

(2) موقع الكتروني للدكتور محمد البلتاجي بعنوان المصارف الإسلامية - مقالة بعنوان مصادر الأموال في المصارف الإسلامية , 2009 .

تقطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة لكنه قد لا يكون معلوم وقت الحدوث أو مقداره بدقة ولذلك يقال أن المخصصات هي تحميل علي الأرباح مثل المصروفات والخسائر (وما يشبهها من بنود الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر) والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد فإذا ما أتيح توظيفه لحين الحاجة إليه في الأرباح التي تتولد عنه لا تضاف إلي نصيب المساهمين وحدهم ولكنها تضاف إلي وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين⁽¹⁾. ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما مخصصات استهلاك الأصول, ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية⁽²⁾.

4/ الموارد الأخرى:-

هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين , والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان , وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة⁽³⁾.

ثانيا: الموارد الخارجية :-

في سياق العملية الإنتاجية كثيرا ما تكون مصادر الأموال الذاتية غير كافية لتغطية استخدامات الوحدة الاقتصادية, مما يدفع إدارة المشروع لتغطية النقص الحاصل في الأموال, او الحاجة إليها عن طريق الاقتراض من خارج المشروع, بمعنى توفير المال خارج نطاق حقوق الملكية⁽⁴⁾. والمصارف كواحدة من الوحدات الاقتصادية تحتاج الي مصادر التمويل الخارجية هذا فضلا علي ان عملية الاقتراض الخارجي يعد من صميم عمل المصارف وبدون وظيفة جذب الموارد الخارجية لا يكون هنالك معني للمصرف إذا لم يقوم بهذه الوظيفة إذ يعد البنك او المصرف هو الوسيط الأمثل في عملية الاقتراض والإقراض في الاقتصاد الحديث, لذلك نجد ان الموارد الخارجية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارد المصارف علي حساب رأس المال والموارد الأخرى .

ان الموارد الخارجية هي الموارد التي تتدفق إلى البنك من أطراف من غير المساهمين او هي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري⁽⁵⁾ ويقصد بها تحديداً :

(1) محمد الشيخ البخيت , مرجع سابق ص19

(2) موقع الكتروني للدكتور محمد البلتاجي بعنوان المصارف الاسلامية , مرجع سابق

(3) موقع الكتروني للدكتور محمد البلتاجي بعنوان المصارف الاسلامية , مرجع سابق

(4) وليد ناجي الحياي - مرجع سابق - ص104

(5) عبد الحق بوعتروس - الأنظمة البنكية و التقنيات المالية , مرجع سابق - ص20

- 1/ الودائع بأنواعها : (الودائع تحت الطلب {الحسابات الجارية} - الودائع الادخارية {حسابات التوفير} - وداائع الاستثمار {حسابات الاستثمار} .
 - 2/ الموارد التكافلية .
 - 3/صكوك الاستثمار .
 - 4/ دفاتر الإدخار الإسلامية .
 - 5/ وداائع المؤسسات المالية الإسلامية .
 - 6/ صكوك المقارضة {المشتركة أو المخصصة}.
 - 7/ شهادات الإيداع .
 - 8/ صناديق الإستثمار .
- سوف نستعرض أدناه كل نوع من أنواع تلك الموارد الخارجية بالتفصيل .

1- الودائع :-

أولاً : الودائع تحت الطلب {الحسابات الجارية} :

تعرف الوديعة تحت الطلب بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف علي أن يتعهد الأخير بردها أو برد مبلغ مساوي لها إليهم عند الطلب⁽¹⁾. وتعرف الودائع الجارية أيضا بأنها الأموال التي يقدمها المتعاملون للبنك دون قصد الاستثمار ، ولكن قد يدفعهم لإيداعها في هذه الحسابات حاجتهم إلي الانتفاع بخدمة التعامل عليها بالشيكات ، أو الانتفاع بالخدمات المصرفية الأخرى التي يمكن ان يقدمها البنك او الحاجة الي الاحتفاظ بالسيولة التي لديهم في مكان امن خشية السرقة والضياع ،ومثل هذه الحسابات في حركة مستمرة وعلي درجة عالية من السيولة . والحسابات الجارية بهذه ألسمه لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، أما استخدامها في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة المصرف بتقدير معدلات السحب اليومية ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة ، مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد .

وتعد الأرباح المتحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق {المساهمين} وليس من حق أصحاب الودائع نظرا لأن المصرف ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية {الخراج بالضمان} وقد ورد في توصيات مؤتمر المصرف الإسلامي المنعقد بدبي في مايو 1979م مايلي :{عدم استحقاق الحساب الجاري أي نصيب في أرباح الاستثمار}.

(1) موقع الكتروني للدكتور محمد البلتاجي بعنوان المصارف الاسلامية , مرجع سابق

وتمثل الحسابات الجارية مصدراً من مصادر تحقيق الأرباح في المصارف الإسلامية إذا كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الودائع نظراً لأنها ودائع غير مكلفة .

ثانياً : الودائع الادخارية (حسابات التوفير) :

الودائع الإدخارية أحد أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية, وهي تنقسم الي قسمين وهما :

أ - حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار, ويستحق هذا الحساب نصيباً من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري , ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء .

ب - حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار: وهذا النوع لا يستحق ربحاً ويكون حكمه حكم الحساب الجاري .

ثالثاً : ودائع الاستثمار {حسابات الاستثمار} :

هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عائد, نتيجة قيام المصرف الإسلامي باستثمار تلك الأموال وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية {الغنم بالغرم}. وهي الإيداعات بغرض الاستثمار وبذلك تشكل الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال بغرض استثمارها وتأخذ ودائع الاستثمار صورة عقد مضاربة بين المودعين وبين المصارف الإسلامية, حيث تقوم المصارف بموجب ذلك العقد باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليه, ويجب أن تحدد هذه النسبة مقدماً في العقد , وهي حصة شائعة في الربح غير محددة بمبلغ معين , وتعد هذه النسبة عائد العمل للمصرف كمضارب في أموال مودعيه, ويوجد نوعين من حساب الاستثمار في البنوك الإسلامية⁽¹⁾ هي :

* **حساب الاستثمار العام** : يؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة وتشارك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف دون ربطها بمشروع وبرنامج استثماري معين بمعنى أن يكون للمصرف الحق في استثمار المبلغ المودع في أي مشروع من مشروعات المصرف , محلياً أو خارجياً .

* **حساب الاستثمار الخاص** : يؤسس في ضوء قواعد المضاربة المقيدة, وهو الإيداع بدون تفويض بمعنى أن يختار المودع مشروعاً من مشروعات المصرف الإسلامي وتستثمر فيه أمواله , وله أن يحدد مدة الوديعة أو لا يحددها .

2- الموارد التكافلية :-

يقصد بها ذلك النوع من الأنشطة التي تؤديها البنوك الإسلامية تجسيدا لدورها في خدمة المجتمع ولتحقيق التكافل بين القادرين من أفرادهم وغير القادرين, فلما كان المصرف الإسلامي حائزاً للمال أو مالكا له

(1) محمد الشيخ البخيت , مرجع سابق ص20

ومسئولا عن تشغيله وإدارته فيكون بذلك مسئولا عن الالتزام بما تقرره الشريعة بهذا الخصوص حتى يعكس تشغيل المال حقيقة وظيفته المتصورة إسلاميا⁽¹⁾ .

أهم نظم التكافل التي تمارسها المصارف الإسلامية :

1/ تنظيم ممارسة فريضة الزكاة موردا ومصرفا .

2/ القروض الحسنة .

3/ المساهمة في المشروعات الاجتماعية .

3- صكوك الاستثمار :-

تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية , وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات . وصكوك الاستثمار تعد تطبيقا لصيغة عقد المضاربة , حيث أن المال من طرف (أصحاب الصكوك) والعمل من طرف آخر (المصرف) . وقد تكون الصكوك مطلقة أو مقيدة ويرجع ذلك إلى نوعية الصك, وتحكم قاعدة " الغنم بالغرم " توزيع أرباح صكوك الاستثمار . وتأخذ صكوك الاستثمار الأشكال التالية :

أ - صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد : يحكم هذه الصكوك عقد المضاربة المقيدة , حيث يقوم المصرف باختيار أحد المشروعات التي يرغب في تمويلها , ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذا المشروع ويطرحها للاكتتاب العام ويتم تحديد مدة الصك طبقا للمدة التقديرية للمشروع , ويتم توزيع جزءا من العائد تحت الحساب كل ثلاثة شهور أو ستة شهور , على أن تتم التسوية النهائية حين انتهاء العمل بالمشروع ويحصل المصرف على جزء من الربح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك .

ب - صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين : يحكم هذه الصكوك أيضا عقد المضاربة المقيدة, حيث يقوم المصرف باختيار أحد الأنشطة سواء كانت أنشطة تجارية أو عقارية أو صناعية أو زراعية, ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذه الأنشطة ويطرحها للاكتتاب العام , ويتم تحديد مدة الصك بين سنة إلى ثلاث سنوات وذلك طبقا لنوع النشاط , ويتم توزيع جزء من العائد تحت الحساب كل ثلاثة شهور أو ستة شهور, ويتم التسوية سنويا طبقا لما يظهره المركز المالي السنوي لهذا النشاط ويحصل المصرف على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك.

ج - صك الاستثمار العام : يحكم هذا الصك عقد المضاربة المطلقة , ويعد هذا الصك أحد أدوات الإدخار الإسلامية , حيث يقوم المصرف الإسلامي بإصدار هذه الصكوك المحددة المدة غير المحددة لنوع النشاط , وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام . يستحق الصك عائد كل ثلاثة شهور كجزء من الأرباح تحت حساب

(1) الغريب ناصر - مرجع سابق - ص 87

التسوية النهائية في نهاية العام وطبقا لما يظهره المركز المالى للمصرف , ويحصل المصرف على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك .

4 - دفاتر الادخار الإسلامية :-

تعد دفاتر الإدخار الإسلامية أحد أنواع الودائع الإدخارية بالمصارف الإسلامية, ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت , ويتم صرف العائد لهذه الدفاتر سنويا وفقا لنتائج النشاط الفعلي للمصرف ويمكن أن يتم صرف عائد ربع سنوي تحت حساب العائد , وعلى أن تتم التسوية في نهاية العام .

5 - ودائع المؤسسات المالية الإسلامية :-

انطلاقا من مبدأ التعاون بين المصارف الإسلامية , تقوم بعض المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال , بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية , إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائد أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد.

6- صكوك المقارضة المشتركة أو المخصصة :-

تعد صكوك المقارضة المشتركة أو المخصصة من مصادر الأموال الخارجية للمصارف الإسلامية وهي ناتج البحث الذي قام به البنك الإسلامي لتمويل المشروعات العامة في بعض الأحيان بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية , حيث أن البنك الإسلامي يقوم بإصدار صكوك مقارضة على نوعين وهما :
أ - صكوك المقارضة المشتركة : وهي صكوك يصدرها المصرف بفئات معينة وي طرحها في الأسواق للاكتتاب ومن حصيلة هذه الصكوك يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات التي يراها , كما يباشر عملياته المصرفية على اختلاف أنواعها ومن صافى الأرباح مجتمعة يخصص المصرف جزءا منها لتوزيعه على أصحاب الصكوك ويوزعه عليهم بنسبة قيمة ما يملكه كل منهم من صكوك وبذلك تختلف قيمة ما يوزع عليهم من سنة لأخرى تبعا لما يحققه المصرف من عملياته مجتمعة من أرباح وبالتالي تنفى شبهه التحريم , وتعد هذه الصكوك أحد المصادر الخارجية لجذب مدخرات جديدة وخاصة من صغار المدخرين مما يوفر قدرا من السيولة لدى المصارف الإسلامية .

ب - صكوك المقارضة المخصصة :

ويختلف هذا النوع عن النوع الأول في أن المصرف يقوم بدراسة عدة مشروعات ويقوم بتمويل ما يقع عليه اختياره عن طريق طرح صكوك لكل مشروع على حدة, ويقوم أصحاب المدخرات بالاكنتاب في هذه المشروعات كل حسب اختياره حيث يعد صاحب الصك في مشروع معين شريكا فيه بقدر ما يملكه .
ويعد المصرف في هذه الحالة وكيفا عن أصحاب الصكوك في كل ما يتصل بإدارة المشروع ومراقبة أعماله

وتوزيع أرباحه وهذا النوع من الصكوك يحقق فرصة للمدخرين في اختيار المشروع الذي يرغبون في الاكتتاب فيه .

7 - شهادات الإيداع :-

تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالمصارف الإسلامية ، ويتم إصدار تلك الشهادات بصفات مختلفة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاثة سنوات ، وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع نسبة عائد شهري تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية الفترة .

8- صناديق الإستثمار :-

تعد صناديق الإستثمار أحد مصادر الأموال في المصارف الإسلامية حيث تمثل أوعية إستثمارية تلبى إحتياجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تتناسبهم سواء الداخلية منها أو الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية ويقوم المصرف بإختيار أحد مجالات الإستثمار المحلية او الدولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين ، ويقوم المصرف بأخذ نسبة شائعة في الربح مقابل إدارته للصندوق وعادة ما يتم توكيل أحد الجهات المختصة بهذا النشاط بإدارة الصندوق مقابل مبلغ معين . وتكتسب هذه الصناديق أهميتها في تحديد مجال إستثمار الأموال مسبقاً ومدى مطابقة هذا المجال لأحكام الشريعة الإسلامية ومما يمكن المستثمر أن يتخارج من الصندوق وفقاً لشروط محددة مسبقاً ضمن عقد المضاربة الشرعية الذي يحكم نشاط صناديق الإستثمار .

المبحث الثاني : الجوانب الفنية والنظرية لعملية التحليل المالي للمصارف :-

مفهوم مداخل أو مناهج التحليل المالي :

يقصد بمنهج التحليل المالي المنهج الذي سينتجه المحلل في تحليل البيانات المالية المنشورة وبهذا المعنى يختلف المنهج عن الأسلوب فتحليل الربحية وتحليل الإئتمان وتحليل الإستثمار تعتبر أمثلة على مناهج التحليل بينما أسلوب الإتجاهات أو أسلوب النسب المالية أو أسلوب التدفقات النقدية هي أمثلة على أساليب التحليل المالي ، ويحدد منهج أو مدخل التحليل المالي أولاً وذلك في ضوء الغرض الذي يسعى إليه مستخدم البيانات ، ثم على ضوء المنهج يتم تحديد الأسلوب أو الأساليب المناسبة للتحليل⁽¹⁾.

أنواع مداخل التحليل المالي :

تتنوع مداخل التحليل المالي وفقاً لمجموعة من العناصر حيث تنقسم إلى :

(1) المرجع السابق، ص 19.

1- مداخل التحليل المالي من حيث المضمون وتنقسم إلى⁽¹⁾ :

* المدخل الكمي للتحليل المالي:

بموجب هذا المدخل في التحليل ينحصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة والتحليل.

* المدخل النوعي للتحليل المالي:

بموجب هذا المدخل يتعدى إهتمام ونطاق المحلل المالي نطاق الكم إلى دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل التحليل أو الدراسة .

2- مداخل التحليل المالي من حيث الأهداف⁽²⁾ :

* تحليل الإستثمار :

يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين والذين يهتمهم الحصول على معلومات حول :
القوة الإيرادية للمنشأة حاضراً ومستقبلاً .

فرص إستمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقعة فيها .

مدى كفاءة المنشأة في رسم سياساتها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة للمنشأة (الإستثمار وإدارة الأصول).

مؤشرات عن المخاطر التي تحيط بإستثماراتهم في المنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس ومن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض أعلاه:

- مؤشرات الربحية.

- مؤشرات الرفع المالي أو الملاءة.

- مؤشرات الأداء .

- مؤشرات السوق .

* تحليل الإئتمان :

ويسلك هذا المدخل الدائنون في الأجل الطويل وفي الأجل القصير بقصد الحصول على معلومات حول :

قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند إستحقاقها .

سياسات التمويل المتبعة وأثرها على هيكل رأس مال المنشأة .

(1) المرجع السابق، ص 21.

(2) المرجع السابق، ص 22-23.

مدى المخاطر التي تحيط بديونهم لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس.

مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.

ومن أهم المؤشرات الكمية المفيدة في هذا المجال:

مؤشرات السيولة في الأجل القصير .

مؤشرات الملاءة أو الرفع المالي في الأجل الطويل .

التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل .

* تحليل الأداء :

يهم إدارة المنشأة في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، ومن المؤشرات التي يمكن الحصول عليها:

مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية ، وسياساتها في التمويل والإستثمار .

مؤشرات خاصة لتقييم بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات، كمعدل دوران

الذمم الدائنة، معدل دوران الذمم المدينة، معدل دوران الإستثمارات، ومعدل دوران الأصول.

3- مداخل أخرى للتحليل :

برزت حديثاً مداخل أخرى (بخلاف المداخل التقليدية السابقة) يسلكها المحلون الماليون لتحقيق أغراض

هامة ومتخصصة مثل:

التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروعات .

التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي للمشروعات .

تحليل المحافظ الإستثمارية .

التحليل المالي لأغراض دمج المشروعات .

تحليل نوعية الأرباح.

التحليل البيئي الإستراتيجي أو ما يعرف بتحليل (SWOT).

أن إختلاف أهداف التحليل المالي ناتج من إختلاف الفئات المستخدمة للتحليل المالي (فأهداف

المستثمرين من التحليل المالي تختلف من أهداف الدائنين، وعلى سبيل المثال لذلك فإن هذا التعدد في

مداخل التحليل المالي يلبي الإحتياجات المختلفة لمستخدمي التحليل المالي كل حسب هدفه .

نظراً لأن إصطلاح التحليل المالي يشمل كل نوع من أنواع التحري التفصيلي للبيانات المالية، فإن طبيعة

هذا التحري أو التحليل تتوقف على عدد من العوامل أهمها:

هدف ووجهة نظر القائم بالتحليل .

درجة إهتمامه بالمنشأة ومدى الحاجة إلى التعمق في التحليل .

البيانات المتاحة للتحليل وذلك من ناحيتي الكم والكيف.

من الطبيعي أنه مع أهمية الهدف ووفرة البيانات المتاحة وزيادة إهتمام المحلل بالمنشأة فإن عمليات التحليل تزداد عمقاً وتفصيلاً .

لتكتمل الصورة أمام القائم بالتحليل فإنه يجب ألا يقتصر على دراسة العوامل التي تؤثر على نشاط المشروع دراسة كمية ، أي دراسة العوامل التي يمكن التعبير عنها بصورة رقمية وهي الدراسة التي يوفرها التحليل المالي للقوائم المالية المختلفة، بل يجب أن تمتد الي الجوانب الوصفية.

مقاييس الأداء في البنوك :

نظراً لأن قياس الأداء في البنوك متعدد الأبعاد ومتعدد الآجال، ومتعدد الأغراض فإنه يمكن القول بأنه ليس هناك مقياس وحيد يصلح لتقييم أداء البنك لتحقيق كافة الأغراض ولكافة الآجال، ويمكن أن نلخص الإعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند تقييم أداء البنك فيما يلي (1) :

أولاً : ليس هناك مقياس فقط يصلح لقياس وتقييم الأداء في البنوك، بل ومن الخطأ والخطورة الإعتماد على مقياس واحد .

ثانياً : إن مقاييس التقييم والأداء في البنوك في حالة تعددها لا تعمل بشكل منفصل عن بعضها البعض ، بل تعمل بشكل مترابط ومتكامل، ولا يمكن التوصل إلى تقييم شامل لأداء البنك إلا من خلال هذا الترابط والتكامل بين مقاييس الأداء.

ثالثاً : يتم استخدام مقاييس الأداء والتقييم في البنوك بشكل نسبي وليس بشكل مطلق ومن ثم فإن عمليات المقارنة تعتبر جزءاً أساسياً في عملية التقييم.

تقييم مدى تحقيق البنك لأهدافه (2) :

تهدف البنوك بصفة عامة إلى مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي :

السيولة، الربحية، الأمان، نمو الموارد، الحصة في السوق المصرفي، الإنتشار الجغرافي، هيكل العملاء، كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري.

يمكن القول بأن الاهداف الرئيسية تتلخص في الأهداف الثلاثة التالية:

1- الربحية .

2- السيولة .

(1) أ.د محمد محمود عبد المجيد، تقييم الأداء في البنوك، (عمان: إتحاد المصارف العربية، 1999 م)، ص ص 406،407.

(2) المرجع السابق، ص ص 403،404.

في الواقع فإن الأهداف الرئيسية الثلاثة تتعارض مع بعضها البعض وهذا ما يمثل المشكلة الأساسية التي تواجه إدارة أي بنك، فالمحافظة على السيولة سوف يؤثر بالضرورة على الربحية. حيث أن محافظة البنك على أكبر قدر من النقدية يعني عدم استثمار هذه الأموال ويقاؤها عاطلة، ومن ثم عدم تحقيق عائد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إتجاه إدارة البنوك نحو استثمار الأموال المتاحة لديها في مجالات استثمار ذات عائد مرتفع، لتحقيق أقصى ربحية ممكنة قد يترتب عليه التأثير على عنصر الأمان، فغير خاف أن العلاقة بين العائد على الاستثمار والمخاطرة التي تتصف بها هذه الإستثمارات علاقة طردية عادةً .

يرجع التعارض بين هذه الأهداف الرئيسية (الربحية - السيولة - الأمان) من الواقع إلى تعارض مصالح الأطراف الأساسية التي لها تأثير ملموس على خطط وسياسات وقرارات إدارة البنك، ويمكن تبويب هذه الأطراف إلى طرفين رئيسيين :

الطرف الأول: أصحاب رأس المال.

الطرف الثاني: أصحاب الودائع.

فأصحاب رأس المال يسعون إلى تحقيق أقصى ربحية ممكنة للبنك لتعظيم العائد على أموالهم المستثمرة، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي على كل من السيولة والأمان . من ناحية أخرى فإن أصحاب الودائع يهتمهم في المقام الأول المحافظة على أموالهم وحصولهم عليها في القدر والوقت المطلوبين ، الأمر الذي يتطلب من إدارة البنك ضرورة توجيه الأموال للإستثمار في مجالات مضمونة ويحيط بها أقل قدر من المخاطر هذا فضلاً عن ضرورة الإحتفاظ بقدر من الأموال المتاحة للمحافظة على السيولة ، مما يعني في النهاية التأثير على الربحية.

في الواقع إن الهدف الرئيسي للبنك كمنشأة أعمال هو تحقيق أكبر عائد ممكن لأصحاب رأس المال، ومن ثم فإن كل من السيولة والأمان لا يخرجان عن كونهما قيود أو محددات على تحقيق هذا الهدف.

على ذلك فإن تقييم أداء البنك، في جانب منه سيركز على مدى تحقيق إدارة البنك لأقصى عائد لأصحاب رأس المال، هذا إلى مدى تقييم إلى أي مدى إلتزمت إدارة البنك بكل من القيدتين السابقين وهما السيولة والأمان.

تحليل السيولة :-

يمكن تعريف تحليل السيولة على أنها القدرة على التحول بسرعة وبدون خسارة قياساً بتكلفة الشراء أو الحيازة "أما سيولة المصرف فهي" قدرته على تحويل موجوداته النقدية بسرعة وبدون خسارة قياساً بتكلفة الشراء أو الحيازة وذلك لمواجهة مسحوبات الودائع أو الوفاء بمتطلبات الإحتياطي القانوني أو الإلتزامات المستحقة".

تدل المؤشرات الخاصة بمتابعة سيولة المصرف على قدرته على الوفاء بمتطلبات المسحوبات (مباشرة، أو من خلال المقاصة)، وكذلك لمواجهة متطلبات الإحتياطيات النقدية القانونية، يمكن تقسيم مؤشرات السيولة إلى أساسية وثانوية وذلك على النحو الآتي (1) :

أولاً : المؤشرات الأساسية :

1. نسبة الإحتياطيات الأولية إلى الودائع تحت الطلب (الجارية) بالعملة المحلية:

تعود أهمية هذا المؤشر إلى كونه يربط بين الإحتياطيات الأولية التي خصصت أصلاً لمواجهة مسحوبات الودائع (بالعملة المحلية) وبخاصة الجارية منها وبين الودائع الجارية التي تخضع للسحب الفوري من قبل المودعين بالعملة المحلية، وبالتالي فهو يدل على قدرة المصرف على مواجهتها، يعني إرتفاع هذه النسبة تحسن سيولة المصرف .

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الأولية بالعملة المحلية}}{\text{الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية}}$$

الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية

2. نسبة الإحتياطيات الأولية بالعملات الأجنبية إلى الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية:

تؤشر مدى قدرة المصرف على الوفاء بطلبات سحب الودائع بالعملات الأجنبية المختلفة وذلك على أساس توافر الإحتياطيات الأولية بهذه العملات، ويعتبر إرتفاعها تحسناً في سيولة المصرف بهذه العملات .

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الأولية بالعملات الأجنبية}}{\text{الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية}}$$

الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية

3. نسبة الإحتياطيات الأولية إلى مجموع الودائع بالعملة المحلية :

يتألف مجموع الودائع من (المعرفة بالقانون) من [الودائع تحت الطلب + الودائع الإدخارية (شبه النقود)]. تضم الأخيرة [ودائع التوفير + الودائع لأجل + شهادات الإيداع + شهادات الإدخار] . لا يشتمل مجموع

(1) د. خليل الشماع، تحليل وتقييم أداء المصرف - ورشة عمل، (القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2005م)، ص ص

الودائع على "التأمينات مقابل فتح الإعتمادات المستندية" ولا على "تأمينات مقابل إصدار خطابات الضمان (الكفالات) "

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الأولية}}{\text{مجموع الودائع}} =$$

4. نسبة الإحتياطيات الأولية إلى مجموع الودائع بالعملات الأجنبية :

هي مقياس ثاني لقدرة المصرف على الوفاء بالمسحوبات العملات الاجنبية من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية ، خاصة إذا كانت الودائع غير الجارية ملحوظة بالمصرف.

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الأولية بالعملات الأجنبية}}{\text{مجموع الودائع بالعملات الأجنبية}} =$$

5. نسبة مجموع الإحتياطيات الأولية والثانوية (إدارة السيولة) إلى الودائع تحت الطلب (الجارية):

تضاف الإحتياطيات الأولية إلى الإحتياطيات الثانوية للحصول على إدارة السيولة والمنطق وراء ذلك هو أن أصل وجود الإحتياطيات الثانوية هو لحماية الإحتياطيات الأولية وبالتالي (ولأنها جزء من غدارة السيولة في المصرف) فإن المنظار الأوسع للسيولة يعني شمولها مع الإحتياطيات الأولية في مجمع واحد ، خاصة وأن التحويل من أحدهما إلى الآخر سهل ومتواصل . يعني إرتفاع هذه النسبة تحسن في سيولة المصرف

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الأولية} + \text{الإحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع تحت الطلب (الجارية)}} =$$

6. نسبة مجموع الإحتياطيات الأولية والثانوية (إدارة السيولة) إلى مجموع الودائع:

بنفس الطريقة وبنفس إتجاه الدلالة يمكن ربط البسط أعلاه بمجموع الودائع على أساس أن مقدار البسط ليساند الودائع تحت الطلب فقط وإنما كل الودائع :

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الأولية} + \text{الإحتياطيات الثانوية}}{\text{مجموع الودائع}} =$$

ثانياً : المؤشرات الثانوية :

توجد مجموعة من المؤشرات المساعدة، والمعبرة عن سيولة المصرف ولو أن عزلها عن المؤشرات الأساسية يخضع للإجتهد بشأن الأهمية النسبية لكل منها، إذ أن بعض المؤشرات الثانوية يبدو مهماً كذلك.

1. نسبة الإحتياطيات الأولية إلى مجموع الموجودات :

وهي تقيس التكوين النسبي للموجودات من حيث العلاقة بين الإحتياطيات الأولية ومجموع الموجودات، ويعني إرتفاعها تحسن سيولة المصرف:

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الأولية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

مجموع الموجودات

2. نسبة الإحتياطيات الثانوية إلى مجموع الموجودات :

هي تقيس العلاقة بين الإحتياطيات الثانوية (خط الدفاع الثاني للسيولة) وبين مجموع الموجودات ويعني إرتفاعها تحسناً في سيولة المصرف.

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الثانوية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

مجموع الموجودات

نسبة الإحتياطيات الأولية والثانوية (إدارة السيولة) إلى مجموع الموجودات:

تجمع هذه النسبة بين المؤشرين 3،4 أعلاه فهي تقيس "إدارة السيولة" إلى مجموع الموجودات، ويعني إرتفاعها تحسن سيولة المصرف .

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الأولية} + \text{الإحتياطيات الثانوية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

مجموع الموجودات

3. نسبة إدارة السيولة "إلى" إدارة الربحية :

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الأولية} + \text{الإحتياطيات الثانوية}}{\text{القروض} + \text{الإستثمارات}}$$

القروض + الإستثمارات

يقصد بالإستثمارات هنا الأولية الرابعة في إستخدام أموال المصرف أي بإستثناء "الإحتياطيات الثانوية" .

4. نسبة الودائع تحت الطلب (الجارية) إلى مجموع الودائع :

نظراً إلى أن الودائع تحت الطلب هي الأكثر تعرضاً لإحتمال السحب، قياساً ببقية أنواع الودائع (التي تؤلف معظم مطلوبات المصرف)، فإن إرتفاع نسبتها إلى مجموع الودائع يعني إنخفاض سيولة المصرف.

$$\% = 100 \times \frac{\text{الودائع تحت الطلب (الجارية)}}{\text{مجموع الودائع}} =$$

5. نسبة الودائع الإدخارية إلى مجموع الودائع :

يعني إنخفاض هذه النسبة تحسن سيولة المصرف. والودائع الإدخارية تساوي [ودائع التوفير + الودائع لأجل أو المربوطة + شهادات الإيداع].

$$\% = 100 \times \frac{\text{الودائع الإدخارية}}{\text{إجمالي الودائع}} =$$

تحليل إستخدامات الأموال :-

أولاً: المؤشرات الأساسية :

1. نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الموجودات :

تدل هذه النسبة على أهمية "الموجودات المربحة" قياساً بمجموع الموجودات والموجودات المربحة هي (الإحتياطيات الثانوية + القروض + الإستثمارات) . فكلما إزدادت هذه النسبة ، إزدادت أهمية الموجودات التي تحقق العائد للمصرف (الفوائد والأرباح الموزعة المكتسبة) ⁽¹⁾ .

$$\% = 100 \times \frac{\text{الموجودات المربحة}}{\text{مجموع الموجودات}} =$$

2. نسبة الموجودات المربحة إلى الأموال المتاحة :

تعرف "الأموال المتاحة" على أنها = مجموع مصادر الأموال - الموجودات الثابتة ، أما سبب طرح الموجودات الثابتة فهي لأنها تقلل من مجموع الأموال الممكن إستخدامها في الموجودات المربحة. عليه فإن إرتفاع هذه النسبة يؤشر الي تحسن نشاط المصرف .

(1) المرجع السابق، ص ص 119، 132.

التعريف الثاني للأموال المتاحة ، يمكن تعريفها بعد طرح كل من (الموجودات الثابتة والإحتياطيات الثانوية النقدية) لأن الأخيرة لا يمكن إستخدامها لتوليد العائد ، باعتبارها مجمدة لدى المصرف المركزي . وهذا هو التعريف الأفضل .

$$\% = 100 \times \frac{\text{الموجودات المربحة}}{\text{الأموال المتاحة}} =$$

3. نسبة الموجودات المربحة إلى مجموع الموجودات :

يمكن المقارنة بين الموجودات المربحة ومجموع الودائع لإيضاح كيفية إستخدام الودائع فيها ، بإعتبار أن مجموع الودائع هو أهم مصدر لتمويل الموجودات المربحة .

$$\% = 100 \times \frac{\text{الموجودات المربحة}}{\text{مجموع الودائع}} =$$

4. نسبة الإستثمارات إلى مجموع الودائع :

تؤلف الإستثمارات ثاني اهم فقرة ضمن الموجودات المربحة للمصرف ، ويمكن حساب نسبتها إلى مجموع الودائع لكي تعبر عن توجه المصرف لإستخدام الودائع في هذا النوع من الموجودات .

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإستثمارات}}{\text{مجموع الودائع}} =$$

5. نسبة الإحتياطيات الثانوية إلى مجموع الودائع :

تؤلف الإحتياطيات الثانوية إستخداماً للودائع، ولو بعائد منخفض، بسبب مواصفاتها المتشددة أو كونها تبوب ضمن "إدارة السيولة" وليس ضمن "إدارة الربحية". عليه فإن إرتفاعها يعني إستخدام جزء من الودائع في موجودات سائلة بدلاً من بقاء السيولة على شكل إحتياطيات أولية فقط :

$$\% = 100 \times \frac{\text{الإحتياطيات الثانوية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

6. دوران الموجودات :

يمكن حساب دوران مجموع الموجودات عن طريق ربطها بالإيرادات الإجمالية للمصرف . وتقاس بعدد المرات.

$$\text{مره} = \frac{\text{الإيرادات الإجمالية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

ويكون الناتج أقل من واحد (عدد صحيح) أي أنه أقل من مرة واحدة بسبب طبيعة الإيرادات الإجمالية في المصرف، كما يعتبر إرتفاعها إيجابياً من حيث نشاط المصرف . أما الإيرادات الإجمالية فتتضمن مجموع دخل الفوائد ومجموع دخل غير الفوائد ، والأرباح الرأسمالية من التداول بالأوراق المالية وأي إيرادات أخرى.

7. دوران حقوق الملكية (رأس المال) :

يمكن إيجاد العلاقة بين الإيرادات الإجمالية وحقوق الملكية ، ويعد إرتفاعها إيجابياً على صعيد نشاط المصرف كذلك . وتقاس بعدد المرات

$$\text{مره} = \frac{\text{الإيرادات الإجمالية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

8. دوران الموجودات المربحة :

يحسب دوران الموجودات المربحة بقسمة الإيرادات الإجمالية على الموجودات المربحة (الإحتياطيات الثانوية + القروض + الإستثمارات) وتقاس بعدد المرات:

$$\text{مره} = \frac{\text{الإيرادات الإجمالية}}{\text{الموجودات المربحة}}$$

تحليل الربحية :-

يمكن تصنيف المؤشرات الأساسية العديدة عن الربحية إلى مجموعات فرعية وعلى النحو التالي (1) :

- 1- النسب المئوية التي تربط بين تحقيق الدخل (أو تحمل المصروفات) وبين مجموع الموجودات .
- 2- النسب المئوية التي تربط بين تحقيق الدخل (أو تحمل المصروفات) وبين مجموع الموجودات المربحة .
- 3- الأهمية النسبية للموجودات المربحة ونسبة الكفاية وتغطية الأعباء .
- 4- تحليل العائد من المكونات الأساسية للموجودات المربحة .
- 5- تحليل مكونات الإيرادات الإجمالية .
- 6- تحليل العلاقة بين المصروفات الأساسية والإيرادات الإجمالية .

(1) المرجع السابق، ص 135

7- تحليل توزيع الأرباح واحتجازها .

8- التكوين النسبي للإيرادات الإجمالية .

وفيما يلي توضيح بعض نسب الربحية :

1. النسب المئوية التي تربط بين تحقيق الدخل (أو تحمل المصروفات) وبين مجموع الموجودات :

يؤدي حساب هذه النسب إلى تحديد الإتجاهات العامة لتحديد ربحية المصرف، بالمقاييس

الإجمالية المتحققة من عملياته التشغيلية والتي تتمثل في الآتي⁽¹⁾ :

* (مصروف خسائر القروض /مجموع الموجودات) $\times 100\%$

* (دخل الفوائد الصافي بعد التعديل بمصروف خسائر القروض على مجموع الموجودات) $\times 100\%$

* (دخل غير الفوائد /مجموع الموجودات) $\times 100\%$.

* حساب ربحية المصرف قبل التعديل بالأرباح والخسائر الرأسمالية:

= (الدخل العامل /مجموع الموجودات) $\times 100\%$.

* (الدخل قبل الضرائب /مجموع الموجودات) $\times 100\%$.

* (الضرائب / الموجودات) $\times 100\%$.

* الدخل الصافي إلى مجموع الموجودات (الدخل القابل للتوزيع أو الإحتجاز) .

= [الدخل الصافي (بعد الضريبة) / مجموع الموجودات $\times 100\%$].

* دوران الموجودات وهو (حاصل قسمة الإيرادات الإجمالية على مجموع الموجودات ، ويقاس بعدد المرات).

2. يمكن إيجاد النسب المالية للمجموعات الفرعية وذلك بقسمة البنود الواردة في النسب أعلاه ومن ثم قسمتها على المجموعة المراد إيجاد التحليل لها .

3. من المؤشرات الثانوية:

* تحليل تكلفة الموارد البشرية وقياس إنتاجية العاملين⁽²⁾ :

هي نسب تربط بين فقرات أساسية مختارة من الميزانية العمومية وقائمة الدخل والبيانات الأخرى من جهة وعدد العاملين من جهة أخرى كلما إزداد مستوى أتمة العمليات المصرفية كلما إنخفض مقام النسبة وهي النسب الآتية:

(1) المرجع السابق، ص، 135

(2) المرجع السابق، ص ص 156، 158

-1 مصروفات الموارد البشرية إلى مجموع الموجودات :

$$\% = 100 \times \frac{\text{مصروفات الموارد البشرية}}{\text{مجموع الموجودات}} =$$

-2 تكلفة العنصر البشري إلى مجموع الموجودات المربحة :

$$\% = 100 \times \frac{\text{مصروفات الموارد البشرية}}{\text{مجموع الموجودات المربحة}} =$$

-3 مصروفات الموارد البشرية إلى الإيرادات الإجمالية :

$$\% = 100 \times \frac{\text{مصروفات الموارد البشرية}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} =$$

-4 مجموع الموجودات إلى عدد العاملين :

$$= \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{عدد العاملين}} = \text{قيمة مالية}$$

-5 مجموع الموجودات المربحة إلى عدد العاملين :

$$= \frac{\text{مجموع الموجودات المربحة}}{\text{عدد العاملين}} = \text{قيمة مالية}$$

-6 مجموع الودائع إلى عدد العاملين :

$$= \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{عدد العاملين}} = \text{قيمة مالية}$$

-7 حقوق الملكية إلى عدد العاملين :

$$= \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{عدد العاملين}} = \text{قيمة مالية}$$

-8 مجموع الإستثمارات إلى عدد العاملين :

$$= \frac{\text{مجموع الإستثمارات}}{\text{عدد العاملين}} = \text{قيمة مالية}$$

9- الإيرادات الإجمالية على عدد العاملين :

$$\text{قيمة مالية} = \frac{\text{الإيرادات الإجمالية}}{\text{عدد العاملين}} =$$

10- تكلفة الموارد البشرية للعامل (الإيرادات الإجمالية - تكلفة الموارد البشرية) وتقاس بالقيمة :

$$\text{قيمة مالية} = \frac{\text{(الإيرادات الإجمالية - تكلفة الموارد البشرية)}}{\text{عدد العاملين}} =$$

11- الدخل الصافي إلى عدد العاملين :

$$\text{قيمة مالية} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{عدد العاملين}} =$$

تحليل الرفع المالي ورأس المال (1) :

العلاقة بين حقوق الملكية ومجموع الموجودات النسبية وأنواعها يمكن أن تحسب العلاقة بين حقوق الملكية وكل من: مجموع الموجودات، والموجودات المربحة والموجودات الخطرة ، حيث أن إرتفاع مجموع حقوق الملكية إلى المكونات الأخرى يزيد من سلامة المصرف ولكنه يؤدي إلى تخفيض ربحيته.

$$\text{(حقوق الملكية / مجموع الموجودات)} = \%$$

$$\text{(مجموع الموجودات / حقوق الملكية)} = \%$$

$$\text{(حقوق الملكية / مجموع الموجودات المربحة)} = \%$$

$$\text{(حقوق الملكية / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر)} = \%$$

$$\text{(رأس المال الأساسي / الموجودات المرجحة بالمخاطر)} = \%$$

$$\text{(رأس المال التكميلي / الموجودات المرجحة بالمخاطر)} = \%$$

حقوق الملكية الصافية إلى مجموع الموجودات المربحة :

$$= \frac{\text{حقوق الملكية} - \text{الموجودات الثابتة}}{100} \times \%$$

مجموع الموجودات المربحة

وذلك لأن جزء من حقوق الملكية يخصص لشراء الأصول الثابتة وبالتالي فإن حقوق الملكية الصافية هي التي تستخدم في تمويل الموجودات المربحة .

(1) المرجع السابق، ص ص، 169، 170

عدد مرات الودائع إلى رأس المال (حقوق الملكية) والعلاقة مع مجموع المطلوبات والموجودات المربحة وتتمثل في الآتي (1) :

(مجموع الودائع / حقوق الملكية) = % أو عدد مرات

(مجموع المطلوبات / مجموع حقوق الملكية) = عدد مرات

(مجموع الودائع / مجموع الموجودات المربحة) = %

المبحث الثالث : إستخدامات الموارد المصرفية في البنوك الإسلامية :-

بعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة تقوم بتوزيعها على مختلف الإستخدامات وهي تختلف من نظام مصرفي إلى آخر ومن بنك إلى آخر ، وفي هذا الإطار هناك جملة من العوامل يمكن أن تؤثر على كيفية توزيع البنك لموارده على مختلف الاستخدامات يمكن ذكر منها ما يلي:

(1) اختلاف النظام الاقتصادي بشكل عام والنظام الائتماني بشكل خاص و كذا مدى أهمية دور البنوك في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني ، و مدى انتشار الوعي المصرفي يؤثر على كيفية توزيع موارد البنك.

(2) تباين الإمكانيات المالية للبنوك و اختلاف مركزها المالي ، يؤثران على كيفية توزيع موارد البنوك في ظل النظام الائتماني الواحد .

(3) بنية الودائع التي تلقته البنوك تؤثر هي الأخرى على كيفية توزيع الموارد لدى البنك .

(4) تدخل البنك المركزي في إقرار كيفية توزيع موارد البنوك التجارية على مختلف الاستخدامات ، و كل ذلك من خلال اتخاذه لإجراءات و ترتيبات نقدية منها :

- تحديد معدل الاحتياطي النقدي القانوني .

- تحديد نسبة السيولة لدى البنوك التجارية .

- تحديد بعض أوجه الاستخدامات بالنسبة للبنوك التجارية .

- وضع الأسقف الائتمانية للبنوك .

- تحديد أنواع الضمانات المقبولة والتشديد في ذلك .

كل تلك العوامل تؤثر على كيفية استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى البنوك وعليه يمكن ذكر بعض الاستخدامات لدى البنوك التجارية بشكل عام وذلك بناء على عاملين أساسيين هما :

(1) المرجع السابق، ص ص، 172، 173

أ- السيولة : وهي عبارة عن إمكانية تحويل الأصول الى نقود سائلة في الحال ودون خسارة .
ب- الربحية : وهي عبارة عن معدل العائد الذي يدره أي أصل خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة.
و على هذا الأساس، يمكن تقسيم استخدامات البنوك التجارية إلى ثلاثة مجموعات حسب درجة سيولتها أولاً ثم ربحيتها ثانياً ، كما يلي :

1- المجموعة الأولى : الهدف منها تحقيق السيولة فقط، و تشمل :

- النقدية الجاهزة لدى البنك : و هي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك باستمرار لكي يتمكن من مواجهة متطلباته اليومية .

- الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي ، و هي عبارة عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي ، وهو يعتبر من أحد أدوات الرقابة على البنوك التجارية من قبل السلطة النقدية .

2- المجموعة الثانية : وتكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى تشمل الاتي :

أ - أصول شديدة السيولة ، وهي تلك الأصول التي يمكن تحويلها الي سيولة بسهولة ودون أية مشقة وتمثل أساسا في :

1/ حسابات لدى البنوك الأخرى، ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك .

2/ أصول تحت التحصيل : هي الأصول التي يمكن أن تتحول إلى نقود سائلة خلال فترة قصيرة جدا .

ب- الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة : سيولتها تكون أقل من الأصول السابقة وأهمها سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويل الدين العام والتي عادة ما تكون قصيرة الأجل وذات سيولة عالية كونها مضمونة .

ج- الأوراق التجارية المخصومة : هي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها لمتعامليه ، وهذا النوع من القروض لا يتم التعامل به في المصارف الإسلامية .

د- القروض والسلف التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة ، والتي تكون قصيرة الأجل غالبا .

3- المجموعة الثالثة : والتي تكون سيولتها منخفضة جداً بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر، على إعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، و تشمل ما يلي :

- القروض متوسطة وطويلة الأجل

- الأوراق المالية طويلة الأجل

- الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة) .

الموارد والإستخدامات للمصارف الإسلامية: خصوصيتها ودرجة حساسيتها في عملية

التحليل المالي :-

ولاً : مقارنة بين مصادر الموارد في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية :

تتمثل أوجه المقارنة بين مصادر الموارد في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الآتي :

1- تختلف الموارد - الودائع - بغرض الإستثمار وذلك لاختلاف الودائع الاستثمارية في البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية ، ففي البنوك التقليدية علاقة المودع بالبنك هي علاقة دائن بمدين أي أن للبنك أن يتصرف في مال الودائع تصرفه في ماله الخاص الذي يمتلكه ، ويتحمل تبعه هذا التصرف ، ويكون ملتزماً بسدادها في ميعاد طلبها ، كما أن الفوائد محددة مسبقاً ، أما الودائع في البنوك الإسلامية فإن العقد الذي بين البنك والعميل هو عقد مضاربة .

2- إن رأس المال في الفكر التقليدي يمكن إصداره في شكل أسهم عادية واسهم ممتازة والنوع الأول هو صك ملكية بحيث يشارك في الربح والخسارة أما النوع الثاني (الأسهم الممتازة) فمع انه صك ملكية في الأصل إلا انه قد تختلط به منافع ومزايا تخرجه عن طبيعته الأصلية وتقرب بينه وبين السندات (التي هي صكوك مديونية بفائدة ثابتة) ، في حين أن رأس المال في البنوك الإسلامية هو الأسهم العادية .

3- في إطار اعتبار المصرف الإسلامي مضارب بأموال المودعين فإن رأس المال المذكور هنا لا يعتبر رأس مال المضاربة (بالمعنى الفقهي) ولكنه مال يخص المضارب (أي البنك ككيان ممثل للمساهمين) وبناء عليه فإن شروط عقد المضاربة يقتضي أن يستأذن أرباب الأموال (المودعون تجاوزاً) في خلط مال المضارب برأس مال المضاربة والمشاركة مع شريك آخر (طالب تمويل بالمشاركة) إذ أن هذه الأعمال من الشروط التي تتطلب الإذن الصريح من رب المال وهذا يتطلب أن يذكر بوضوح في عقد فتح حساب الاستثمار .

4- أن الإحتياطيات في المصرف الإسلامي تبنى لتعزيز موقف البنك وتساهم في تعويض الخسائر لأصحاب الودائع تحت الطلب حال تعرض البنك للإفلاس في حين يتحمل أصحاب الودائع الإستثمارية الخسارة بموجب عقد المضاربة أما في المصرف التقليدي فإن الودائع بكل أشكالها لا تتحمل الخسارة وأن البنك ملزم بدفع هذه الودائع لأصحابها في كل الأحوال .

5- ازدياد الدور التمويلي لرأس المال نظراً لما يناط بالبنك الإسلامي من أهداف تتعلق بالتنمية والاستثمار وإنشاء المشروعات وغيرها مما يتطلب موارد تمويلية ذات أعمار أطول للقيام بالنشاط الذي يحقق تلك الأهداف ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلي أهمية زيادة الوزن النسبي لرأس المال عن مثيله في البنك التقليدي.

ثانياً : الإرتباط بين الموارد والإستخدامات في عملية التحليل المالي :

تهدف إدارة الموجودات والمطلوبات (Asset Liability Management) إلى تعظيم درجة التوافق والارتباط بين متغيري العائد والمخاطرة، بحيث يؤثران بصورة مباشرة في إتخاذ أي قرار في المصرف . وبالطبع فإن أي مصرف يملك دالة منفعة، تعكس تفضيلاته المتعلقة بالعائد والمخاطرة ، لذلك فإن أي توليف بين الموجودات والمطلوبات يولد معدلاً معيناً من العائد ومستوى تعرض معين للخطر، لذلك فإن إدارة الموجودات والمطلوبات تسعى إلى تحقيق التوازن بين الموارد المالية كـرأسمال المصرف وودائعه , وبين استخدامات الموارد المالية كالإستثمارات وغيرها, مما يتطلب توزيعاً علمياً دقيقاً للموارد المالية بين موجودات سائلة وإستثمارات .

إن الهدف الأساسي لتحليل أداء المصرف هو رفع كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات، وهذا بالطبع يفهم طبيعة الموارد المالية للمصرف وتصنيفها وفق معايير معينة ليتمكن المصرف من استخدامها في مجالات استثمارية مختلفة، لتحقيق أفضل توفيق بين نسبة السيولة والربحية . وإدارة الموجودات بكفاءة عالية لابد من التركيز على العناصر التالية: الإحتياطات الأولية، الإحتياطات الثانوية، والإستثمارات . فالإحتياطي الأولي يظهر عادة في الميزانية تحت مسمى النقد وما في حكمه ويهدف إلى مواجهة سحبات المودعين وسد حاجات التشغيل ذات الأجل القصير وتكوين الإحتياطي النقدي، وطبيعة هذا الإحتياطي أنه لا يولد أي إيراد للمصرف مهما كبر حجمه ولهذا يجب التحديد الدقيق لحاجات المصرف في المدى القريب والمتوسط لكي يتمكن البنك من تحديد حجم الإحتياطي الأولي ومن ثم تجنب تجميد مبالغ كبيرة من الأموال لا تقدم أي إيراد للمصرف , كما أنه لابد من التنبيه إلى أن ذلك لا يعني تقليص الإحتياطي الأولي إلى الحد الذي يعرض المصرف إلى خطر السيولة.

أما العنصر الثاني: الإحتياطي الثانوي، فهو يتكون من الأموال المودعة لدى المصارف الأخرى والإستثمارات في الأوراق المالية والموجودات التي يمكن تسيلها بسهولة، وقد أثبتت الدراسات العلاقة بين الإحتياطي الثانوي والودائع والإستثمارات علاقة إرتباطية، فكما تقلبت وتغيرت مبالغ الودائع والإستثمارات بشكل سريع وحاد ظهرت الحاجة إلى تكوين احتياطي ثانوي أكبر .

العنصر الثالث: الإستثمارات والتمويل فهي تعتبر النشاط الرئيسي للمصرف وهنا لابد من إعداد الدراسات اللازمة قبل إتخاذ أي قرار إستثماري .

وفي هذا الصدد يجب التفريق بين إدارة الموجودات والمطلوبات وإدارة السيولة فهما عمليتان مختلفتان حيث أن إجراءات إدارة الموجودات والمطلوبات يمكن أن تمر عبر أربع مراحل أساسية :

المرحلة الأولى: هي المرحلة التي يتم فيها تحليل وتحديد الأخطار ووضع وسائل وأدوات لقياسها، فمراكز السيولة وهوامش الأرباح وسعر الصرف تعتبر مقاييس تحدد درجة تعرض المصرف إلى الأخطار المختلفة، هذه المقاييس تطبق لأفق زمني مستقبلي يتراوح بين 3 أشهر ولا يزيد على السنة.

المرحلة الثانية: تتعلق بعملية التنبؤ حول هوامش الأرباح وأسعار الصرف، حيث يتم وضع فرضيات مختلفة لتطورات أسعار الصرف والهوامش .

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة بعد أن يتم تحديد المراكز والأسعار تتم إجراءات حساب هامش الأرباح المتوقع حسب مختلف الفرضيات الموضوعة في المرحلة الثانية، إنطلاقاً من الوصول إلى نتائج الفرضية الأشد تعرضاً للخسارة، تتم مقارنة مبلغ الخسارة المحتملة أو المتوقعة مع رأس مال المصرف وأيضاً يؤخذ بعين الاعتبار التفضيلات التي يحددها المساهمون ودرجة الخطر التي يقبلون بها ومن ثم يتم إتخاذ القرار .

المرحلة الرابعة: مرحلة اتخاذ القرار، ومرحلة اتخاذ وتبني بديل متاح من مجموع البدائل المتاحة، وهذا البديل الذي يجب اختياره يجب أن يتصف بالواقعية وأن يحقق في الوقت نفسه المردود الأعلى مع مستوى محدد من التعرض للخطر، وهو يتوافق أيضاً مع الخيارات والأهداف الإستراتيجية للمصرف فيما يخص التخصص والمنتجات والحجم. وعليه فإن تحليل أداء المصرف هو تحليل القوائم المالية للمصرف، وبوجه خاص تحليل الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) وقائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي، لغرض إستخراج مؤشرات دورية ذات مغزى ودلالة في تفسير المركز المالي ونتائج عمليات المصرف . فالبيانات المالية الدورية تعد مادة خام قياساً بما يستهدف تحليل أداء المصرف بلوغه من مؤشرات قابلة للرقابة والمتابعة من قبل إدارة المصرف، والبنك المركزي، والسوق المالي والمستثمرين والمتعاملين وغيرها .

الفصل الثالث

تحليل تركيبة موارد واستخدامات الجهاز المصرفي السوداني

2002 - 2013 م

الفصل الثالث

تحليل تركيبية موارد واستخدامات الجهاز المصرفي السوداني

2002 - 2013 م

تمهيد :

نتحدث في هذا الفصل عن الجهاز المصرفي السوداني منذ نشأته وتطوره عبر الحقب التاريخية

المتعاقبة لتاريخ الدولة السودانية حتى العام 2012م وذلك من خلال عدد من الفترات التاريخية وهي :

- 1- فترة ما قبل إستقلال السودان .
- 2- الفترة من عام 1956 م إلي عام 1969 م .
- 3- الفترة من عام 1970م إلي عام 1975 م .
- 4- الفترة من عام 1976م إلي عام 1983 م .
- 5- الفترة من عام 1983م إلي عام 1989 م .
- 6- الفترة من عام 1989م إلي عام 1999 م .
- 7- الفترة من عام 1999 - 2005 م .
- 8- الفترة من عام 2005 الي 2013 م (الفترة الإنتقالية لاتفاقية السلام وفترة ما بعد إنفصال جنوب السودان).

تناول الفصل ايضاً في مبحثه الثاني تحليل موارد الجهاز المصرفي والأهمية النسبية لهذه الموارد ومعدلات نموها والتغيرات في تركيبية تلك الموارد خلال الفترة 2002-2013 م أما المبحث الثالث فتناول تحليل استخدامات الجهاز المصرفي لنفس الفترة والتوزيع النسبي لهذه الإستخدامات واثر تغيير تركيبية الموارد المصرفية علي الإستخدامات أو الموجودات .

المبحث الأول : تطور هيكل الجهاز المصرفي السوداني وتوزيعه الجغرافي :-

اولاً : نشأه وتطور الجهاز المصرفي السوداني:

- 1- فترة ما قبل إستقلال السودان⁽¹⁾ :

بدأت نشأة الجهاز المصرفي بالسودان منذ بداية القرن العشرين وكان يحكم آنذاك بموجب اتفاقية الحكم الثنائي الإنجليزي المصري التي امتدت في الفترة من عام 1898م حتى عام 1956م وخلال هذه الفترة بدأ

(1) محمد الشيخ البخيت - بحث ماجستير غير منشورة - مرجع سبق ذكره .

ظهر المصارف في الحياة الاقتصادية وتميزت تلك الفترة بفتح فروع المصارف الأجنبية حيث تم افتتاح أول مؤسسة مصرفية بالسودان في عام 1903م وهي فرع البنك الأهلي المصري ثم تلاه افتتاح فرع بنك باركليز D.C.O في عام 1913م ، و فرع البنك العثماني في العام 1949م ، وفرع بنك مصر في عام 1953م ثم فرع بنك كريدي ليونيه الفرنسي في عام 1953م . وأصبح مجموعة فروع البنوك الأجنبية خمس فروع .

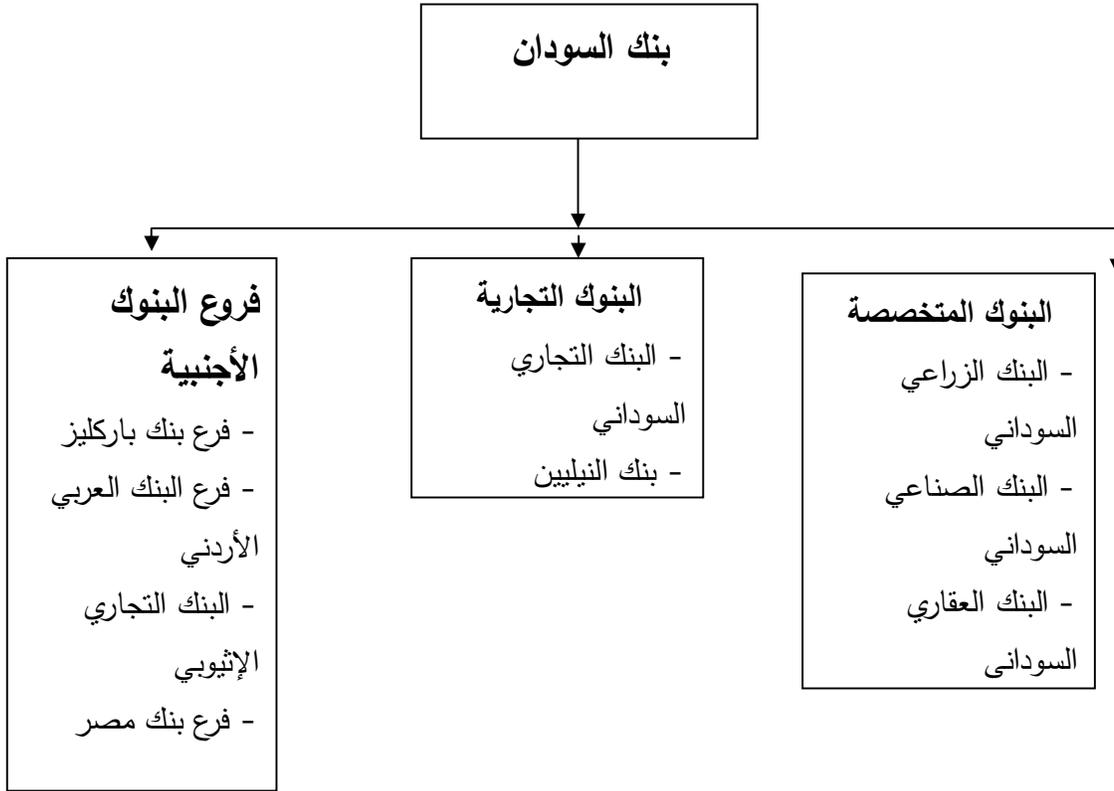
باشرة فرع البنك الأهلي المصري مهام البنك المركزي في السودان في العام 1951م وقام بإصدار العملات .

2- الفترة من عام 1956م إلي عام 1969م :

تميزت الفترة بعد استقلال السودان بنمو الجهاز المصرفي وظهور مصارف سودانية برأس مال وطني ، وكذلك تم تكوين لجنة العملة السودانية في عام 1956م ومنحت حق وصلاحيات إصدار العملة الوطنية بدلا عن فرع البنك الأهلي وتم إصدار أول عملة ورقية في العام 1958 ، وفي عام 1959 صدر قانون بنك السودان ليقوم بمهام البنك المركزي، وبأشر أعماله اعتبارا من العام 1960، وخلال تلك الفترة تم فتح عدة فروع لبنوك أجنبية أخرى حيث تم فتح فرع البنك العربي الأردني في عام 1956م وكذلك تم فتح فرع بنك ناشونال أند قرنديلز في عام 1969م والذي اشترى أصول البنك العثماني بالسودان بعد توقف عمله . وخلال الفترة 1956 حتى 1969م تم إنشاء مجموعه من البنوك السودانية برأس مال وطني حيث تم افتتاح البنك الزراعي السوداني كبنك متخصص في عام 1957 ، كما تم تحويل فرع بنك كريدي ليونيه إلي بنك النيلين بعد شراء الحكومة ل 60% من أسهمه، وتم إنشاء أول بنك تجاري وطني في عام 1960 وهو البنك التجاري السوداني وتم افتتاح البنك الصناعي السوداني عام 1961م كبنك متخصص وكذلك تم افتتاح البنك العقاري السوداني في عام 1967.

بعد هذه المرحلة أصبح هيكل الجهاز المصرفي بالسودان خلال الفترة 1900 حتى 1969م علي

النحو التالي :



3- الفترة من عام 1970م إلي عام 1975م :

في عام 1969 تغير نظام الحكم في السودان وتغيرت معه فلسفة إدارة الاقتصاد حيث انتهج الحكم الجديد المنهج الاشتراكي في إدارة الاقتصاد وصدر قرار قضي بتأميم البنوك التجارية منذ عام 1970 والتي كانت

فروع لبنوك أجنبية وتم تعديل أسماءها لتصبح كالاتي :

أ/ فرع بنك باركليز أصبح بنك الدولة للتجارة الخارجية .

ب/ فرع بنك مصر أصبح بنك الشعب التعاوني .

ج/ فرع البنك العربي الأردني أصبح بنك البحر الأحمر .

د/ فرع البنك التجاري الإثيوبي أصبح بنك جوبا التجاري .

هـ/ فرع بنك ناشيونال أند قرنديلز أصبح بنك امدرمان الوطني .

وفي تطورات أخرى خلال تلك الفترة تم دمج بعض المصارف وتغيير أسماءها على النحو التالي :

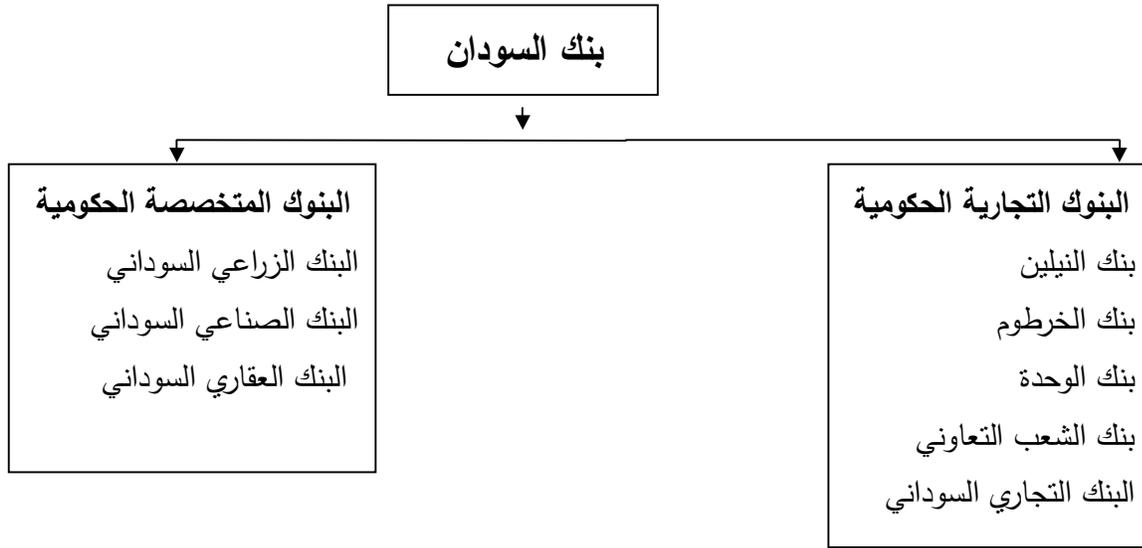
1/دمج بنك البحر الأحمر في بنك النيلين .

2/دمج بنك جوبا التجاري في بنك امدرمان الوطني وأصبح الاسم الجديد بنك جوبا امدرمان .

3/تغيير اسم بنك الدولة للتجارة الخارجية إلي بنك الخرطوم في عام 1973

4/تغيير اسم بنك جوبا امدرمان إلي بنك الوحدة .

وبعد هذه التعديلات أصبح هيكل الجهاز المصرفي في نهاية العام 1975 علي النحو التالي :



يلاحظ من الشكل أعلاه أن الجهاز المصرفي أصبح يتكون من مجموعة بنوك حكومية حيث لا توجد بنوك أجنبية أو بنوك قطاع مشترك .

4- الفترة من عام 1976م إلي عام 1983م :

بدأ النظام الحاكم خلال تلك الفترة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث تم فتح الباب للمستثمرين الأجانب بفتح فروع لبنوك أجنبية كما سمح لرأس المال الوطني والأجنبي بإنشاء بنوك جديدة ،وبموجب هذا الانفتاح تم الآتي:

أولاً: فتح سنه فروع لبنوك أجنبية وهي :

1- فرع بنك ابوظبي الوطني .1976

2- فرع بنك الاعتماد والتجارة الدولي .1976.

3- فرع سيتي بنك .1978.

4- فرع بنك عمان المحدود .1979.

5- فرع بنك حبيب .1982.

6- فرع بنك الشرق الأوسط . 1982 .

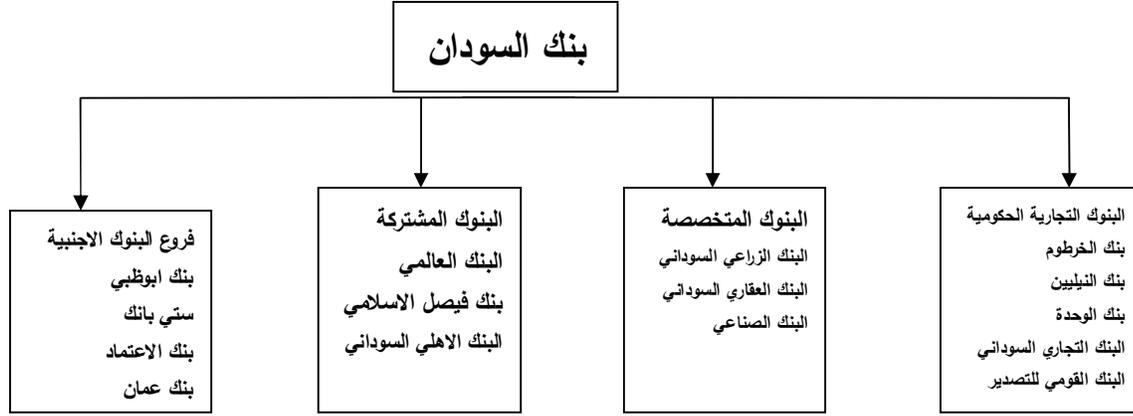
ثانياً: افتتاح ثلاثة بنوك جديدة وهي:

1- البنك العالمي .1978.

2- بنك فيصل الإسلامي السوداني (كأول بنك إسلامي) .1978.

3- البنك الأهلي السوداني 1981.

كما تم في العام 1981 إنشاء البنك القومي للتصدير والاستيراد (بنك حكومي) 1982م . وفي نهاية عام 1982م أصبح هيكل الجهاز المصرفي بالسودان على النحو التالي :



5- الفترة من عام 1983م إلي عام 1989م :

تميزت هذه الفترة بالاتجاه نحو تأصيل العمل المصرفي وفقاً للشريعة الإسلامية حيث صدر قرار في عام 1983م يمنع جميع المصارف بالسودان من التعامل بسعر الفائدة علي الودائع والقروض مما أثر بصورة مباشرة على تركيبة الودائع وذلك بدخول الودائع الإستثمارية والتي تستحق أرباح وفق النظام الإسلامي ، كذلك ألغى هذا المنشور التعامل بالفائدة مع الودائع الجارية بحيث لا تدفع فوائد على تلك الودائع خاصة فيما يعرف بالسحب على المكشوف ، كما شهدت تلك الفترة قيام العديد من البنوك الجديدة خصوصاً الإسلامية والتي أنشئت منذ بدايتها للعمل وفقاً للصيغ الإسلامية وهي :

* بنك التضامن الإسلامي 1983.

* بنك البركة السوداني 1984.

* البنك الإسلامي لغرب السودان 1984 .

* البنك السعودي السوداني 1986.

* بنك العمال الوطني 1988.

* بنك الشمال الإسلامي 1989.

* بنك النيل الأزرق 1983.

* البنك الوطني للتنمية الشعبية 1982.

* بنك التنمية التعاوني الإسلامي 1983.

* البنك الإسلامي السوداني .1983

6- الفترة من عام 1989م إلي عام 1999م :

في يونيو 1989 تغير نظام الحكم في السودان واتجه لتأصيل العمل المصرفي وقام بانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي وخصخصة المصارف الحكومية وخلال تلك الفترة تم فتح عدة بنوك جديدة وهي :

- بنك الصفا 1993م.

- بنك الثروة الحيوانية 1993م.

- بنك امدرمان الوطني 1993م.

- بنك ابفوري 1994م.

- بنك القصارف 1995م.

- بنك المزارع 1992م.

وكذلك تم دمج بعض البنوك في بعضها على النحو التالي :

1/ في عام 1993م تم دمج بنك الوحدة والبنك القومي للتصدير في بنك الخرطوم ليصبح الاسم مجموعة بنك الخرطوم .

2/ في عام 1993م تم دمج البنك الصناعي السوداني في بنك النيلين ليصبح الاسم الجديد مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية .

3/ تم دمج البنك التجاري في بنك المزارع ليصبح مصرف المزارع التجاري .

كما تم خلال ذات الفترة تغيير أسماء بعض البنوك وذلك وفقاً لما يلي:

1/ تم تغيير إسم البنك الوطني للتنمية الشعبية إلي بنك نيما .

2/ تم تغيير إسم فرع عمان إلي فرع بنك المشرق .

3/ بنك الإدخار تحول إلي مصرف الإدخار للتنمية الإجتماعية كبنك متخصص. وكذلك وقفت عدة مصارف من مزاوله العمل وهي (1) :

1- سيتي بنك توقف في 1998م.

2- بنك نيما تمت تصفيته في 1999م.

3- بنك الصفا تمت تصفيته في العام 2000م.

كما شهدت هذه الفترة قيام العديد من المؤسسات المكمله للجهاز المصرفي وهي :

أ/ الأمانة العامة لإتحاد المصارف السوداني .

(1) غازي محمد حفظ الله - مرجع سبق ذكره - ص 26

ب/ مؤسسة صندوق ضمان الودائع .

7- الفترة من عام 1999 - 2005م :

شهدت هذه الفترة إنشاء وحدة لإعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي منذ مايو 2000م لضمان كفاءة الجهاز المصرفي وتحسين أدائه وطرحت ثلاثة خيارات ، الأول: تمثل في زيادة رأس المال إلى (30) مليون جنيه خلال فترة (3) أعوام بدأت منذ العام 2000م وانتهت في 2003م وتم تعديل البرنامج ليمتد حتى نهاية العام 2009م، وتعديل الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المصرف إلى (60) مليون جنيه ، أما الخيار الثاني: التصفية الاختيارية حيث صدر منشور آنذاك لمرحلة إعادة الهيكلة خلال العام 2005م التي تعتمد على الدمج كخيار لإصلاح الجهاز المصرفي وتتطلب تلك المرحلة تقييم المصرف تقييماً حقيقياً لمعرفة الوضع المالي الحقيقي لتلك المصارف والقيمة الصافية والقيمة الحقيقية للسهم بالنسبة للمصارف كمرحلة أولى من الإصلاح ، والخيار الثالث: كان مرحلة تكوين التحالفات بين المصارف لفترة معينة يتم خلالها تبادل المعلومات والأنشطة والفرص الاستثمارية بين المجموعات المتحالفة على أن يبدأ بعد ذلك التنفيذ الفعلي للإندماج فيما بين المجموعات بهدف تهيئة المصارف أمام المستثمرين المحليين والأجانب . كذلك شهدت هذه الفترة دخول مصارف ذات تمويل أجنبي إلى السوق السوداني (بنك بيبيلوس أفريقيا وبنك السلام وبنك المال والبنك المصري وبنك الإمارات ومصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة (س ص) ومصرف التنمية الصناعية) .

8- الفترة من عام 2005 الي 2012م (الفترة الإنتقالية لاتفاقية السلام وفترة ما بعد إنفصال جنوب السودان) :

شهدت هذه الفترة توقيع اتفاقية السلام في السودان حيث ورد في البند (14) قسمة الثروة أن يكون هناك نظامين مصرفيين في السودان إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب وان يتم إنفتاح بنك جنوب السودان للإشراف على المصارف التقليدية العاملة في الجنوب وان يكون تابعا مركزيا لرئاسة بنك السودان المركزي بالخرطوم ، كما تم خلال هذه الفترة افتتاح عدد من البنوك الجديدة وهي⁽¹⁾ :

- بنك الجزيرة السوداني الأردني 2006م
- الفرع المصرفي لبنك قطر الوطني الإسلامي 2008م
- بنك الأسرة 2008م
- البنك العربي السوداني 2008م
- البنك الاهلي المصري الخرطوم 2012م

(1) الموقع الإلكتروني لبنك السودان المركزي - هيكل الجهاز المصرفي - الخريطة المصرفية - البنوك العاملة بالسودان .

تم استفتاء ابناء جنوب السودان وتمخض عن ذلك انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان وتم اعلان دولة جنوب السودان باعتراف الامم المتحدة وذلك في التاسع من يوليو لسنة 2011م , تبع ذلك الانفصال عدة اجراءات مصرفية من قبل بنك السودان المركزي اهمها ما يلي(1) :

1/ اصدر منشور بتجميد العمل المصرفي والمنشورات الخاصة بالنافذة التقليدية بجنوب السودان وذلك من خلال :

أولاً: تجميد كل ما يختص بالبند (14) من بروتوكول قسمة الثروة المتعلقة بالسياسة النقدية والمصرفية والعمل والإقراض.

ثانياً: تعليق العمل بالفصل الثاني الخاص بسياسات النظام المصرفي التقليدي بجنوب السودان الواردة بمنشور سياسات بنك السودان المركزي الصادر بتاريخ 2010/12/28م
ثالثاً: تجميد العمل بكل المنشورات المصرفية الصادرة بموجب ما ذكر في أولاً أعلاه.

2/ في إطار الترتيبات الخاصة بانفصال جنوب السودان وتنظيماً للمعاملات المصرفية بين الدولتين قرر بنك السودان المركزي أن يكون التعامل مع المصارف العاملة بجنوب السودان عبر ترتيبات مراسلة (كمراسلين أجنب) وتكون التحويلات بعد يوم 9 يوليو 2011م مع مصارف جنوب السودان بعد توفير الغطاء اللازم بواسطة البنك المراسل بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل، كما يجب أن يتم إتباع كافة الضوابط والإجراءات في عمليات الصادر والوارد والتعاملات بالنقد الأجنبي كدولتين .

3/ في إطار الترتيبات الخاصة بانفصال جنوب السودان في يوم 9 يوليو 2011م فقد تقرر فصل وإيقاف العمل بالنظم الالكترونية المتمثلة في الشبكة المصرفية ومحول القيود القومي من المصارف وفروعها العاملة بجنوب السودان.

4/ إيقاف تحصيل الشيكات الصادرة من المصارف بجنوب السودان اعتباراً من 9 يوليو 2011م .

5/ توفيق أوضاع فروع الصرافات العاملة بجنوب السودان .

ثانياً : الإنتشار الجغرافي للجهاز المصرفي السوداني :-

فيما يلي نستعرض تطور وإنتشار عدد فروع المصارف العاملة في السودان خلال فترة الدراسة :

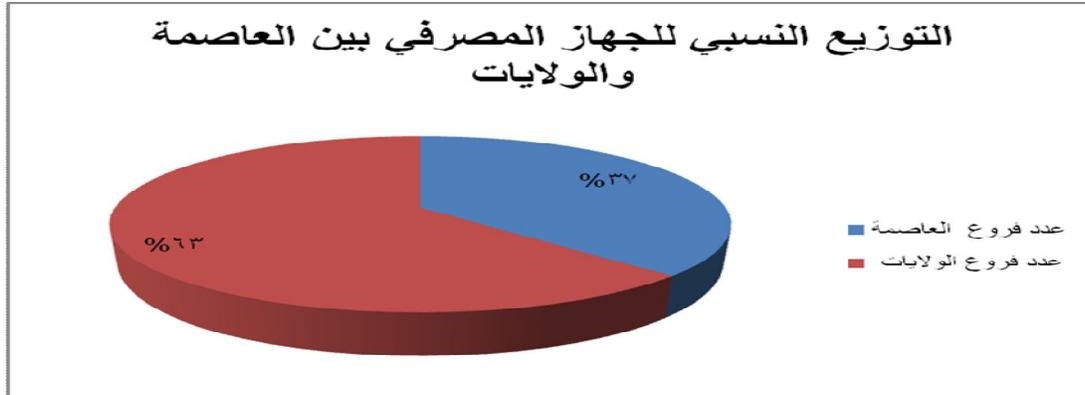
(2) الموقع الإلكتروني لبنك السودان المركزي - منشورات وتعاميم - التدابير الخاصة بانفصال جنوب السودان .

جدول رقم (2) تطور عدد فروع المصارف العاملة بالبلاد خلال الفترة 2002 – 2013م :

البيان السنة	عدد البنوك	معدل النمو	عدد فروع العاصمة	عدد فروع الولايات	اجمالي الفروع	معدل النمو	معدل التوزيع للوليات	معدل نمو الموارد
2002	23	سنة أساس	182	351	533	سنة أساس	66%	سنة أساس
2003	23	0%	185	341	526	-1%	65%	29%
2004	26	13%	181	345	526	0%	66%	32%
2005	29	12%	184	333	517	-2%	64%	63%
2006	30	3%	182	351	533	3%	66%	36%
2007	32	7%	199	333	532	0%	63%	13%
2008	35	9%	211	373	584	10%	64%	17%
2009	38	9%	221	364	585	0%	62%	20%
2010	39	3%	242	375	617	5%	61%	18%
2011	33	-15%	239	350	589	-5%	59%	8%
2012	35	6%	256	373	629	7%	59%	44%
2013	37	6%	263	392	655	4%	60%	16%
المؤشر العام	32	5%	212	357	569	2%	63%	27%

المصدر: إعداد الباحث - التقارير السنوية لبنك السودان المركزي .

شكل رقم (1) : التوزيع النسبي للفروع العاملة بالجهاز المصرفي السوداني خلال فترة الدراسة :



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (2) .

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) إنخفاض عدد فروع المصارف العاملة من 533 فرعاً في العام 2002م إلى 517 فرعاً في العام 2005م بنسبة إنخفاض بلغت 3% , في ذات الوقت الذي كان يرتفع فيه عدد المصارف ومواردها , ويلاحظ من الجدول ايضاً وبالرغم من إنخفاض العدد الكلي لفروع المصارف

إلا ان فروع ولاية الخرطوم ارتفع عددها من 182 في العام 2002م إلى 184 فرعاً في العام 2005م بينما انخفض عدد فروع الولايات مما يعني أن معظم التقليل في إنتشار فروع المصارف العاملة كان على حساب ولايات السودان الأخرى .

نستنتج من التحليل أعلاه والشكل رقم (1) ان هنالك سوء توزيع للجهاز المصرفي السوداني بين العاصمة والولايات حيث استحوذت العاصمة علي نسبة 37% من الجهاز المصرفي وهي ولاية واحدة من ولايات السودان بينما استحوذت الولايات الأخرى مجتمعة علي نسبة 63% , كما اتضح ايضاً ضعف تأثير فروع المصارف الولائية في عملية حشد الموارد المصرفية حيث انه في ذات الوقت الذي كانت تتراجع فيه عدد الفروع الولائية كانت ترتفع فيه الموارد المصرفية بمعدلات نمو كبيرة بلغت نسبة 63% في العام 2005م ونسبة 27% في المتوسط خلال فترة الدراسة .

المبحث الثاني : تحليل تركيبية موارد الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة

2002 - 2013 م :-

أولاً : الودائع وتشكل من :

أ. ودائع المقيمين وتشمل الآتي :

- ودائع الجمهور: وهي ودائع الأفراد والمؤسسات والشركات الخاصة.

- ودائع الحكومة: وهي ودائع الحكومة المركزية وحكومات الولايات.

- ودائع المؤسسات العامة

ب. ودائع المصارف وتشكل من :

- بنك السودان المركزي.

- ودائع لدي مصارف اخري.

- ودائع المراسلين.

ثانياً : رأس المال والاحتياطيات : وتشكل من الآتي :

أ. رأس المال : وهو رأس المال المدفوع من المصارف

ب. الاحتياطيات : وهي :

- الاحتياطي القانوني

- احتياطيات المصارف طرف البنك المركزي .

ثالثاً : ذمم دائنة : وتشكل من عدد من الحسابات وأهمها :

- حساب الهوامش علي الاعتمادات وخطابات الضمان
- حساب تحاويل لأشخاص ليست لديهم حسابات
- حساب أوراق دفع (الشيكات المصرفية)
- حساب دائنون بأسمائهم
- حساب مدفوعات العملاء في انتظار سداد التزامات

الجدول رقم (3) أدناه يوضح تركيبة موارد الجهاز المصرفي السوداني خلال فترة الدراسة والأهمية النسبية لكل مورد والتغيير في تركية الموارد وتحليل اسباب ذلك التغيير وأثره علي الجهاز المصرفي السوداني .

جدول رقم (3) يوضح تركيب موارد الجهاز المصرفي السوداني والأهمية النسبية لكل مورد - اعداد الباحث																			
البيان		2002			2003			2004			2005			2006			2007		
		النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ		
		ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج		
ودائع جارية	محتي	25%	15,113.4	42%	19,791.5	25%	28,457.9	44%	41,473.2	24%	49,076.5	40%	56,083.0	21%	21%	40%	56,083.0		
	معدل النمو	سنة اساس			31%			44%			46%			18%			14%		
	أجنبي	9%	5,223.0	14%	5,876.2	7%	9,166.6	14%	11,150.9	7%	8,369.6	4%	10,639.0	8%	4%	8%	10,639.0		
	معدل النمو	سنة اساس			13%			56%			-25%			27%			47.9%		
الأهمية النسبية من اجمالي الودائع	56.0%			54.3%			58.2%			52.2%			46.7%			47.9%			
اجمالي الودائع الجارية	20,336.4			25,667.7			37,624.5			52,624.1			57,446.1			66,722.0			
معدل نمو الودائع الجارية	سنة اساس			26%			47%			40%			9%			16%			
الأهمية النسبية من اجمالي الموارد	33%			33%			36%			31%			25%			25%			
بدائع استثمار وإدخا	محتي	11%	6,504.3	18%	8,922.5	11%	10,747.9	17%	31,844.7	19%	50,110.5	41%	57,328.0	22%	22%	41%	57,328.0		
	معدل النمو	سنة اساس			37%			20%			196%			57%			14%		
	أجنبي	15%	9,466.8	26%	12,705.0	16%	16,292.5	25%	16,406.2	10%	15,529.9	7%	15,374.0	11%	6%	11%	15,374.0		
	معدل النمو	سنة اساس			34%			28%			1%			-1%			52.1%		
الأهمية النسبية من اجمالي الودائع	44.0%			45.7%			41.8%			47.8%			53.3%			52.1%			
اجمالي الاستثمار والادخار	15,971.1			21,627.5			27,040.4			48,250.9			65,640.4			72,702.0			
معدل نمو الادخارية والاستثمارية	سنة اساس			35%			25%			78%			36%			11%			
الأهمية النسبية من اجمالي الموارد	26%			27%			26%			28%			28%			28%			
إجمالي الودائع	36,307.5			47,295.2			64,664.9			100,875.0			123,086.5			139,424.0			
معدل نمو الودائع	سنة اساس			30%			37%			56%			22%			13%			
ودائع المصارف	بنك السودان	1%	726.3	30%	1,491.0	2%	1,064.6	32%	1,137.9	1%	1,462.5	19%	3,896.0	1%	1%	32%	3,896.0		
	معدل النمو	سنة اساس			105%			-29%			7%			166%			166%		
	مصارف اخرى	1%	320.6	13%	215.6	0%	480.7	14%	818.6	0%	1,314.8	17%	2,367.0	19%	1%	19%	2,367.0		
	معدل النمو	سنة اساس			-33%			123%			70%			61%			80%		
المراسلين	2%	1,371.8	57%	1,479.2	2%	1,812.7	54%	537.6	3%	4,761.9	63%	5,912.0	49%	2%	2%	49%	5,912.0		
معدل النمو	سنة اساس			8%			23%			194%			-11%			24%			
إجمالي المصارف	2,418.7			3,185.8			3,358.0			7,294.1			7,539.2			12,175.0			
معدل نمو ودائع المصارف	سنة اساس			32%			5%			117%			3%			61%			
راس المال والإحتياطيات	7,369.2			11,030.8			14,371.1			23,363.2			38,908.9			46,069.0			
معدل نمو راس المال والإحتياطيات	سنة اساس			50%			30%			63%			67%			18%			
ذمم دائنة اخرى	15,028.4			17,447.9			21,956.6			38,264.8			61,908.2			64,306.0			
معدل نمو الذمم الدائنة	سنة اساس			16%			26%			74%			62%			4%			
إجمالي الموارد	61,123.8			78,959.7			104,350.6			169,797.1			231,442.8			261,974.0			
معدل نمو الموارد (المطلوبات)	سنة اساس			29%			32%			63%			36%			13%			

المصدر: تقارير بنك السودان 2002 - 2013

النسبة		2013		النسبة		2012		النسبة		2011		النسبة		2010		النسبة		2009		النسبة		2008		النسبة		2007		البيان	
ك	ج	المبلغ	ك	ج	المبلغ	ك	ج	المبلغ	ك	ج	المبلغ	ك	ج	المبلغ	ك	ج	المبلغ	ك	ج	المبلغ	ك	ج	المبلغ	ك	ج	المبلغ	ك	ج	محل
21%	37%	161,138.0	21%	35%	139,521.0	25%	41%	114,480.0	23%	38%	98,937.0	22%	39%	81,347.0	22%	41%	67,909.0	21%	40%	56,083.0							محل		
15%		22%		16%		22%		20%		21%		#REF!								محل النمو									
6%	10%	46,033.0	6%	11%	42,459.0	4%	6%	17,697.0	4%	7%	17,882.0	4%	8%	15,850.0	4%	8%	12,554.0	4%	8%	10,639.0							أجنبي		
8%		140%		-1%		13%		26%		18%		#REF!								محل النمو									
46.9%		46.0%		47.6%		45.1%		46.6%		48.7%		47.9%								الأهمية النسبية من إجمالي الودائع									
207,171.0		181,980.0		132,177.0		116,819.0		97,197.0		80,463.0		66,722.0								إجمالي الودائع الجارية									
14%		38%		13%		20%		21%		21%		#REF!								معدل نمو الودائع الجارية									
27%		27%		28%		27%		27%		26%		25%								الأهمية النسبية من إجمالي الموارد									
21%	36%	160,295.0	21%	36%	142,508.0	24%	41%	112,785.0	25%	42%	108,915.0	25%	44%	91,621.0	22%	40%	66,754.0	22%	41%	57,328.0							محل		
12%		26%		4%		19%		37%		16%		#REF!								محل النمو									
10%	17%	73,865.0	11%	18%	70,955.0	7%	12%	32,794.0	8%	13%	33,010.0	5%	9%	19,662.0	6%	11%	17,868.0	6%	11%	15,374.0							أجنبي		
4%		116%		-1%		68%		10%		16%		#REF!								محل النمو									
53.1%		54.0%		52.4%		54.9%		53.4%		51.3%		52.1%								الأهمية النسبية من إجمالي الودائع									
234,160.0		213,463.0		145,579.0		141,925.0		111,283.0		84,622.0		72,702.0								إجمالي الاستثمار والادخار									
10%		47%		3%		28%		32%		16%		#REF!								معدل نمو الإذخارية والاستثمارية									
30%		32%		31%		33%		30%		28%		28%								الأهمية النسبية من إجمالي الموارد									
57%	100%	441,331.0	59%	100%	395,443.0	60%	100%	277,756.0	60%	100%	258,744.0	57%	100%	208,480.0	54%	100%	165,085.0	53%	100%	139,424.0							إجمالي الودائع		
12%		42%		7%		24%		26%		18%		#REF!								معدل نمو الودائع									
2%	30%	15,445.0	2%	32%	12,131.0	2%	28%	7,210.0	2%	29%	8,910.0	5%	47%	16,573.0	1%	27%	4,560.0	1%	32%	3,896.0							بنك السودان		
27%		68%		-19%		-46%		263%		17%		#REF!								محل النمو									
2%	32%	16,393.0	1%	21%	8,029.0	2%	41%	10,594.0	2%	29%	8,954.0	2%	23%	8,243.0	2%	36%	6,118.0	1%	19%	2,367.0							مصارف أخرى		
104%		-24%		18%		9%		35%		158%		#REF!								محل النمو									
3%	39%	19,964.0	3%	47%	17,935.0	2%	30%	7,760.0	3%	41%	12,518.0	3%	30%	10,526.0	2%	37%	6,143.0	2%	49%	5,912.0							المراسلين		
11%		131%		-38%		19%		71%		4%		#REF!								محل النمو									
7%	100%	51,802.0	6%	100%	38,095.0	5%	100%	25,564.0	7%	100%	30,382.0	10%	100%	35,342.0	5%	100%	16,821.0	5%	100%	12,175.0							إجمالي المصارف		
36%		49%		-16%		-14%		110%		38%		#REF!								معدل نمو وديع المصارف									
17%	17%	131,491.0	16%	16%	108,307.0	19%	19%	90,360.0	17%	17%	74,779.0	18%	18%	66,780.0	17%	17%	52,485.0	18%	18%	46,069.0							راس المال والإحتياطيات		
21%		20%		21%		12%		27%		14%		#REF!								معدل نمو راس المال والإحتياطيات									
19%	19%	150,174.0	19%	19%	128,651.0	15%	15%	71,361.0	16%	16%	67,172.0	15%	15%	56,067.0	24%	24%	72,109.0	25%	25%	64,306.0							ذمم دائنة أخرى		
17%		80%		6%		20%		-22%		12%		#REF!								معدل نمو الذمم الدائنة									
100%	100%	774,798.0	100%	100%	670,496.0	100%	100%	465,041.0	100%	100%	431,077.0	100%	100%	366,669.0	100%	100%	306,500.0	100%	100%	261,974.0							إجمالي الموارد		
16%		44%		8%		18%		20%		17%		#REF!								معدل نمو الموارد (المطلوبات)									

تحليل الودائع 2002 - 2013 م :

1/ الودائع الجارية :

أ. الودائع الجارية بالعملة المحلية : نلاحظ ارتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية الي اجمالي الودائع بمتوسط معدل نمو بلغ 38,5% وذلك حتى العام 2005م ثم استمر الارتفاع في حجم الودائع بمعدلات نمو متناقصة للفترة ما بعد العام 2005م حيث انخفض متوسط معدل نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية الي معدل 18% للفترة من 2006 الي 2012م , كما بلغت الأهمية النسبية للودائع الجارية بالعملة المحلية نسبة 39,5% في المتوسط من اجمالي الودائع , ونسبة 24% في المتوسط من اجمالي الموارد .

ب. الودائع الجارية بالعملة الأجنبية : يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) تذبذب الودائع الجارية بالعملة الأجنبية وذلك كنتيجة مباشرة لتذبذب سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية للودائع الجارية بالعملة الأجنبية نسبة 10% الي اجمالي الودائع , ومتوسط نسبة 6,5% الي اجمالي الموارد, ومتوسط معدل نمو بلغ نسبة 27%, خلال فترة الدراسة وتجدر الإشارة هنا الي ان الارتفاع في معدلات نمو الودائع الجارية الأجنبية خصوصاً خلال الفترة 2006 - 2012م حدث نتيجة لانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية مما أدى الي ارتفاع قيمة المقابل المحلي للودائع الجارية الأجنبية ويتضح ذلك بصورة جلية خلال الفترة 2011- 2012 حيث بلغ معدل النمو لهذه الفترة 140% للعام 2012م بدلاً من سالب (1%) لعام 2011م (وهي الفترة التي شهدت تخفيض السعر الرسمي لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية) .

بلغ متوسط الأهمية النسبية للودائع الجارية نسبة 49.7% من اجمالي الودائع , ومتوسط نسبة 28.8% من اجمالي الموارد , كما بلغ متوسط معدل النمو نسبة 24% خلال فترة الدراسة .

2. الودائع الادخارية والاستثمارية :

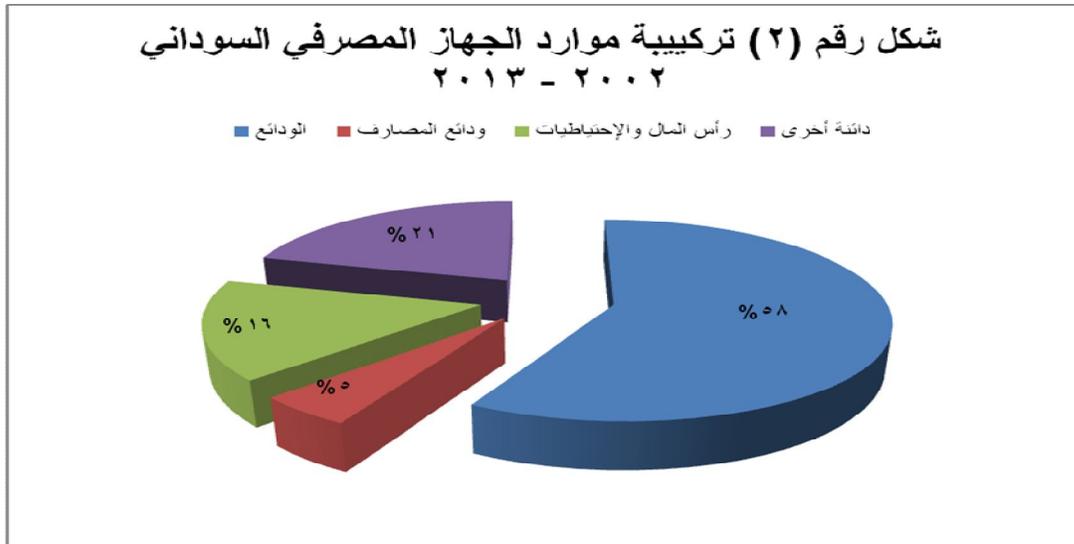
أ. الودائع الادخارية والاستثمارية بالعملة المحلية : اتصفت هذه الودائع بالارتفاع المتواصل حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال فترة الدراسة نسبة 30,5% وذلك باستثناء العام 2004 - 2005م حيث نمت الودائع بنسبة 196% وذلك لارتفاع رصيد الودائع الادخارية والاستثمارية بالعملة المحلية من 107,5% مليون جنيه للعام 2004م الي مبلغ 318,5% مليون جنيه للعام 2005م , والسبب وراء هذا الارتفاع الكبير هو ارتفاع دخول هذا النوع من الودائع الي داخل الجهاز المصرفي علي حساب العملة خارج الجهاز المصرفي في هذه الفترة , انظر الشكل رقم (3) والجدول رقم (5) .

شكلت الودائع الادخارية والاستثمارية بالعملة المحلية خلال فترة الدراسة نسبة مساهمة مقدرة حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لتلك الودائع نسبة 33,9% من اجمالي الودائع , ونسبة 19,4% في المتوسط

من الأهمية النسبية الي اجمالي الموارد, وبالرجوع الي بيانات الجدول رقم (3) نجد ان معدلات نمو الودائع الادخارية والاستثمارية بالعملة المحلية كانت اكبر من معدلات نمو الودائع الجارية محلية خلال الفترة 2008 - 2012م وذلك يعني ان مساهمة الودائع الادخارية والاستثمارية بالعملة المحلية كانت اكبر من مساهمة الودائع الجارية بالعملة المحلية لذات الفترة . سوف يتم تناول ذلك بالتفصيل في فقرة تحليل التغير في تركيبة الموارد المصرفية في هذا الفصل لاحقاً .

ب. الودائع الادخارية والاستثمارية بالعملة الاجنبية : نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه انخفاض معدلات نمو الودائع الادخارية والاستثمارية بالعملة الاجنبية خلال الفترة من 2002 - 2007م وعلي الرغم من ذلك نجد ان الودائع الادخارية والاستثمارية بالعملة الاجنبية شكلت نسبة مساهمة اكبر منها بالعملة المحلية الي اجمالي الودائع خلال 2002-2005م مما يعني ان هنالك زيادة حقيقية في هذا النوع من الموارد وارتفاع أهميته النسبة في تلك الفترة علي الرقم من تحسن سعر صرف الجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية, ثم قفزت معدلات نمو الودائع الادخارية والاستثمارية بالعملة الأجنبية خلال العام 2010م بنسبة 68% ثم حدثت قفزة أخرى في معدلات النمو خلال العام 2012 حيث بلغ معدل النمو للودائع الادخارية والاستثمارية أجنبي نسبة 116% عن العام 2011م وكان ذلك بسبب تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية في شهر يوليو 2012م حيث بلغ سعر صرف الجنيه 4,7 للدولار بدلاً عن 2,7 خلال العام 2011م.

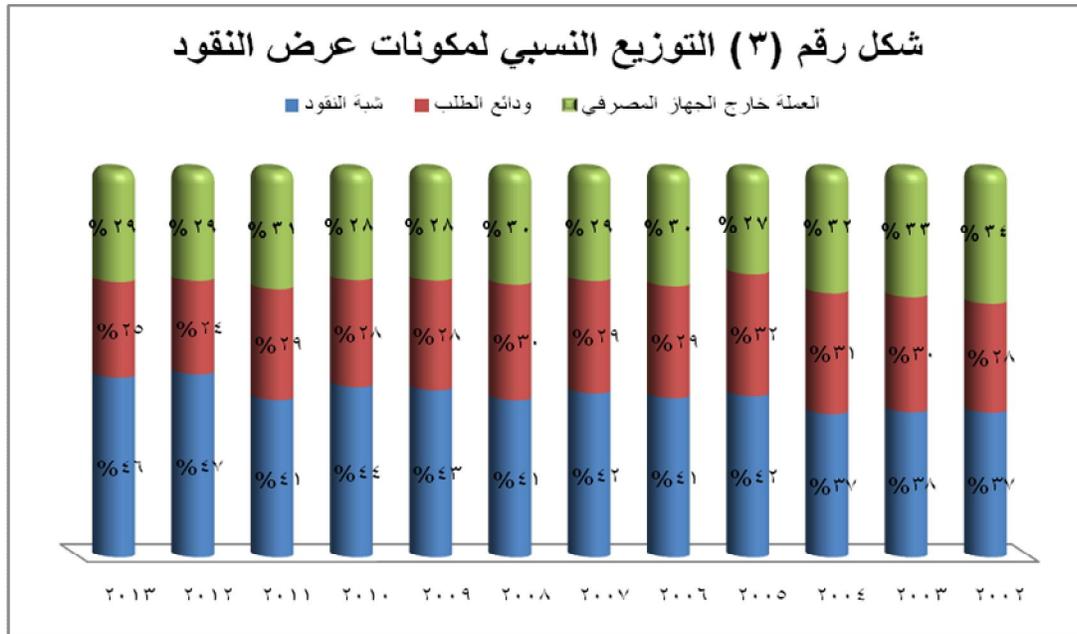
3/ إجمالي الودائع :



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (3) .

يتضح من تحليل بيانات الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) الآتي :

شكلت الودائع المورد الأول والاهم من اجمالي تركيبة موارد الجهاز المصرفي السوداني حيث بلغت الأهمية النسبية لإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة نسبة 58% لمتوسط كل الفترة , حيث بلغت اعلي نسبة مساهمة لإجمالي الودائع خلال العام 2004م بنسبة أهمية بلغت 62% من الموارد المكونة للجهاز المصرفي ، وكانت اقل نسبة مساهمة للودائع بلغت 53% كانت في العام 2006 و 2007م علي التوالي . نستنتج مما سبق ان المصارف السودانية مارست وضعها الطبيعي كوسيط مالي ، وظهر ذلك جلياً في تركيبة مواردها حيث احتلت الودائع المركز الأول والاهم من حيث درجة المساهمة والأهمية النسبية من بين الموارد الأخرى المكونة لموارد الجهاز المصرفي السوداني ، وبالرجوع الي بيانات الجدول رقم (3) نجد ان متوسط معدل نمو الودائع إجمالاً بلغ 26.2% وبصورة تفصيلية نجد ان اعلي معدلات نمو شهدتها الودائع إجمالاً كانت في العامين 2005 و 2012م حيث بلغت نسبة النمو 56% و 42% علي التوالي ، بالرجوع الي تحليل مكونات عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه للعامين المذكورين أعلاه نلاحظ الآتي :



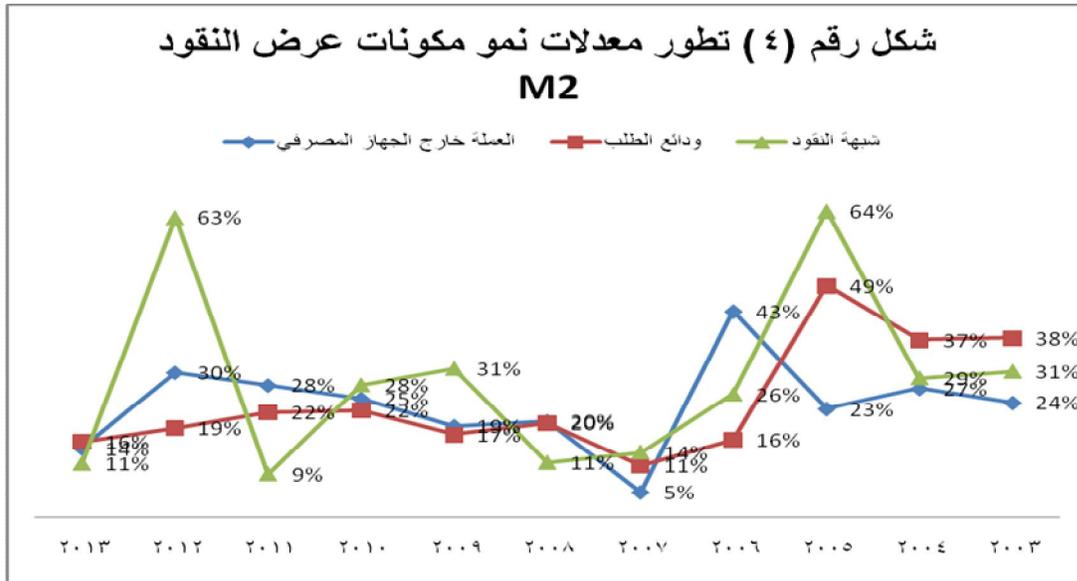
المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (5) .

ان الإرتفاع في عرض النقود خلال العام 2005م حدث كنتيجة مباشرة للإرتفاع في الودائع تحت الطلب علي حساب العملة خارج الجهاز المصرفي - انظر الجدول رقم (5) - حيث بلغت نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب نسبة 54% مقابل نسبة 46% للعملة خارج الجهاز المصرفي ، وهذا هو العام الوحيد طول فترة الدراسة الذي يحدث فيه ان تخضت مساهمة الودائع الجارية مساهمة العملة خارج الجهاز المصرفي كمكونين لوسائل الدفع الجارية (M1 عرض النقود بمعاناة الضيق) كما نلاحظ ان معدلات نمو الودائع تحت الطلب بلغت اعلي نسبة نمو لها خلال العام 2005م حيث بلغ معدل النمو 49% مقارنة

بمعدل نمو 37% للعام 2004م وفي المقابل تراجع معدل نمو العملة خارج الجهاز المصرفي خلال العام 2005م حيث انخفض معدل النمو الي 27% مقارنة بمعدل نمو 32% للعام 2004م وهو اقل معدل نمو تبليغه العملة خارج الجهاز المصرفي طول فترة الدراسة - انظر الشكل رقم (3) أعلاه ، ويثبت لنا ايضاً من واقع بيانات الجدول رقم (5) ان الارتفاع في عرض النقود خلال العام 2005م حدث نتيجة لارتفاع عنصر شبه النقود (الودائع الاستثمارية والادخارية وهوامش خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) حيث نجد ان هذا البند ارتفع خلال العام 2005م بمعدل 64% وهو اعلي معدل نمو شهده هذا البند طول فترة الدراسة ، وكان ذلك الارتفاع كنتيجة مباشرة لارتفاع الودائع الاستثمارية والادخارية بالعملة المحلية حيث بلغ معدل نموها لذات العام نسبة 196% مع ملاحظة انخفاض العملة خارج الجهاز المصرفي ايضاً كما سبق الذكر .

- اما الارتفاع في عرض النقود خلال العام 2012م حدث كنتيجة لارتفاع المقابل المحلي للودائع الجارية والاستثمارية والادخارية بالعملة الأجنبية نتيجة لانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني في يوليو 2012م حيث ارتفع معدل نمو الودائع الجارية الأجنبية الي نسبة 140% بدلاً من سالب (1%) في العام 2011م وارتفع معدل نمو الودائع الاستثمارية والادخارية الاجنبية الي نسبة 116% بدلاً من سالب (1%) وهذا يعني ان الزيادة التي حدثت في اجمالي الودائع لم تكن زيادة حقيقية في الودائع بأنواعها المختلفة وإنما كنتيجة مباشرة للانخفاض الذي حدث لسعر صرف الجنيه السوداني، هذا من جانب اما الجوانب الأخرى يمكن ان نلاحظها من خلال بيانات الجدول رقم (5) والشكل رقم (4) أدناه يتضح انه في ذات الوقت الذي حدثت فيه الزيادة في الودائع إجمالاً حدثت ارتفاع مقابل في كل مكونات عرض النقود الأخرى حيث ارتفعت العملة خارج الجهاز المصرفي بمعدل 30% (وهو اعلي معدل نمو للعملة خارج الجهاز المصرفي طول فترة الدراسة) مقابل 19% لمعدل نمو الودائع تحت الطلب وهو علي العكس تماماً لما حدث في العام 2005م لوسائل الدفع الجارية (M1) كما حدث ارتفاع كبير لعنصر شبه النقود حيث بلغ معدل نمو شبه النقود لعام 2012م نسبة 63% مقابل 9% للعام 2011م وبالرجوع الي تقرير بنك السودان للعام 2012م نجد ان 90% من مصادر التوسع النقدي كان ما نسبته 50% مصادر خارجية (تمويل بالعجز) وهذه المصادر توزعت بين التمويل المؤقت بنسبة 11,9% وتمويل الشهادات الحكومية 6,9% و فرق سعر بيع وشراء الذهب 26,7% ، وان هذا التوسع في إصدار العملة اثر علي الودائع المصرفية بالارتفاع مما نتج عنه زيادة الموارد المصرفية السائلة بشكل تضخمي وبالتالي ارتفع التمويل والاستثمار لهذه السيولة مما نتج عنه ارتفاع مقابل في عرض النقود من المصادر الداخلية أسهمت في الضغط علي الجهاز المصرفي لتوليد نقود تضخمية أثرت بصورة غير مباشرة علي ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر صرف الجنية

السوداني وبالتالي كان الأثر سلبياً علي الناتج المحلي الاجمالي ، حدث ذلك علي الرغم من رفع نسبة الاحتياطي القانوني أكثر من مرة خلال العام 2012م حتى بلغت نسبته 18% ولم يؤثر هذا الإجراء في امتصاص السيولة الزائدة (التضخمية) وذلك بسبب التغير الذي حدث في تركيبة الودائع المصرفية حيث أصبحت الودائع الاستثمارية والادخارية تشكل ما نسبة 22% في المتوسط من اجمالي موارد المصارف وهذا خلال الفترة 2005م الي 2012م بدلاً من نسبة 10,5% في المتوسط خلال الفترة 2002م الي 2004م وهذه الودائع لا تدخل عند احتساب نسبة الاحتياطي القانوني وبذلك تمثل سيولة جاهزة للاستثمار المصرفي والتمويل بنسبة 100% .



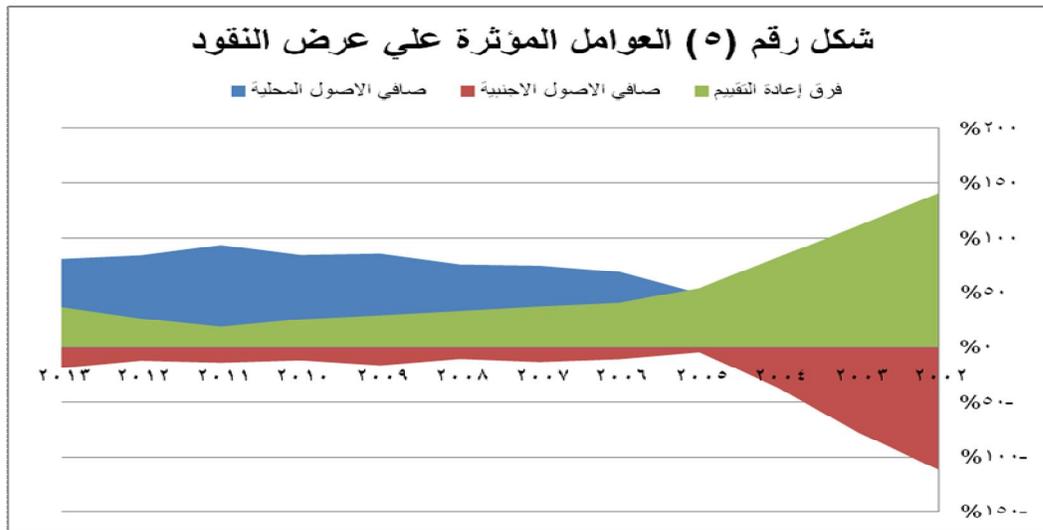
المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (5) .

جدول رقم (5) يوضح دور الجهاز المصرفي في جذب الموارد - اعداد الباحث

سنة	العملة خارج الجهاز المصرفي		الودائع للطلب		شبهه النقود		M1		M2		معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف
	النسبة	معدل النمو	النسبة	معدل النمو	النسبة	معدل النمو	النسبة	معدل النمو	النسبة	معدل النمو			
2002	34%	55%	45%	28%	63%	35,250.0	38%	30%	63%	21,100.0	8.3	6.5	2.7
2003	33%	52%	48%	30%	62%	45,848.0	38%	30%	62%	27,560.0	8.3	6.1	2.6
2004	32%	50%	50%	31%	63%	60,436.0	37%	31%	63%	35,607.0	7.3	9.1	2.6
2005	27%	46%	54%	32%	58%	81,879.0	49%	32%	58%	58,434.0	5.6	8.3	2.3
2006	30%	51%	49%	16%	59%	105,242.1	29%	29%	59%	73,477.7	15.7	10.0	2.0
2007	29%	50%	50%	11%	58%	113,676.0	29%	29%	58%	83,470.0	8.8	10.5	2.1
2008	30%	50%	50%	20%	59%	136,299.6	20%	30%	59%	93,032.0	14.9	7.8	2.2
2009	28%	50%	50%	17%	57%	161,063.2	18%	28%	57%	122,081.5	13.4	5.9	2.5
2010	28%	51%	49%	22%	56%	199,082.7	22%	28%	56%	155,896.5	15.4	5.2	2.7
2011	31%	52%	48%	22%	59%	248,499.0	22%	29%	59%	170,029.8	18.9	1.9	2.8
2012	29%	54%	46%	19%	53%	309,934.1	19%	24%	53%	276,698.8	44.4	1.4	6.0
2013	29%	54%	46%	16%	54%	356,653.0	16%	25%	54%	307,804.0	41.9	3.6	6.0
متوسط معدل النمو	29.9%	24%	28.5%	24%	24%				100%	41.6%			

المصدر : تقارير بنك السودان 2002 - 2013

نستنتج من المقارنة أعلاه ما بين العامين 2005 و 2012م الآتي : ان الزيادة الكبيرة التي نتجت في عرض النقود خلال العام 2005م كانت بسبب الارتفاع في الودائع بأنواعها المختلفة وأهم ما في هذا الارتفاع كان علي حساب العملة خارج الجهاز المصرفي أي ان الودائع زادت الموارد السائلة داخل الجهاز المصرفي كموارد حقيقية ونتاج عن ذلك ارتفاع في حجم التمويل من خلال موارد حقيقية زيادة في صافي الأصول المحلية لذلك كان أثره توسيعاً علي عرض النقود , وبما ان الارتفاع في عرض النقود كان بسبب مصادر حقيقية وداخلية بمعنى انه نتج بسبب التوسع في التمويل المصرفي ذو الموارد المصرفية الحقيقية والسائلة في شكل ودائع جديدة دخلت الي الجهاز المصرفي نجد ان أثره كان ايجابياً علي كل المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث انخفض معدل التضخم الي 5,6% في العام 2005م بدلاً 7,3% في العام 2004م ، هذا إضافة الي ان اثر صافي الأصول الخارجية كان انكماشاً حيث ارتفع الي سالب (349.9) مليون جنيه في العام 2005م بدلاً من سالب (5,803) مليون جنيه في العام 2004م , كما كان اثر بند إعادة التقييم ايضاً انكماشاً حيث انخفضت نسبة تأثير بند إعادة التقييم علي عرض النقود بمعناه الواسع من 83% في العام 2004م الي 54% في العام 2005م وذلك بسبب التحسن الكبير الذي حدث لسعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية خلال العام 2005م حيث ارتفع سعر صرف الجنيه من 2,6 للدولار في العام 2004م الي سعر 2,3 في العام 2005م . اما في العام 2012م كان اثر ارتفاع معدل النمو الاسمي لعرض النقود بمعناه الواسع سلبياً أي تضخماً وهذا علي العكس تماماً لما حدث خلال الفترة 2002م - 2005م حيث ان الأسباب المباشرة للتوسع النقدي في العام 2012م هو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عبر آلية الإستدانة من الجهاز المصرفي (تمويل بالعجز) وهو تمويل تضخمي انظر الشكل رقم (5) أدناه :



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (6) .

إضافة الي ان العجز الكبير في الميزان التجاري بسبب سياسات الانفتاح في التجارة الخارجية التي أعلنتها السلطات الاقتصادية والنقدية خلال الفترات 1999م - 2002م بهدف تحرير التجارة الخارجية وتحرير سوق النقد الأجنبي من القيود الإدارية ان توفر عرض السلع والخدمات من الأسواق الخارجية نتيجة لتوفر العملات الصعبة بسبب ارتفاع عائدات البترول، وبعد خروج إيرادات البترول عقب انفصال السودان الي دولتين وذهاب دخل البترول الي الدولة الأخرى (دولة جنوب السودان) مع ازدياد اعتماد السوق المحلي علي السلع المستوردة أدى ذلك الي ضغط كبير علي احتياطات البنك المركزي والجهاز المصرفي من العملات الصعبة مع انخفاض كبير في الموارد الأجنبية الحقيقية من تلك العملات أدى ذلك الي اعتماد المصارف علي البنك المركزي كلياً في توفير الموارد الأجنبية للاستيراد التجاري من الخارج أدى ذلك الي ان المصارف حققت أرباح تجارية (لم تنعكس علي تحسن مؤشرات الإقتصاد الكلي) من هذه الإجراءات وبدلاً من ذلك ساهمت المصارف في إختلال التوازن النقدي المطلوب منها ، انظر الجدول رقم (6) أدناه والذي يوضح تأثير الجهاز المصرفي علي عرض النقود.

جدول رقم (6) يوضح تأثير الجهاز المصرفي علي عرض النقود - اعداد بالبحر

البيان	صافي الأصول المحلية														
	استحقاق علي القطاع العام	نسبة التأثير	استحقاق علي القطاع الخاص	نسبة التأثير	صافي البنية الأخرى	نسبة التأثير	الإجمالي	نسبة التأثير	معدل النمو	صافي الأصول الأجنبية	نسبة التأثير	أثر إعادة التقييم	نسبة التأثير	معدل النمو	تدوير عرض النقود
	م2	المتهدف	القطبي												
2002	14,806.5	38%	17,842.5	45%	6,690.5	17%	39,339.5	70%	سنة اساس	62,444.6	-11%	79,431.8	141%	سنة اساس	56,326.7
2003	14,030.5	29%	27,972.1	57%	6,698.9	14%	48,701.5	66%	24%	56,990.5	-78%	81,697.7	111%	3%	73,408.7
2004	6,136.4	12%	42,116.2	82%	2,801.2	5%	51,053.8	53%	5%	34,985.4	-36%	79,976.0	83%	-2%	96,044.4
2005	9,088.4	13%	73,279.7	105%	12,602.9	-18%	69,765.2	50%	37%	5,803.1	-4%	76,351.7	54%	-5%	140,313.8
2006	39,630.5	32%	103,224.3	83%	19,012.6	-15%	123,842.2	69%	78%	18,435.8	-10%	73,311.4	41%	-4%	178,717.8
2007	49,417.0	33%	117,594.0	79%	19,041.0	-13%	147,970.0	75%	19%	25,400.0	-13%	74,576.0	38%	2%	197,146.0
2008	53,588.0	31%	127,107.0	73%	5,941.0	-3%	174,754.0	76%	18%	23,205.0	-10%	77,782.0	34%	4%	229,331.0
2009	89,121.0	37%	162,163.0	67%	7,907.0	-3%	243,377.0	86%	39%	45,524.0	-16%	85,292.0	30%	10%	283,145.0
2010	129,768.0	43%	181,359.0	60%	10,283.0	-3%	300,844.0	85%	24%	40,260.0	-11%	94,395.0	27%	11%	354,979.0
2011	170,396.0	43%	204,428.0	52%	18,049.0	5%	392,873.0	94%	31%	56,591.0	-14%	82,248.0	20%	-13%	418,530.0
2012	215,244.0	43%	280,364.0	57%	42.0	0%	495,566.0	84%	26%	68,794.0	-12%	159,862.0	27%	94%	586,634.0
2013	329,343.0	61%	344,092.0	64%	134,076.0	-25%	539,359.0	81%	9%	122,309.0	-18%	247,407.0	37%	55%	664,457.0

المصدر: تقارير بنك السودان 2002 - 2012

كل هذا أدى الي ضعف مساهمة المصارف في القيام بدورها المطلوب في عملية إدارة الإقتصاد الكلي عبر آلية إدارة السيولة النقدية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة وانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني حيث ارتفعت نسبة التضخم الي 44,4% في العام 2012م بدلاً من 18,9% في العام 2011م

وانخفض سعر صرف الجنية الي 6 جنيه للدولار الواحد في العام 2012م بدلاً من 2,8 في 2011م كما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الي 1,1% في العام 2012م بدلاً من 2% في العام 2011م.

تحليل ودائع لدي مصارف :

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) ارتفاع معدل نمو ودائع المصارف (وهي بنك السودان والمصارف الأخرى والمراسلين) بمعدلات نمو متباينة إلا أننا نجد ان هذا المورد تراجع خلال العامين 2010 و 2011م وذلك بمعدلات نمو سالبة حيث بلغ معدل النمو نسبة سالب (14%) وسالب (16%) للعامين علي التوالي بسبب تراجع بند ودائع بنك السودان حيث شهد اعلي معدل نمو له في العام 2009م بلغ نسبة 263% ودرجة مساهمة بلغت نسبة 47% من اجمالي ودائع طرف بنوك أخرى ونسبة 5% من اجمالي الموارد .

كما نلاحظ ان بند ودائع لدي مصارف أخرى كان في أحسن مستوياته في العام 2008م حيث بلغ معدل نمو 158% ثم بدأت معدلات النمو تتناقص حتى وصل هذا البند الي انخفاض ملحوظ في العام 2012م حيث انخفض من 10,594 ألف جنيه الي 8,029 ألف جنيه ونسبة انخفاض بلغت سالب (24%) عن العام 2011م.

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) ان حساب المراسلين كان له الأثر الأكبر في تحديد تركيب هذا المورد بصورة إجمالية حيث ساهم بند حسابات المراسلين بمتوسط نسبة مساهمة بلغت 51,5% طول فترة الدراسة من اجمالي ودائع لدي مصارف أخرى ونظراً لان هذا المورد يتأثر بمدى توفر الموارد الاجنبية لدي المصارف بحساباتها لدي المراسلين (حساب الصرافة وحساب مخاطر سعر الصرف) والسعر الآتي لصرف الجنية السوداني نجده متأثر بصورة ملحوظة خلال الأعوام 2005م و 2006 و 2007 و 2012م حيث ساهم بنسبة 73% و 63% و 49% و 47% علي التوالي ولكن بالرجوع الي المؤثر أعلاه (توفر الموارد الحقيقية لدي المصارف والبنك المركزي وسعر الصرف الذي يقوم به) نجد انه خلال العامين 2005م و 2006م حدثت الزيادة في هذا المورد نتيجة لموارد أجنبية حقيقية توفرت لدي المصارف والبنك المركزي ساهمة في تغذية الأرصدة ويسعر صرف بلغ 2,3 و 2 للدولار الواحد علي التوالي وهذا علي عكس ما حدث خلال العام 2012م حيث حدثت الزيادة في هذا المورد كنتيجة مباشرة لانخفاض سعر صرف الجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية الحرة ويظهر ذلك بصورة جلية بملاحظة معدلات نمو هذا المورد حيث بلغ أعلي معدل للنمو خلال العامين 2005م و 2012م حيث بلغت نسبة معدل النمو لإجمالي الودائع طرف مصارف أخرى نسبة 194% و 131% للعامين علي التوالي والسبب في ارتفاع معدل النمو وارتفاع درجة أهمية رصيد المراسلين من بين البنود المكونة لودائع طرف مصارف

أخري , السبب خلال العام 2005م هو ارتفاع أرصدة المراسلين وتوفر العملات الصعبة في حسابات بنك السودان بصورة حقيقية بسبب ارتفاع عائد الصادرات النفطية، حيث وفرة تلك العوائد موارد حقيقية ساهمت في تحسين بند صافي الأصول الخارجية (أصول الجهاز المصرفي بالعملة الاجنبية ناقصا خصوم الجهاز المصرفي بالعملة الاجنبية) حيث انخفض العجز في هذا البند من سالب 34,985,4 ج في عام 2004م الي سالب 5,803,1 ج في عام 2005م لذلك ارتفعت مساهمة هذا البند في عرض النقود ايجابيا من نسبة سالب (36%) في العام 2004م الي سالب (4%) في العام 2005م - انظر الشكل رقم (5) أعلاه - كل ذلك نتج مع ان سعر صرف الجنية السوداني كان يرتفع مقابل العملات الاجنبية الحرة وذلك يعني ان هذا الارتفاع في صافي الأصول الخارجية نتج من أرصدة حقيقية نتجت عن عائدات الصادرات السودانية في ذلك الوقت، لذلك نلاحظ ان بند فرق إعادة التقييم للأصول الاجنبية للجهاز المصرفي السوداني انخفضت نسبة مساهمته في عرض النقود من 83% في العام 2004م الي 54% في العام 2005م وكان ذلك الانخفاض في بند فرق إعادة التقييم لصالح بند صافي الأصول الاجنبية وهذا يعني كفاءة الجهاز المصرفي السوداني فيما يختص بسداد الالتزامات الخارجية في حينها من موارد أو أرصدة حقيقية لدي المراسلين بصورة مباشرة بعد تغذيتها من قبل البنك المركزي لدي المراسلين في الخارج .

شهد اجمالي بند ودائع لدى مصارف أعلى مستوى للنمو في الأعوام 2005 و 2009م و 2012م حيث بلغ معدل نمو 117% و 110% و 39% علي التوالي وذلك بسبب ارتفاع رصيد المراسلين في كل من العامين 2005م و 2012م كما سبق واشرنا أعلاه وارتفاع رصيد مستحقات بنك السودان في العام 2009م .

تحليل رأس المال والاحتياطات :

تطور مورد رأس المال والاحتياطات ولكن بمعدلات نمو متناقصة في مؤشرها العام طول فترة الدراسة حيث كان متوسط معدل النمو لهذا المورد لفترة الدراسة نسبة 39,5% وكان أعلى معدل نمو تحقق في العام 2006م بلغ نسبة 67% واقل معدل للنمو كان في العام 2010م بلغ نسبة 12% . شهد هذا المورد اهتمام كبير من قبل السلطات النقدية وتم توجيه المصارف برفع رؤوس أموالها وإعادة هيكلة مواردها بزيادة نسبة مساهمة رأس المال من ضمن الموارد وبناء الاحتياطات ليشكل نسبة مقدرة من اجمالي موارد المصارف ، كان ذلك خلال فترة برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي ، وظهر ذلك التحسن في مورد رأس المال والاحتياطات من خلال بيانات الجدول رقم (3) حيث تطورت درجة الأهمية النسبية لذلك المورد من نسبة مساهمة بلغت 12% في العام 2002م حتى وصلت النسبة

أعلي مستوي في العام 2011م بنسبة 19% من اجمالي الموارد , ولكن تراجعت الاهمية النسبية لهذا المورد في العام 2012م الي نسبة 16% لصالح الموارد الاخرى انظر الشكل رقم (2) أعلاه .

تحليل الموارد الأخرى (نمذ دائنة أخرى) :

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) تذبذب معدلات نمو هذا المورد صعوداً وهبوطاً وهذا نتيجةً لطبيعة مكونات هذا المورد وحسب الرصيد القائم في هذا الحساب لحظة إعداد الميزانية في 12/31 من كل عام , فهو يمثل مورد متحرك بدرجة حركة الحسابات او الأرصدة المكونة له في ميزانية المصارف. بلغ هذا المورد اعلي معدل نمو في العام 2012م بنسبة 80% وذلك بسبب تأثره بحساب الإرباح والخسائر وحساب الدائنين الآخرين حيث ارتفعت أرصدة هذين الحسابين بمعدل 103,1% و139,1% علي التوالي, حسب ما جاء في تقرير بنك السودان للعام 2012م بينما انخفض هذا المورد لمرة واحدة طول فترة الدراسة خلال العام 2009م بمعدل نمو بلغ سالب (22%) كما كانت اعلي نسبة مساهمة له في اجمالي الموارد في العام 2005م بدرجة مساهمة بلغت 27% طول فترة الدراسة, انظر الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) .

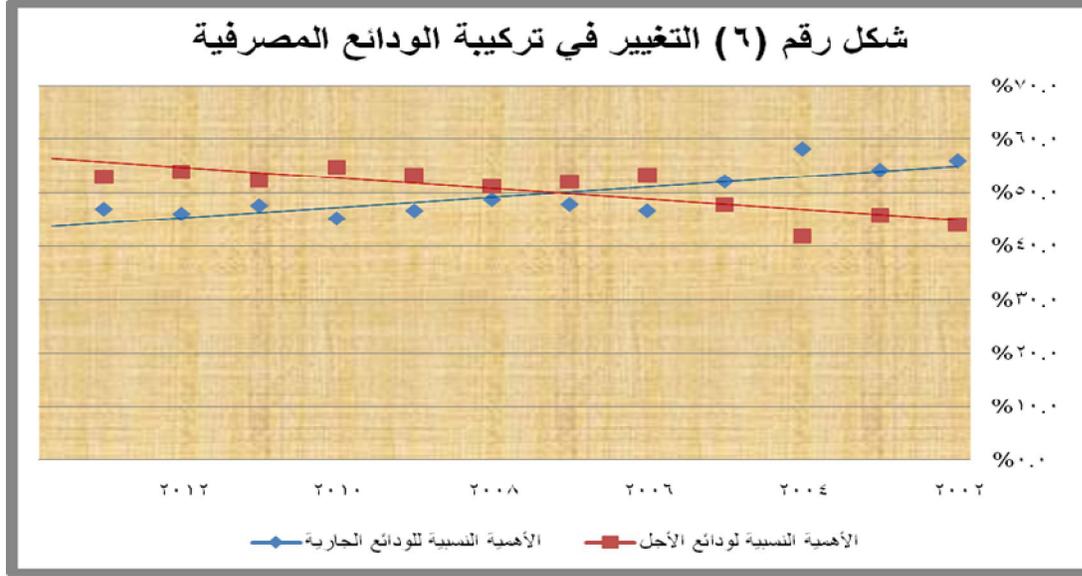
إجمالي الموارد المصرفية :

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) تطور معدلات نمو الموارد المصرفية حيث بلغت الموارد اعلي معدل للنمو في العام 2005م بنسبه 63% متأثرة بالارتفاع الكبير الذي حدث في حسابات او موارد المراسلين بالخارج حيث بلغ معدل النمو 194% في ذات العام , وبلغ معدل نمو الموارد إجمالاً اقل نسبة له في العام 2011م بمعدل نمو 8% حيث ارتفعت الموارد من 431,071 ألف جنية في العام 2010م الي 465,041 ألف جنية فقط في العام 2011م متأثرة بالانخفاض الكبير الذي حدث في حساب او (مورد) المراسلين بالخارج حيث تراجع معدل النمو الي سالب (38%) .

نستنتج من خلال تحليل موارد الجهاز المصرفي السوداني والأهمية النسبية لكل مورد خلال فترة الدراسة مدي تأثر الموارد المصرفية إجمالاً بمورد أرصدة المراسلين بالخارج وهي موارد اجنبية (تتأثر بسعر صرف الجنية السوداني مقابل العملات الاجنبية الاخرى) وذلك يعكس ارتفاع حساسية موارد الجهاز المصرفي اجمالاً بالموارد الاجنبية ومدي مساهمة هذه الموارد في الاستخدامات للمصارف وبالتالي فان ارتفاع او انخفاض هذا المورد يؤثر بصورة مباشرة في اجمالي موارد المصارف بذات الكيفية مع ثبات او استقرار معدلات نمو الموارد الاخرى طول فترة الدراسة وهذا يعكس مدي اعتماد المصارف السودانية في تحقيق الإيرادات علي الموارد الأجنبية , وذلك من خلال التمويل والاستثمار في التجارة الخارجية (الاستيراد) .

تحليل التغيير في تركيبة الودائع المصرفية :-

بلغت الأهمية النسبية للودائع المصرفية إجمالاً نسبة 58% في المتوسط طوال فترة الدراسة وهي بذلك تمثل الموارد الأول والأهم في تركيبة الموارد المصرفية للجهاز المصرفي السوداني، ولكننا نلاحظ ان هنالك تغيير حدث في تركيبة هذا المورد من خلال بيانات الجدول رقم (3) والشكل رقم (6) أدناه :



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (3) .

ان الودائع الجارية كانت تشكل النسبة الأكبر ضمن مكونات هذا المورد بنسبة 55,2% في المتوسط وذلك خلال الفترة من العام 2002م الي العام 2005م , من بعد ذلك حدث التغيير في تركيبة الودائع بتراجع نسبة مساهمة الودائع الجارية المحلية والأجنبية لصالح الودائع الاستثمارية والادخارية المحلية والأجنبية , حيث ساهمت الودائع الاستثمارية والادخارية بنسبة 53% في المتوسط خلال الفترة 2006م الي 2012م مقابل نسبة 47% في المتوسط لمساهمة الودائع الجارية لذات الفترة وتكمن أهم أسباب ذلك التغيير في تركيبة الودائع في الآتي :-

1/ أرباح الودائع الاستثمارية المتنامية من عام لآخر بسبب تنافسية المصارف الإسلامية في استقطاب هذه الودائع بحيث يتم دعم نسبة هذه الأرباح من الأعمال المصرفية الاخرى (سياسات دعم أرباح أصحاب الودائع الاستثمارية) .

2/ إستخدام الودائع الإستثمارية كضمان جيد للتمويل المصرفي دون ان تتأثر معدلات الأرباح السنوية لهذه الودائع .

3/ إمكانية التعامل مع الودائع الاستثمارية في السحب والإيداع (كودائع استثمارية مطلقة) والادخارية بذات الكيفية التي يتم التعامل بها مع الودائع الجارية من حيث السحب والإيداع متى شاء صاحب الوديعة ودون شرط .

4/ فرضت المنافسة بين المصارف لاستقطاب هذا النوع من الودائع ان سمحت بالتسليف وينسب متفاوتة من أرباح هذه الودائع أثناء العام وقبل إكمال السنة المالية للوديعة .
نتجت من هذه الإجراءات بعض الآثار السالبة تمثلت في الآتي :-

1_ لم ترفع تلك الإجراءات من فاعلية المصارف في جذب المدخرات الوطنية والعملية خارج الجهاز المصرفي (العملة بيد الجمهور) وإنما إرتفعت الودائع الإستثمارية علي حساب الودائع الجارية دون ان وبذلك لم تساهم في زيادة الموارد حقيقياً .

2_ ضعف فعاليات السياسات النقدية في حالات الانكماش والحد من السيولة بحيث ان آلية نسبة الاحتياطي القانوني تكون ضعيفة التأثير ومدنية الفعالية لان هذه النسبة تحسب من الودائع الجارية فقط دون الودائع الاستثمارية التي تحولت إليها نسبة مقدرة من أرصدة الودائع الجارية، وبذلك يمكن ان تستخدم هذه السيولة في توليد سيولة إضافية غير مرغوب فيها وبالتالي فشل السياسة المعلنة .

3_ شكل ارتفاع وتنامي الودائع الاستثمارية ضغوط كبيرة علي المصارف لتوزيع نسب أرباح عالية للمودعين وبذلك يكون الأثر هو ضعف كفاءة إدارة الموارد بالاستخدام في إستثمارات خطرة لا تتناسب مع طبيعة هذه الودائع وبالتالي ارتفاع درجة مخاطر المصارف .

المبحث الثالث : تحليل تركيبية موجودات الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة

2002 - 2013 م :-

تتكون استخدامات (موجودات) الجهاز المصرفي السوداني من الآتي :-

أولاً : النقد وما في حكمه : وتم توزيعه كالاتي :

1- نقد محلي وتكون من :-

• نقد بالخرن (محلي وأجنبي)

• الحساب الجاري طرف بنك السودان المركزي (محلي وأجنبي)

2- المراسلين بالخارج :-

وهو عبارة عن أرصدة البنوك بالخارج طرف المراسلين بمختلف العملات الاجنبية .

3- أرصدة لدي مصارف اخري:-

وهي عبارة عن ودائع البنك طرف البنوك الاخرى في شكل ودائع .

4- بنك السودان المركزي :-

هو عبارة عن حساب الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك طرف البنك المركزي .

ثانياً : التمويل (الإستثمار) :-

1- تمويل الحكومة المركزية : - هو التمويل الممنوح من قبل البنوك للحكومة المركزية (الحكومة الاتحادية) فقط .

2- تمويل حكومات الولايات :- هو التمويل الممنوح من البنوك للحكومات الولائية فقط .

3- تمويل المؤسسات العامة .

4- تمويل القطاع الخاص .

ثالثاً : حسابات اخري :-

الجدول رقم (4) أدناه والشكل رقم (7) يوضح تركيب استخدامات الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة 2002م الي 2013م :

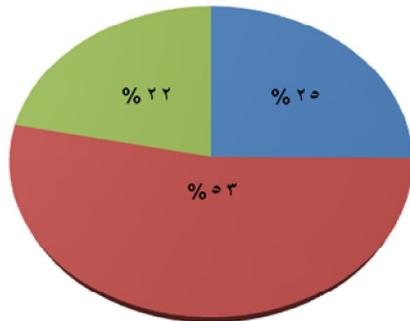
جدول رقم (4) يوضح استخدامات الجهاز المصرفي السوداني والاهمية النسبية لكل استخدام - اعداد الباحث																																				
البيان	2002			النسبة			2003			النسبة			2004			النسبة			2005			النسبة			2006			النسبة			2007			النسبة		
	المبلغ	ك	ج	ك	ج	ك	المبلغ	ك	ج	ك	ج	ك	المبلغ	ك	ج	ك	ج	ك	المبلغ	ك	ج	ك	ج	ك	المبلغ	ك	ج	ك	ج	ك	المبلغ	ك	ج			
نقد مطي	119.9	6%	2%	118.5	5%	2%	147.9	5%	2%	175.9	5%	2%	221.1	5%	1%	315.4	6%	1%	582.0	6%	2%	1%	8%	815.4	6%	2%	1%	11%	582.0	11%	2%	2%				
المراسلون بالخارج	1,279.2	63%	21%	1,302.7	57%	16%	1,411.9	52%	14%	1,756.9	48%	11%	1,779.5	43%	8%	1,779.5	43%	8%	2,114.4	40%	8%	8%	43%	1,779.5	43%	8%	8%	43%	2,114.4	40%	8%	8%				
رصدة لدى مصارف أخرى	65.0	3%	1%	92.3	4%	1%	128.7	5%	1%	166.6	5%	1%	257.0	6%	1%	257.0	6%	1%	298.2	6%	1%	1%	6%	257.0	6%	1%	1%	6%	298.2	6%	1%	1%				
بنك السودان المركزي	556.9	28%	9%	791.7	34%	10%	1,036.4	38%	10%	1,480.0	41%	10%	1,781.3	43%	8%	1,781.3	43%	8%	2,353.6	44%	9%	8%	43%	1,781.3	43%	8%	8%	43%	2,353.6	44%	9%	9%				
اجمالي النقد وما في حكمه	2,020.9	100%	33%	2,305.1	100%	29%	2,724.9	100%	26%	3,624.6	100%	24%	4,133.2	100%	18%	4,133.2	100%	18%	5,348.2	100%	20%	20%	100%	4,133.2	100%	18%	18%	100%	5,348.2	100%	20%	20%				
معدل النمو			14%			14%			18%		33%		14%		29%			29%																		
تمويل الحكومة المركزية	208.7	10%	3%	350.4	11%	4%	466.4	10%	4%	880.4	11%	6%	1,680.9	13%	7%	1,680.9	13%	7%	1,533.0	11%	6%	6%	11%	1,680.9	13%	7%	7%	11%	1,533.0	11%	6%	6%				
تمويل حكومات الولايات	13.3	1%	0%	12.8	0%	0%	12.8	0%	0%	6.3	0%	0%	4.4	0%	0%	4.4	0%	0%	26.3	0%	0%	0%	0%	4.4	0%	0%	0%	0%	26.3	0%	0%	0%				
تمويل المؤسسات العامة	115.6	5%	2%	113.0	3%	1%	133.7	3%	1%	201.8	3%	1%	552.2	4%	2%	552.2	4%	2%	687.1	5%	3%	3%	4%	552.2	4%	2%	2%	4%	687.1	5%	3%	3%				
تمويل القطاع الخاص	1,803.0	84%	29%	2,821.8	86%	36%	4,217.4	87%	40%	6,792.0	86%	44%	10,583.0	83%	46%	10,583.0	83%	46%	12,285.0	85%	47%	47%	85%	10,583.0	83%	46%	46%	85%	12,285.0	85%	47%	47%				
اجمالي التمويل	2,140.6	100%	35%	3,298.0	100%	42%	4,830.3	100%	46%	7,880.5	100%	51%	12,820.5	100%	55%	12,820.5	100%	55%	14,531.4	100%	55%	55%	100%	12,820.5	100%	55%	55%	100%	14,531.4	100%	55%	55%				
معدل النمو			54%			46%			63%		63%		63%		13%			13%																		
حسابات أخرى	1,951.0	32%	29%	2,292.9	32%	29%	2,879.9	28%	28%	3,798.0	28%	25%	6,190.6	27%	24%	6,190.6	27%	24%	6,317.6	27%	24%	24%	27%	6,190.6	27%	24%	24%	27%	6,317.6	27%	24%	24%				
معدل النمو			18%			26%			32%		32%		63%		2%			2%																		
اجمالي الاستخدامات (الموجودات)	6,112.5	100%	100%	7,896.0	100%	100%	10,435.1	100%	100%	15,303.1	100%	100%	23,144.3	100%	100%	23,144.3	100%	100%	26,197.2	100%	100%	100%	100%	23,144.3	100%	100%	100%	100%	26,197.2	100%	100%	100%				
معدل النمو			29%			32%			47%		47%		51%		13%			13%																		

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

النسبة	2013		النسبة		2012		النسبة		2011		النسبة		2010		النسبة		2009		النسبة		2008		النسبة		2007		البيان
	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	ك	ج	
2%	6%	1,234.5	2%	6%	1,118.4	2%	7%	810.0	2%	8%	829.3	2%	8%	766.2	2%	9%	564.6	2%	11%	582.0	نقد محلي						النقد وما في حكمه
6%	22%	4,731.4	7%	25%	4,893.6	5%	23%	2,489.3	8%	32%	3,494.1	6%	24%	2,221.2	9%	41%	2,690.4	8%	40%	2,114.4	المراسلون بالخارج						
3%	10%	2,165.7	2%	8%	1,470.7	3%	14%	1,510.7	3%	13%	1,446.0	3%	12%	1,120.1	1%	6%	402.6	1%	6%	298.2	رصيد لدى مصارف أخرى						
17%	62%	13,205.2	18%	62%	12,015.3	13%	56%	6,027.4	12%	46%	5,001.4	14%	55%	4,983.6	9%	44%	2,889.0	9%	44%	2,353.6	بنك السودان المركزي						
28%	100%	21,336.8	29%	100%	19,498.0	23%	100%	10,837.4	25%	100%	10,770.8	25%	100%	9,091.1	21%	100%	6,546.6	20%	100%	5,348.2	اجمالي النقد وما في حكمه						
9%		80%		1%		18%		39%		22%		#REF!		معدل النمو													
10%	17%	7,589.7	11%	19%	7,277.0	13%	21%	6,131.7	11%	19%	4,906.7	10%	17%	3,594.2	7%	13%	2,292.7	6%	11%	1,533.0	تمويل الحكومة المركزية						التمويل
1%	2%	966.5	1%	2%	758.4	1%	2%	612.8	0%	1%	145.2	0%	0.4%	76.5	0%	0.0%	0.4	0%	0.2%	26.3	تمويل حكومات الولايات						
4%	7%	3,212.5	4%	6%	2,446.4	5%	8%	2,424.2	6%	10%	2,463.5	5%	9%	1,947.1	4%	7%	1,267.8	3%	5%	687.1	تمويل المؤسسات العامة						
43%	74%	33,478.1	41%	72%	27,278.0	43%	68%	19,830.0	42%	71%	17,990.7	44%	74%	16,139.8	45%	79%	13,693.0	47%	85%	12,285.0	تمويل القطاع الخاص						
58%	100%	45,246.8	56%	100%	37,759.8	62%	100%	28,998.7	59%	100%	25,506.1	59%	100%	21,757.6	56%	100%	17,253.9	55%	100%	14,531.4	اجمالي التمويل						
20%		30%		14%		17%		26%		19%		#REF!		معدل النمو													
14%		10,931.5	15%		9,791.8	14%		6,668.0	16%		6,830.8	16%		5,818.2	22%		6,849.4	24%		6,317.6	حسابات أخرى						
12%		47%		-2%		17%		-15%		8%		#REF!		معدل النمو													
100%		77,515.1	100%		67,049.6	100%		46,504.1	100%		43,107.7	100%		36,666.9	100%		30,649.9	100%		26,197.2	اجمالي الاستخدامات (الموجودات)						
16%		44%		8%		18%		20%		17%		#REF!		معدل النمو													

شكل رقم (٧) التوزيع النسبي لاستخدامات (موجودات) الجهاز المصرفي السوداني

■ حسابات أخرى ■ التمويل ■ النقد وما في حكمه



تحليل مكونات النقد وما في حكمه : -

1- النقدية : ساهمت النقدية بنسبة متنامية في اجمالي النقد وما في حكمه ولكنها ساهمت بنسب مستقرة في إجمالي الموجودات للبنوك , حيث بلغت متوسط نسبة مساهمة النقدية 7% من النقد وما في حكمه خلال فترة الدراسة كما نلاحظ ان اعلي نسبة بلغت النقدية كانت في العام 2007م حيث بلغت النسبة 11% من اجمالي النقد وما في حكمه وذلك علي حساب بند حسابات المراسلين ومن ذلك نستنتج ان هنالك زيادة في النقدية بالخرز بالعملة الاجنبية أو النقد الأجنبي في صورة نقدية خلال الفترة 2002م الي 2007م.

2- حسابات المراسلين : ساهم هذا البند بمعدلات متناقصة في اجمالي النقد وما في حكمه خلال فترة الدراسة وبمتوسط نسبة مساهمة بلغت 39% وهذه النسبة تعكس الأهمية النسبية لهذا الأصل خلال فترة الدراسة , ويمكن ملاحظة تراجع حسابات المراسلين من خلال تراجع نسب مساهمة هذا البند بصورة إجمالية في الموجودات , حيث بلغ هذا البند اعلي نسبة مساهمة في العام 2002م بلغت 21% ثم توالي الانخفاض حتى بلغ ادني نسبة في العام 2011م بنسبة مساهمة بلغت 5% والجدير بالذكر ان الارتفاع الذي حدث في مساهمات هذا البند في العام 2012م حيث ارتفع من نسبة 5% في العام 2011م الي 7% في العام 2012م , ان هذا الارتفاع تأثر بانخفاض سعر صرف الجنية السوداني خلال العام 2012م مما أدى الي ارتفاع المقابل المحلي لهذه الحسابات طرف المراسلين , نستنتج من التحليل أعلاه ان حسابات المراسلين تمثل أهمية كبيرة كأحد مكونات النقد وما في حكمه عن بقية المكونات وهذا يعني ان اي تغيير يحدث في هذا البند يؤثر بذات الدرجة في الموجودات السائلة لصالح الاستثمار حيث نلاحظ ذلك من خلال تراجع بند حسابات المراسلين لصالح بند الاحتياطي القانوني (بنك السودان المركزي) وبالتالي تتأثر السيولة القابلة للاستخدام المريح وهذا ما حدث خلال فترة الدراسة .

3- أرصدة لدي مصارف اخري :-

بلغت الاهمية النسبية لهذا البند في المتوسط نسبة 8.5% خلال فترة الدراسة من اجمالي النقد وما في حكمه كما بلغت نسبة مساهمة هذا البند في اجمالي الموجودات نسبة 2% في المتوسط لفترة الدراسة وأيضاً من الملاحظ ارتفاع نسبة هذا البند بصورة كبيرة خلال الفترة 2009م الي 2011م حيث بلغت نسبة مساهمة هذا البند من النقد وما في حكمه نسبة 12% و 13% و 14% علي التوالي ، ثم تراجع هذا البند في العام 2012م بنسبة مساهمة بلغت 8% , حيث كانت الزيادة في هذا البند في العام 2009م علي حساب النقصان في حسابات المراسلين وفي العام 2010م كانت الزيادة علي حساب النقصان في رصيد بنك السودان المركزي (الاحتياطي القانوني) , اما في العام 2011م فكانت الزيادة علي حساب النقدية .

نستنتج من التحليل اعلاه ان هذا الحساب (حساب ارصدة لدي مصارف اخري) بمثابة حساب لإدارة السيولة الفائضة لدي البنوك فيما بينها .

4- بنك السودان المركزي (الاحتياطي القانوني) : -

ساهم هذا البند بمعدلات متزايدة في اجمالي النقد وما في حكمة حيث بلغت النسبة المتوسطة لمساهمة هذا الحساب نسبة 45% خلال فترة الدراسة كما بلغت النسبة المتوسطة لمساهمة هذا الحساب في اجمالي موجودات المصارف نسبة 13% خلال فترة الدراسة ونظرا لان هذا الحساب يدار بواسطة بنك السودان المركزي فان الارتفاع في نسبة الاحتياطي يؤثر عكسيا في الموجودات المرهبة بحيث يؤثر في السيولة المتاحة للاستثمار .

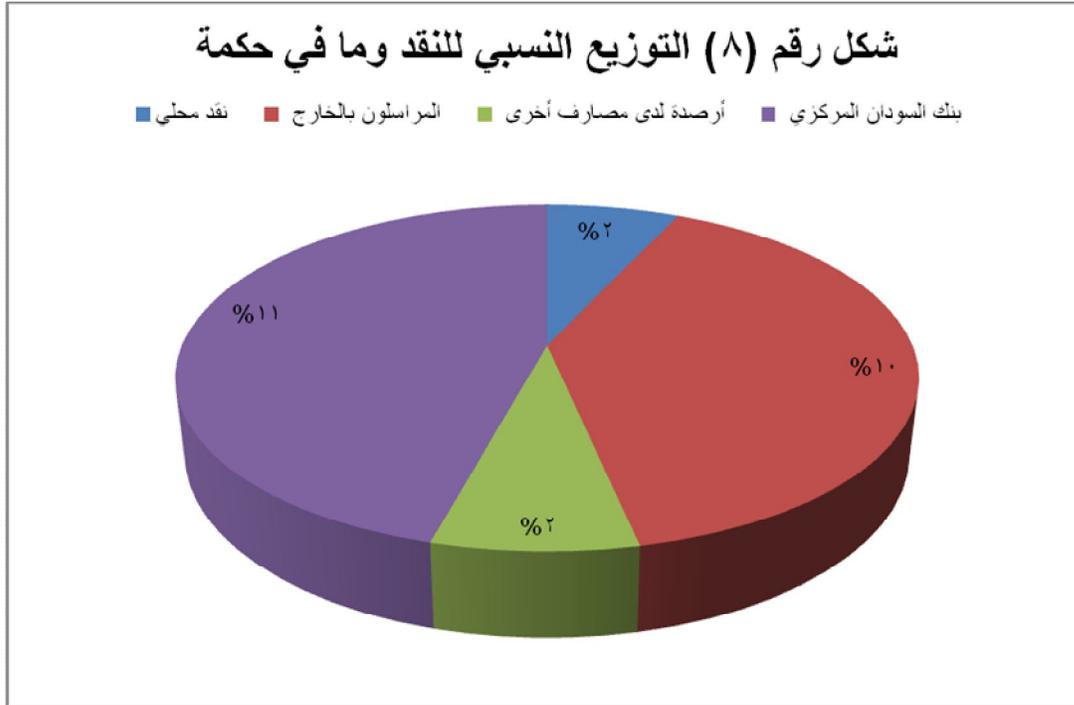
اثرت نسبة الاحتياطي القانوني علي سيولة المصارف ولكن بصورة جزئية ان هذا الاحتياطي عبارة عن نسبة من الودائع الجارية فقط وبالتالي فان تأثيره علي السيولة يكون جزئياً باعتبار ان الودائع الاستثمارية والادخارية لا تدخل عند حساب نسبة الاحتياطي القانوني .

نستنتج من التحليل اعلاه ان اي زيادة في حساب بنك السودان تزيد من النقد وما في حكمة ولكن في ذات الاتجاه تؤثر عكسيا في الموجودات السائلة القابلة للاستثمار لذلك فان ارتفاع بند اجمالي النقد وما في حكمة بسبب ارتفاع رصيد بنك السودان المركزي هذا يعني ان الموجودات السائلة هي عبارة عن زيادة تضخمية يتم تجميدها في هذا الحساب (حساب بنك السودان المركزي) .

5- إجمالي النقد وما في حكمة : -

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) تطور بند النقد وما في حكمة من عام لأخر وبمعدلات نمو متباينة , حيث تأثر هذا البند بمعدلات النمو الكبيرة لحسابات المراسلين خلال الاعوام 2002م و 2003م و 2004م علي التوالي حيث كان حساب المراسلين ذو تأثير كبير في زيادة بند النقد وما في حكمة بنسبة 63% و57% و52% علي التوالي ومن بعد ذلك بدا يظهر تأثير بند (حساب الاحتياطي القانوني) كمؤثر بصورة اكبر من حساب المراسلين بالخارج وبذلك حدث تغيير في تركيب النقد وما في حكمة حيث اثر بنسب متزايدة في اجمالي النقد وما في حكمة وذلك خلال الفترة ما بعد عام 2005م وحتى نهاية فترة الدراسة حيث يتضح ذلك بصورة جلية خلال العام 2012م حيث اثر بند الاحتياطي القانوني بنسبة 62% من النقد وما في حكمة وبذلك قفز معدل نمو بند النقد وما في حكمة الي 80% في العام 2012م بدلا من معدل نمو 1% للعام 2011م وبنسبة مساهمة كلية لبند النقد وما في حكمة بلغت 29% الي اجمالي الموجودات خلال العام 2012م بدلاً من نسبة 23% في العام 2011م ونسبة 33% للعالم 2002م ، وبالرغم من معدل النمو الكبير في النقد وما في حكمة للعام 2012م إلا انه لم يساهم بزيادة نسبته اجمالي

الموجودات بذات القدر وذلك بسبب الارتفاع الاكبر منه في بند التمويل بنسبة مساهمة بلغت 56% من اجمالي الموجودات في العام 2012م .



نستنتج من التحليل أعلاه الآتي :-

_ تراجع بند حسابات المرسلين لصالح بند حساب بنك السودان المركزي (حساب الاحتياطي القانوني) ويعني تراجع الموجودات النقدية الصالحة للاستثمار (الموجودات النقدية المربحة) لصالح الموجودات النقدية مما يؤثر سلبا في الاستثمار والربحية .

_ لم تأثر الزيادة الكبيرة في بند الاحتياطي القانوني علي القفز بنسبة مساهمة النقد وما في حكمة الي إجمالي الموجودات خلال العام 2012م بذات الدرجة , وذلك يعني ان الزيادة في الاحتياطي القانوني لم تحد الجهاز المصرفي من زيادة التمويل بالدرجة المطلوبة .

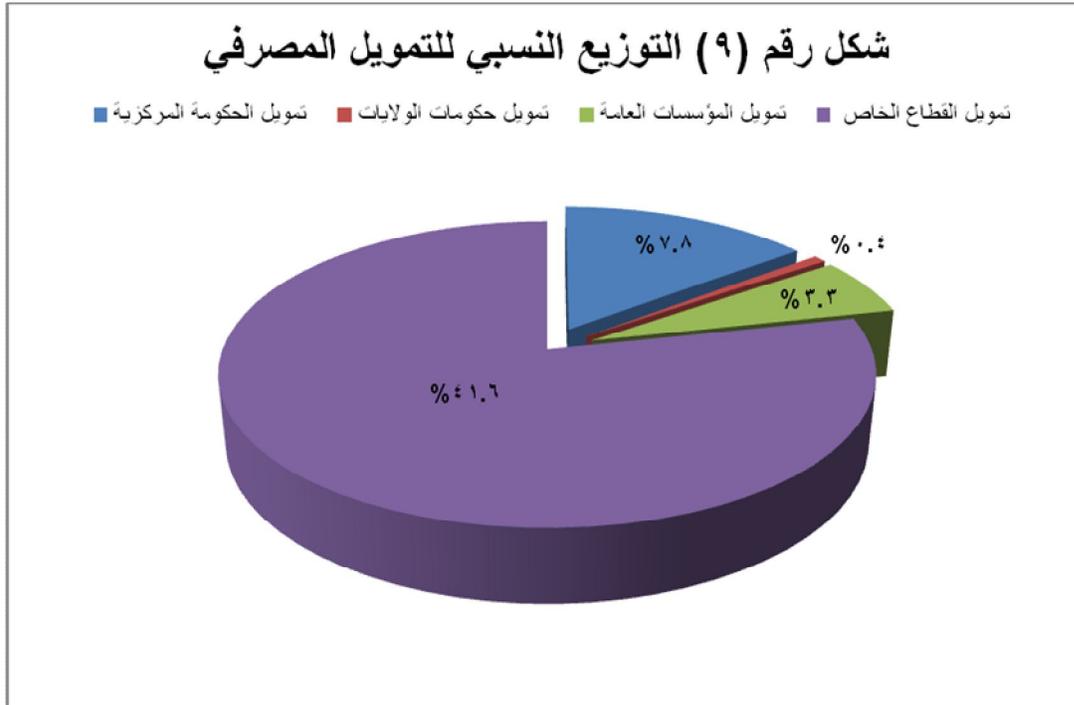
تحليل التمويل :-

1- تمويل الحكومة المركزية : نلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) والشكل رقم (9) تطور هذا البند بمعدلات نمو متزايدة خلال فترة الدراسة حيث استحوذ بند تمويل الحكومة المركزية علي متوسط نسبة 14,3% من إجمالي التمويل وبمتوسط نسبة بلغت 7,8% من إجمالي الموجودات , كما نلاحظ ان الزيادة او الارتفاع في بند تمويل الحكومة المركزية كان علي حساب بندي تمويل حكومات الولايات وتمويل القطاع الخاص حيث يظهر ذلك جليا خلال العام 2011م وهو العام الذي بلغ فيه تمويل الحكومة المركزية اعلي نسبة خلال فترة الدراسة بلغت 21% من إجمالي التمويل .

2- تمويل حكومات الولايات :- لم يبلغ هذا البند نسبة تذكر من اجمالي التمويل خصوصاً خلال الفترة 2002م الي 2009م ثم بدأ هذا البند في التطور برفع حصته من اجمالي التمويل بعد العام 2010م وذلك بمتوسط نسبة 1,7% خلال الفترة 2010م الي 2013م .

3- تمويل المؤسسات العامة :- بلغ نصيب هذا البند من اجمالي التمويل نسبة 7% في المتوسط خلال فترة الدراسة كما تشير الي ان هذا البند بلغ اعلي نسبة من اجمالي التمويل في العام 2010م بنسبة 10% من اجمالي التمويل وبنسبة 6% من اجمالي الموجودات .

4- تمويل القطاع الخاص : نلاحظ من بيانات الجدول (4) والشكل رقم (9) أدناه التراجع في نسبة استحواذ هذا البند من اجمالي التمويل بمتوسط نسبة 41% من اجمالي موجودات الجهاز المصرفي السوداني و علي نسبة 78% من اجمالي التمويل في المتوسط طول فترة الدراسة , وبلغ اعلي نسبة استحواذ في العام 2004م بنسبة 87% من اجمالي التمويل وادني نسبة استحواذ كانت في العام 2011م بنسبة 68% . والجدير بالذكر ان هذا البند ساهم بنسب متزايدة خلال الفترة 2002م الي 2007م الي اجمالي الموجودات , ثم من بعد ذلك بدأ هذا البند في التراجع خلال الفترة 2008م الي 2012م لصالح بند تمويل الحكومة المركزية.



5- اجمالي التمويل : نلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) تطور معدلات نمو هذا البند من عام لآخر خلال الفترة 2002م - 2012م وبمعدلات نمو متباينة ولكن حدث أعلى معدل للنمو في هذا البند خلال العامين 2005 و 2006 حيث بلغ معدل النمو نسبة 63% للعامين علي التوالي متأثرة بالزيادة الكبيرة التي حدثت

في بند تمويل القطاع الخاص ثم بعد ذلك تراجع معدلات النمو الكبيرة في بند اجمالي التمويل خلال الفترة 2008 - 2011م متأثرة بالتراجع الذي حدث لبند تمويل القطاع الخاص لصالح بند تمويل الحكومة المركزية .

نستنتج من التحليل أعلاه الآتي :-

* ان تمويل القطاع الخاص هو البند الأهم في تكوين الوعاء التمويلي لتمويل الجهاز المصرفي حيث يتأثر بند اجمالي التمويل زيادة ونقصان بدرجة زيادة ونقصان بند تمويل القطاع الخاص .

* علي الرغم من الارتفاع الكبير لإجمالي التمويل بنسبة نمو بلغت 30% في العام 2012م إلا ان الاهمية النسبية لهذا البند الي اجمالي الموجودات تراجعت لصالح بند النقد وما في حكمة وبند حسابات أخرى حيث تراجعت الاهمية النسبية لبند اجمالي التمويل من نسبة مساهمة بلغت 62% خلال العام 2011م الي 56% خلال العام 2012م وهذا يعني ان الزيادة في الموجودات السائلة (النقد وما في حكمة) كانت اكبر من الزيادة في الموجودات المربحة (التمويل) .

تحليل حسابات اخري :-

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) تراجع الاهمية النسبية لهذا البند خلال فترة الدراسة حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال معدلات النمو المتباينة والسالبة في بعض الفترات لهذا البند، حيث إنخفض في العام 2008م بمعدل سالب (15%) وبمعدل سالب (2%) للعام 2011م , إلا ان هذا البند قفز خلال العام 2012م بمعدل نمو بلغ 47% ونسبة مساهمة بلغت 15% من اجمالي الموجودات .

نستنتج من التحليل أعلاه ان انخفاض هذا البند لصالح بقية مكونات الموجودات (التمويل + النقد وما في حكمة) أمر ايجابي يصب في مصلحة الموجودات المربحة والقابلة للاستثمار وهذا الأمر لم يحدث خلال العام 2012م حيث اثر الزيادة التضخمية للموجودات علي ارتفاع نسبة مساهمة هذا البند الي اجمالي الموجودات علي حساب بند التمويل وهذا أمر غير مرغوب فيه من ناحية جودة الموجودات وكفاءة إدارتها .

تحليل إجمالي الموجودات :-

نلاحظ من الشكل رقم (7) أعلاه ان توزعت موجودات الجهاز المصرفي السوداني خلال (فترة الدراسة 2002 - 2013م) بنسبة 25% للنقد وما في حكمة ونسبة 53% للتمويل ونسبة 22% للموجودات الأخرى .

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) الارتفاع المستمر لموجودات الجهاز المصرفي السوداني من عام لأخر ولكن بمعدلات نمو متناقصة خصوصاً خلال الفترة 2009م - 2011م حيث بلغ معدل النمو نسبة 8% فقط لإجمالي الموجودات خلا العام 2011م بدلاً عن 18% خلال العام 2010م إلا ان معدل النمو قفز بنسبة 44% خلال العام 2012م متأثراً بمعدلات النمو العالية في بند النقد وما في حكمة وذلك بسبب نمو أرصدة المصارف بالعملة الأجنبية لدى بنك السودان المركزي .

نستنتج من التحليل أعلاه الآتي : -

- ان ارتفاع الموجودات حدث بصورة كبيرة خلال العام 2005م والعام 2012م بنسبة 47% و 44% للعامين علي التوالي .
- ارتفاع الموجودات الذي حدث خلال العام 2005م حدث نتيجة لارتفاع بند اجمالي التمويل علي حساب النقد وما في حكمة والحسابات الأخرى , كما ان الارتفاع في بند اجمالي التمويل حدث نتيجة لارتفاع بند تمويل القطاع الخاص علي حساب القطاعات الأخرى .
- ان ارتفاع الموجودات الذي حدث خلال العام 2012م حدث نتيجة لارتفاع بند النقد وما في حكمة وبند الموجودات الأخرى علي حساب التمويل وذلك نتيجة ارتفاع المقابل المحلي لأرصدة المراسلين والحساب الجاري للمصارف لدي البنك المركزي بالعملة الأجنبية وذلك نتيجة لتخفيض سعر صرف الجنية السوداني مقابل العملات الأجنبية بسبب الأمر الإداري الصادر من البنك المركزي في يوليو من العام 2012م .

الفصل الرابع

تطبيق مؤشرات التحليل المالي علي القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي
السوداني خلال الفترة 2002 - 2013 م

الفصل الرابع

تطبيق مؤشرات التحليل المالي علي القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي

السوداني خلال الفترة 2013 - 2002 م

تمهيد :

نتناول في هذا الفصل تطبيق مؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية علي بنك فيصل الإسلامي عبر ثلاثة مباحث كالآتي :

يتحدث المبحث الأول عن خلفية تاريخية لبنك فيصل الإسلامي السوداني وعن هيكله الإداري وانتشاره الجغرافي والتقني .

يتناول المبحث الثاني تحليل مؤشرات تحليل السيولة المصرفية من واقع القوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي خلال الفترة 2002 - 2013م وعرض أهم نتائج تحليل السيولة للبنك .

يتحدث المبحث الثالث عن مؤشرات التحليل المالي للاستثمار والربحية لبنك فيصل الإسلامي السوداني من واقع ما عكسته القوائم المالية للبنك خلال الفترة 2002 - 2013م .

المبحث الأول : نشأة وتطور بنك فيصل الإسلامي السوداني :-

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتممية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي نحو إنشاء بنوك إسلامية وكان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية, كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار⁽¹⁾. ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أمدرمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفى فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك) وفى مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ

(1) الموقع الإلكتروني لبنك فيصل الإسلامي السوداني - www.fibsudan.com

سنة مليون جنيه سوداني . وفى 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م . هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتباراً من مايو 1978م . وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه ، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل . وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك من المواد 32، 44، 45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتببات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية . بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي . إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها .

أهداف البنك وأغراضه : حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

* القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها .

* قبول الودائع بمختلف أنواعها .

* تحصيل ودفع الأوامر وأذون الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورته.

* سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

* إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقرها البنك.

* الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.

* العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهده الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.

* تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف.

* قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.

* القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريين.

* فتح حسابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.

* تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.

* قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.

* الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملًا بالربا أو محظوراً شرعياً .

* إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها .

* امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

* القيام بأي عمل أو أعمالاً كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

* يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.

* القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية :-

* أن يكافي أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.

* أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشئ أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.

* أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.

* أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى.

* أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية .

النظام الإداري للبنك :-

إلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا : (مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين) وبرسالة : (مصرف يزواج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الإمتياز ، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليوناً سليماً ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، ميباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع) ، كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي :

- استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة .

- إختيار عاملين مؤهلين واعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارةً واستقراراً وولاًء. - إستقطاب الموارد رأسمال وودائع. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية. - تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين. بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

التحول التقني الشامل :-

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة فى إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات فى مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً الى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات :

- تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر .

- تم إستخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (Swift) لتنفيذ عمليات التحويل المالية بصورها المختلفة .

- تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (Penta Bank) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني .

- تم إدخال نظام البناتسك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي.

- تم إدخال نظام ال VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات.

- تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.

- تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.

- تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها .

- تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات الآلية.

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات السيولة وتحليل مؤشرات الإستثمار والربحية لبنك

فيصل الإسلامي السوداني (2002 - 2013 م) :-

جدول رقم (7) يوضح مؤشرات السيولة لبنك فيصل خلال الفترة 2002 - 2013 م

المؤشر	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
الإحتياطيات الأولية بالعملة المحلية	17.4	29.6	30.7	30.9	47.2	23.5	45.7	34.3	26.8	20.1	29.1	40.7
الإحتياطيات الأولية بالعملة الأجنبية	1609	567	107	72	44	129	222	266	447	75	96	235
نسبة إدارة السيولة	110	110	121	138	136	88	118	117	83	58	79	79
نسبة السيولة العامة	36	40	45.8	49.6	48.8	35.6	49.9	53.6	48.4	38.7	32.1	43.2
درجة سيولة الأصول	33.1	36.1	41.1	45.6	45.2	32.7	44.8	46.7	39.7	33	27.9	35.9
إدارة السيولة الي إدارة الربحية	50.7	52.6	53.5	47.6	58.9	44.6	69.7	74.9	69.1	66	79.2	98.3
الودائع المحلية إلى مجموع الودائع	77.7	76.1	82.9	79.3	81.7	87.8	82.3	85.7	84.3	72.6	69	66.5
الودائع الأجنبية إلى مجموع الودائع	22.3	23.9	17.1	20.7	18.3	12.2	17.7	14.3	15.7	27.4	31	33.5
الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	36.9	39.3	41.1	39.5	42.1	48	51.2	52.2	63.2	79.4	70.5	62.6
الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع	63.1	60.7	58.9	60.5	57.9	52	48.8	47.8	36.8	20.6	29.5	37.4

المصدر : إعداد الباحث - التقارير السنوية للبنك خلال الفترة 2002 - 2013 .

أولاً : تحليل مؤشرات السيولة :-

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (7) أعلاه والذي يظهر ان مؤشر الاحتياطيات الأولية بالعملة المحلية انخفضت الي نسبة 17% بنهاية العام 2013م بدلاً من نسبة 29.6% بنهاية العام 2012م ونسبة 40% بنهاية العام 2002م , وهذا يشير الي ان الاحتياطيات الأولية بالعملة المحلية تتراجع في ذات الوقت الذي ترتفع فيه الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية وهذا يعني تراجع ملاءة البنك المالية على تلبية سحبات العملاء بكفاءة عالية حيث تراجعت الاحتياطيات الأولية بالعملة المحلية بنسبة سالب (28.3%) عن العام 2012م بينما ارتفعت الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية بنسبة 22%.

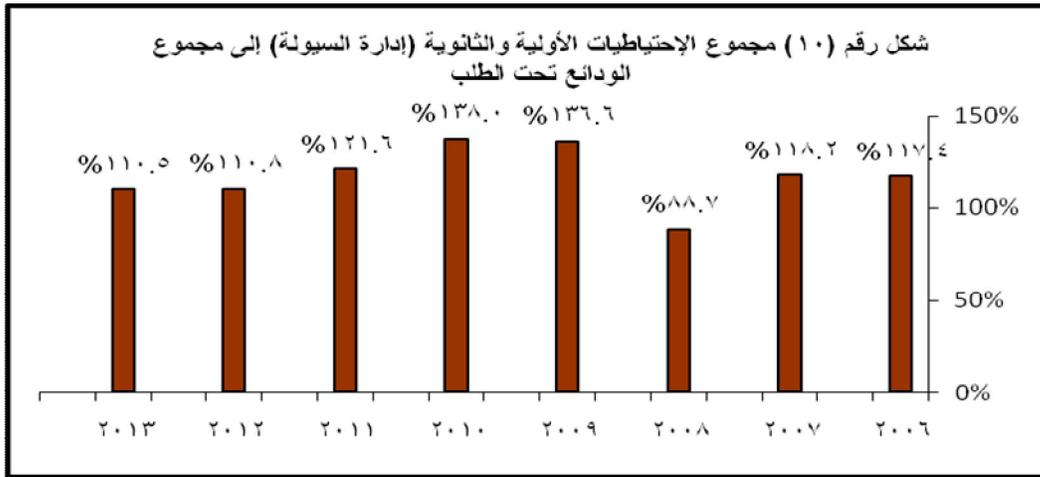
نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه وإذا ما أخذنا في الاعتبار وضع البنك كمؤشر او عينة ممثله للجهاز المصرفي نستنتج ان النسبة المحجوزة كاحتياطي نقدي تحتاج الي زيادة تبعاً لارتفاع الودائع , حيث ان الودائع الاستثمارية في زيادة كبيرة وملحوظة وهي تستثمر بالكامل ولا يتم اخذ احتياطي نقدي عليها . ومن زاوية اخري فان التراجع الذي حدث في مؤشر الاحتياطيات الأولية بالعملة المحلية الي الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية يشير الي التراجع في سيولة المصرف لصالح الاستثمار وزيادة الربحية مع ملاحظة ان هذا المؤشر (مؤشر الاستثمار والربحية) تراجع عن العام 2012م بنسبة سالب (12.2%) ويعكس هذا التراجع تدني إدارة السيولة ويتطلب زيادة الموارد المصرفية في شكل ودائع ورفع كفاءة استقطاب الودائع بجميع أنواعها مع مراعاة الاستثمار في منتجات مصرفية تحقق هدف السيولة السريعة عن الطلب .

مؤشر الاحتياطيات الأولية بالعملة الاجنبية الي الودائع تحت الطلب بالعملة الاجنبية ارتفع في العام 2013م الي نسبة 1608% بدلاً من نسبة 566% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 235% في العام

2002م ، ويعزي الارتفاع الكبير في هذا المؤشر الي ارتفاع وتضخم الحساب الجاري للبنك بالعملة الأجنبية طرف البنك المركزي وذلك بسبب تخفيض قيمة صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية خلال العام 2012م مما أدى الي تضخيم المقابل المحلي في ذلك الحساب حيث بلغ رصيد البنك لدي بنك السودان المركزي بالعملة الأجنبية مبلغ 1.067 مليون جنيه في العام 2013م بدلاً من مبلغ 544.75 مليون جنيه في العام 2012م وبدلاً من 62.9 مليون جنيه في العام 2011م، وأيضاً من ضمن الأسباب التي أدت الي تضخيم الاحتياطات الأولية بالعملة الأجنبية هو تضخم المقابل المحلي لحسابات المراسلين بالخارج بعد تخفيض قيمة صرف الجنيه مقابل العملات الحرة . ونشير هنا الي ان الاحتياطات الأولية بالعملة الأجنبية هي احتياطات مجمدة أي غير قابله للاستخدام في ظل شح الموارد الحقيقية للنقد الأجنبي طرف البنك المركزي بحيث يظل هذا الرصيد مجمد في شكل احتياطي ولا يتم الاستفادة منه في العمليات المصرفية الخارجية إلا في حالة توفر أرصدة حقيقية لدي بنك السودان المركزي من العملات الأجنبية لدي المراسلين بالخارج لتغطية الالتزامات الخارجية التي تدخل فيها البنوك عند التعامل في التجارة الخارجية .

نستنتج من التحليل أعلاه ان مؤشر الاحتياطات الأولية بالعملة الأجنبية قد يعطي قراءة مضللة اذا ما اضيف إلي الإحتياطات الأولية بالعملة المحلية وذلك لأنه لا يعكس الوضع السيولي الحقيقي للبنك ويظهر ان الوضع السيولي بصورة عامة جيد .

يتضح من مؤشر مجموع الاحتياطات الأولية (محلي وأجنبي) صحة ووضوح الإستنتاج أعلاه حيث ارتفع هذا المؤشر الي نسبة 30% في العام 2013م بدلاً من نسبة 24% في العام 2012م وبينما بلغ ذات المؤشر نسبة 11% في العام 2011م ونسبة 9% في العام 2010م ويعزي سبب الارتفاع في هذا المؤشر الي الزيادة الكبيرة التي حدثت في الاحتياطات الأولية بالعملة الأجنبية وذلك علي الرغم من تراجع وانخفاض الاحتياطات الأولية بالعملة المحلية وارتفاع اجمالي الودائع بدرجة كبيرة حيث ارتفعت الاحتياطات الأولية بالعملة الأجنبية بنسبة 91% بنهاية العام 2013م عن العام 2012م بينما انخفضت الاحتياطات الأولية بالعملة المحلية بنسبة سالب (28%) بنهاية العام 2013م في ذات الوقت الذي ارتفعت فيه الودائع اجمالاً بنسبة 21% . وتجدر الإشارة هنا الي ان التغيير الذي حدث في تركيب ودائع الجهاز المصرفي السوداني تأثر به بنك فيصل الإسلامي السوداني أيضاً بحيث تحول جزء كبير من الودائع الجارية تحت الطلب الي ودائع استثمارية مما قلل من حجم الاحتياطي النقدي لدي بنك السودان المركزي .

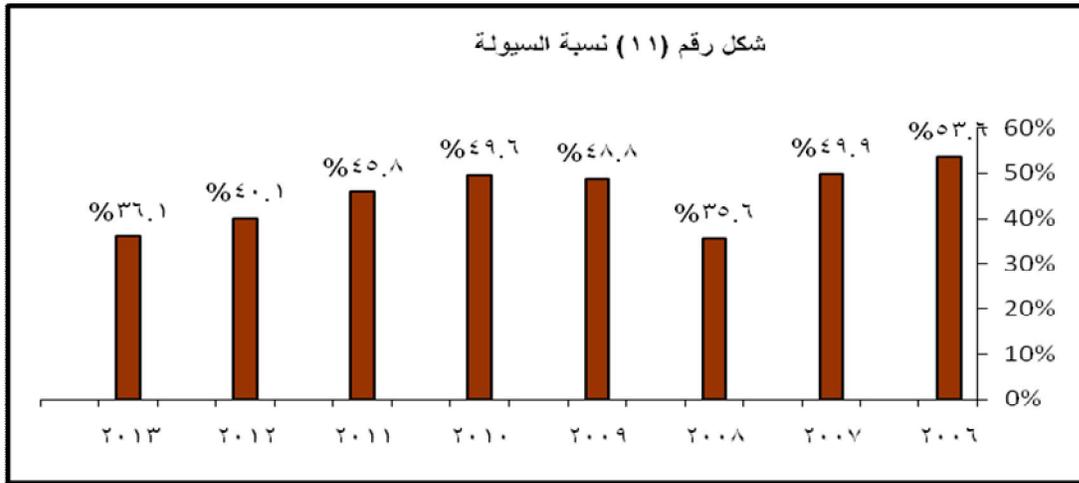


المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (7) .

حقق مؤشر مجموع الاحتياطات الأولية والثانوية الي مجموع الودائع تحت الطلب استقرارا في العام 2013م حيث استقر علي نسبة 110% وهي ذات النسبة في العام 2012م ونشير هنا الي ان هذا المؤشر (مجموع الاحتياطات الأولية والثانوية علي مجموع الودائع تحت الطلب) هو المؤشر الذي يقيس سيولة المصرف (إدارة السيولة في الأجل القصير) وهذا المؤشر يعكس نسبة السيولة السريعة للمصرف ، وباستعراض التطور التاريخي لهذا المؤشر في البنك (أنظر الشكل رقم 10 أعلاه) نجده تطور بصورة ملحوظة خصوصا بعد دخول الأوراق المالية في عملية إدارة السيولة بحيث إضافة الكثير الي الاحتياطات الثانوية ، حيث بلغ ذلك المؤشر نسبة 121% في العام 2011م ونسبة 138% في العام 2010م ولكن بصورة عامة نجد ان هذا المؤشر تراجع خلال العامين الماضيين وذلك بسبب تراجع الاحتياطات الثانوية بشكل ملحوظ وخصوصاً التراجع في الاستثمار من قبل البنك في شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) حيث تراجع رصيد هذه الشهادة الي مبلغ 627 مليون جنيه في العام 2013م بدلاً من مبلغ 938 مليون جنيه في العام 2012م بنسبة إنخفاض بلغت سالب (33%) هذا بالإضافة الي تراجع الاحتياطات الأولية بالعملة المحلية نتيجة للتغير في تركيبة الودائع كما سبق وان اشرنا ، مما يدفع البنك الي ترجيح كفة الاستثمار وزيادة الربحية علي كفة السيولة السريعة .

نستنتج من التحليل أعلاه لمؤشر إدارة السيولة ان البنك سوف يواجه اختناقات في السيولة في الأجل القصير مما سينعكس سلباً علي كفاءة الاستثمار والربحية للبنك في المدى المتوسط والطويل .

مؤشر الاحتياطات الأولية والثانوية علي مجموع المطلوبات وهذا المؤشر يقيس سيولة البنك في الأجل الطويل (الملاءة المالية) حيث بلغ هذا المؤشر نسبة 36% في العام 2013م مقارنة بنسبة 40% في العام 2012م ونسبة 45% في العام 2011م (انظر الشكل رقم 11 أدناه) :



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (7) .

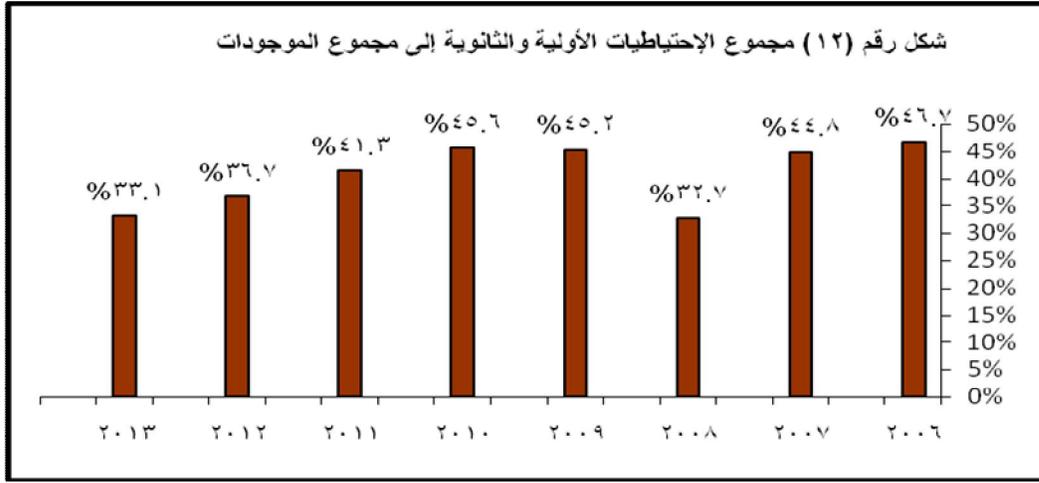
يعزى ذلك التراجع في نسبة السيولة الي التراجع في الاحتياطيات الثانوية نتيجةً للتراجع في الاستثمار في الأوراق المالية (شهامه) التي تحفز الاحتياطيات الثانوية وترفع من درجة سيولة المصرف , كما سبق وان اشرنا , حيث حدث هذا التراجع في الإحتياطيات علي الرغم من الزيادة الكبيرة التي حدثت في ودائع البنك وخصوصاً الودائع الاستثمارية باعتبارها البند الرئيسي في تركيبة مطلوبات البنك خلال الخمسة أعوام الأخير من فترة الدراسة .

نستنتج من تحليل السيولة للبنك ان سيولة المصرف في تراجع خلال الثلاثة أعوام الأخيرة مما يستوجب اعادة النظر في الهياكل الاستثمارية للحفاظ على مستوى متوازن للسيولة في البنك وذلك في الأجلين (القصير والطويل) .

ارتفع مؤشر مجموع الاحتياطيات الأولية الي مجموع الموجودات في العام 2013م بنسبة 24% بدلاً من نسبة 19.9% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 8.7% في العام 2011م بنسبة زيادة مقدارها 4.1% عن العام 2012م و 15% عن العام 2011م , وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في هذا المؤشر نتيجة لارتفاع الاحتياطيات الأولية بالعملة الاجنبية خلال الفترة 2012 - 2013 بسبب تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني .

انخفض مؤشر مجموع الاحتياطيات الثانوية الي مجموع الموجودات الي نسبة 8.9% في العام 2013م بدلاً من نسبة 16.8% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 32.6% في العام 2011م ويعزى ذلك التراجع في هذا المؤشر الي التراجع في الاستثمار في الأوراق المالية (شهامه) مما أدى الي تراجع الاحتياطيات الثانوية.

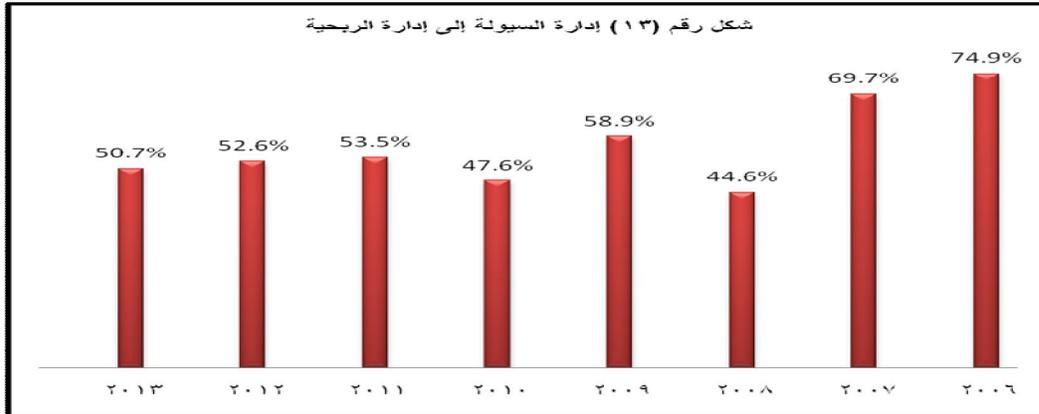
انخفض مؤشر مجموع الاحتياطات الأولية والثانوية الى مجموع الموجودات الي نسبة 33.1% في العام 2013م بدلاً من نسبة 36.7% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 41.3% في العام 2011م .
 أنظر الشكل رقم (12) أدناه :



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (7) .

يعزى ذلك التراجع في هذا المؤشر الي التراجع في الاحتياطات الثانوية وارتفاع الموجودات الأخرى بسبب ارتفاع رصيد حساب الإيرادات المستحقة .

تراجع مؤشر إدارة السيولة الي إدارة الربحية (مجموع الاحتياطات الأولية والثانوية على مجموع الاستثمارات) الي نسبة 50.7% في العام 2013م بدلاً من نسبة 52.6% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 53.5% في العام 2011م , أنظر الشكل رقم (13) أدناه :



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (7) .

ونشر هنا الي ان هذه النسبة أي نسبة إدارة السيولة الي إدارة الربحية خلال الأعوام 2012م و2013م هي نسبة مضللة حيث ان المؤشر يعكس ان وضع البنك في حالة توازن بين السيولة والربحية بنسبة 50.7% ولكن بالرجوع الي مكونات بسط المعادلة وهو الاحتياطات الأولية والثانوية نجد ان هذا البسط يتأثر بالتضخم الذي حدث للاحتياطات الأولية بالعملة الاجنبية وهو احتياطي جامد لا يمكن استثماره داخلياً ولا

خارجياً في ظل مشكلة شح الموارد الأجنبية للاقتصاد عموماً كما سبق وان اشرنا هذا فضلاً علي ان بعضاً من هذا الاحتياطي الأولي بالعملة الأجنبية هو عبارة عن ودائع استثمارية حسابية بالعملة الأجنبية يتم دفع نسب أرباح عليها سنوياً لمودعيها مما يجعل البنك يدفع أرباح علي موارد غير مستخدمة في عملية توليد الدخل حقيقةً وذلك علي حساب الموجودات المدرة للربح .

هذا ربما يعكس المشكلة الرئيسية للبنك والبنوك التجارية السودانية عموماً في ظل المشكلة الاقتصادية النقدية التي يمر بها الاقتصاد الكلي للدولة من حيث ندرة الموارد النقدية الأجنبية الحقيقية والعجز في الميزان التجاري للدولة .

ثانياً : تحليل مؤشرات الإستثمار والربحية :-

جدول رقم (8) يوضح أهم مؤشرات الإستثمار والربحية لبنك فيصل خلال الفترة 2002 - 2013م

المؤشر	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
الدخل من الإستثمارات وضم البيوع الموجهة إلى الموجودات	8	9	10	6.6	7	6.7	6	6.8	5.9	5	2.6	3
عائد أصحاب الودائع الإستثمارية إلى الموجودات	5	4.2	4.3	3.6	3.2	2.8	3	2.2	1.6	1.1	0.4	1
دخل غير الاستثمار إلي الموجودات	3.7	1.6	2.1	3.2	2.3	3.5	4.4	4.8	4.5	3.8	4.4	6
مؤشر دوران الموجودات	7.4	6.8	7.7	6.2	6.4	7.5	7.6	9.4	8.8	7.6	6.6	8
العائد من الموجودات	3.1	3.3	4.5	3	2.9	2.9	3.3	4	3	2.3	0.89	0.09
المصرفات إلى الموجودات	3.6	3.2	3.2	3	3.4	4.5	4.1	5	5.7	5.1	5.6	7.8
مؤشر الرفع المالي للبنك (عددمرات)	12	11.7	10.2	13.9	14.7	12.1	9.7	7.8	5.6	6.8	7.4	5.9
العائد من حقوق الملكية	38	39	45.3	42.8	42.7	35.1	32.3	31.2	16.8	15.6	6.6	0.54
الموجودات المربحة إلى الموجودات	79.5	85.1	94.4	85.3	84.4	82.7	76	72.8	73.4	83.2	56.1	66.6
العائد من الإستثمار	12.6	13	12.4	7.7	9.6	9.2	9.6	11	10.3	10	12	11
نصيب البنك من دخل البيوع الموجهة والإستثمار	39.1	52.9	55.3	45.5	55.7	58.1	51.1	66.7	72.3	76.7	82.9	67.1
نصيب أصحاب الودائع الإستثمارية إلى عائد الإستثمار	61	47	44.6	54.4	44.3	41.9	48.9	33.3	27.7	23.3	10.6	25.2
دخل البنك من استثماراته الذاتية إلى إجمالي الدخل	7	4.3	3.7	3.1	-	0.33	3.6	1.1	1.8	1.4	23.8	11.6

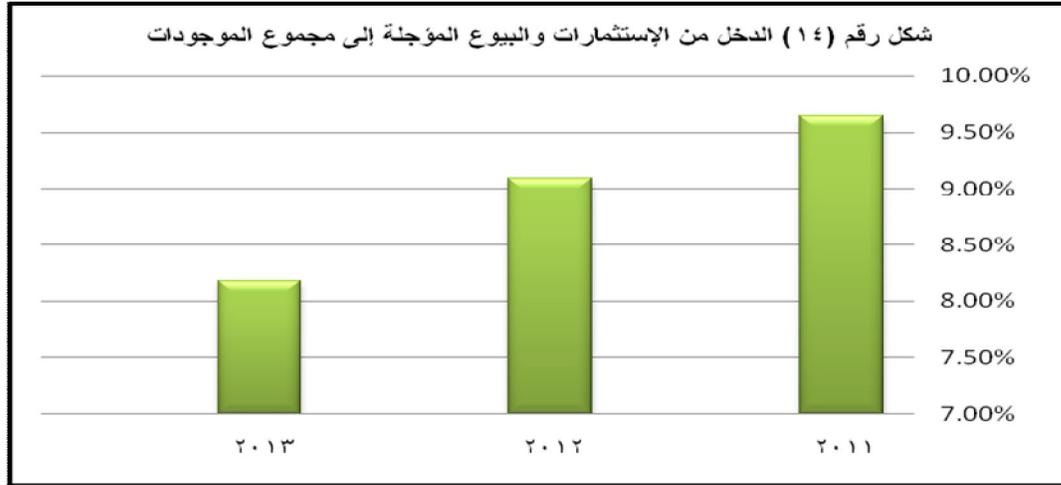
المصدر: إعداد الباحث - التقارير السنوية للبنك خلال الفترة 2002 - 2013 .

تحليل الإستثمار والربحية لأي مؤسسة يعد من المهام الأساسية ويعتمد على المعرفة التامة بالعمل

والرؤيا الواضحة ويتم على عدة مؤشرات تعكس حجم الاستثمار وتوزيعاته والعائد منه .

من خلال بيانات الجدول رقم (8) أعلاه تظهر عدد من المؤشر تعكس تحليل تركيبة موجودات البنك والتوزيع النسبي لتلك الموجودات كما تعكس أيضاً حجم الموجودات المربحة من إجمالي الموجودات والإيرادات المتولدة من هذه الموجودات وأيضاً تعكس إمكانية الرفع المالي للبنك وحجم الموارد الذاتية للبنك ونصيبها في توليد الدخل وأيضاً الموارد الخارجية ونصيب أصحاب الودائع الاستثمارية مقارنة مع نصيب البنك من استثمار هذه الموارد كمضارب ورب مال وغيرها من المؤشرات التي تمكننا من الوقوف على

التحليل الشامل والكلي للكفاءة التشغيلية للبنك والعائد والربحية من واقع قائمتي المركز المالي والدخل للبنك خلال فترة الدراسة .



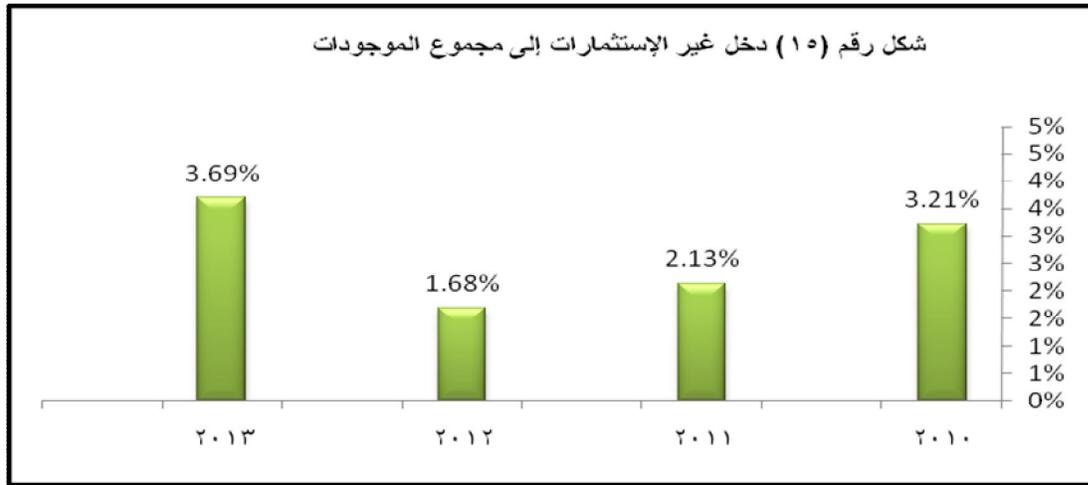
المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (8) .

تراجع مؤشر الدخل من الاستثمارات ودمم البيوع المؤجلة الي اجمالي الموجودات الي نسبة 8% في العام 2013 بدلاً من 9% للعام 2012م و9.6% للعام 2011م , انظر الشكل رقم (14) أعلاه وهذا يعني ان الزيادة في الموجودات لم تكن لصالح الاستثمار والربحية ويعكس ذلك تحليل مؤشر الدخل من الاستثمارات ودمم البيوع المؤجلة وهي الموجودات التي يتولد منها الربح حيث بلغت نسبة هذا المؤشر 10.3% وهي اقل من النسبة المحققة في العام 2012م حيث بلغت النسبة 10.7% على الرغم من ارتفاع نسبة الموجودات في العام 2013م بنسبة 26% عن العام 2012م وهذا يشير الي ان الزيادة كانت لصالح النقد وما في حكمة على حساب الموجودات المربحة حيث نجد ان النقد وما في حكمة ارتفع الي نسبة 20% من اجمالي الموجودات خلال العام 2013م بدلاً من نسبة 15% خلال العام 2012م وذلك على حساب الموجودات المربحة حيث انخفضت نسبتها الي 80% في العام 2013م بدلاً عن نسبة 85% في العام 2012م .

ارتفع مؤشر عائد أصحاب الودائع الاستثمارية الي اجمالي الموجودات والى اجمالي الموجودات المربحة بنسبة 5% من الموجودات ونسبة 6.3% من الموجودات المربحة في العام 2013م بدلاً من نسبة 4% من الموجودات ونسبة 5% من الموجودات المربحة في العام 2012م وفي ذات الوقت انخفض مؤشر نصيب البنك من دخل الاستثمار والبيوع المؤجلة الي اجمالي الموجودات والى اجمالي الموجودات المربحة بنسبة 3% من اجمالي الموجودات ونسبة 4% من اجمالي الموجودات المربحة في العام 2013م بدلاً من 5% من الموجودات ونسبة 5.7% من الموجودات المربحة في العام 2012م.

ارتفع مؤشر دخل غير الاستثمار (عائد الخدمات المصرفية + الإيرادات الاخرى) الي اجمالي الموجودات والموجودات المربحة بنسبة 3.7% من الموجودات ونسبة 4.6% من الموجودات المربحة في العام 2013م

بدلاً من نسبة 1.7% من الموجودات ونسبة 2% من الموجودات المربحة في العام 2012م أنظر الشكل رقم (15) أدناه :



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (8) .

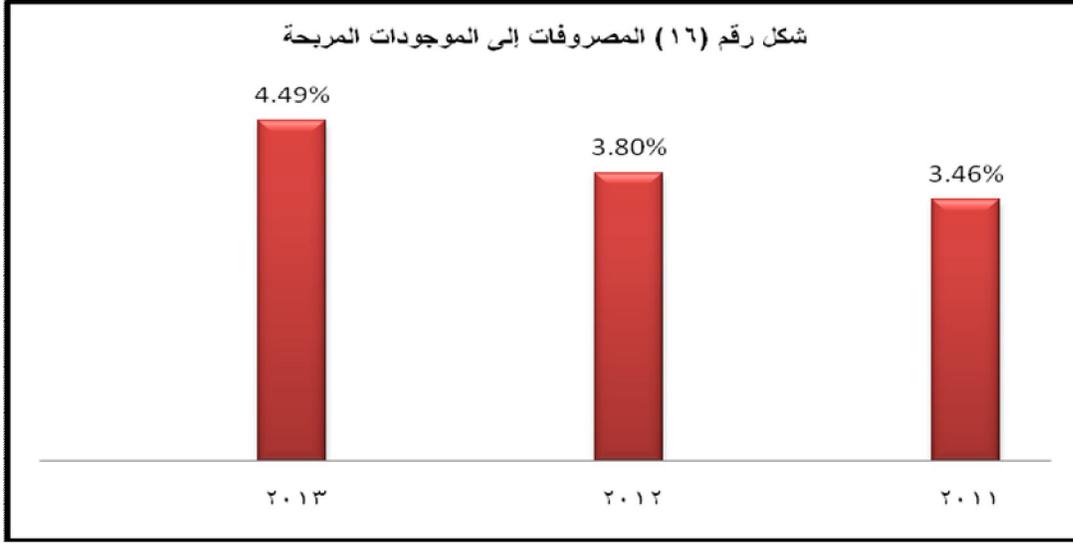
كان السبب وراء هذا الارتفاع الكبير لهذا المؤشر ارتفاع عائد خطابات الاعتماد وعائد العملات الأجنبية والتحويلات الخارجية . والجدير بالذكر ان عائد الخدمات المصرفية كان اكبر من نصيب البنك من دخل الاستثمار والبيع المؤجلة في العام 2013م , حيث بلغ عائد الخدمات المصرفية مبلغ 242.4 مليون جنية بنسبة زيادة بلغت 66.4% من العام 2012م بينما تراجع نصيب البنك من دخل الاستثمار والبيع المؤجلة الى مبلغ 224.9 مليون جنية بنسبة انخفاض بلغت سالب (19.5%) عن العام 2012.

ارتفع مؤشر دوران الموجودات والذي يقاس بقسمة الإيرادات الإجمالية مقسومة على مجموع الموجودات حيث ارتفع هذا المؤشر الي نسبة 7.4% في العام 2013م بدلاً من نسبة 6.8% في العام 2012م حيث حدث هذا الارتفاع للمؤشر على الرغم من الزيادة الكبيرة لأجمالي الموجودات لصالح الموجودات غير المربحة (السائلة) وكان ذلك الارتفاع بسبب ارتفاع الدخل من إيرادات غير الاستثمار (إيرادات الخدمات المصرفية) في ذات الوقت الذي حدث فيه تراجع الدخل من الاستثمارات .

تراجع مؤشر العائد من الموجودات والذي يقاس بقسمة الدخل الصافي بعد الزكاة والضرائب على إجمالي الموجودات حيث تراجع هذا المؤشر الي نسبة 3.1% في العام 2013م بدلاً عن نسبة 3.3% في العام 2012م وبدلاً عن نسبة 4.5% في العام 2011م , ونشير هنا الي ان التراجع في هذا المؤشر حدث على الرقم من ارتفاع مؤشر دوران الموجودات , وذلك يدل على تأثير اجمالي المصروفات والضرائب على صافي الدخل حيث ان ارتفاعها أدى الي تراجع صافي الدخل الي اجمالي الموجودات .

ارتفع مؤشر اجمالي المصروفات الي اجمالي الموجودات والى اجمالي الموجودات المربحة حيث بلغ هذا المؤشر نسبة 3.6% في العام 2013م من اجمالي الموجودات وبلغ نسبة 4.5% من اجمالي الموجودات

المربحة بدلاً من نسبة 3.2% من اجمالي الموجودات ونسبة 3.8% من اجمالي الموجودات المربحة ,
أنظر الشكل رقم (16) أدناه :



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (8) .

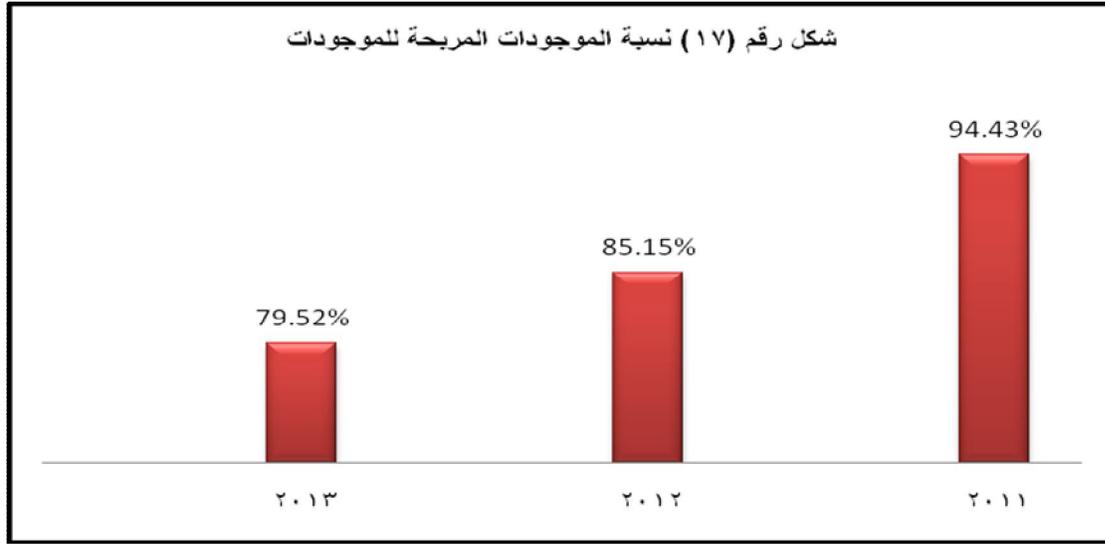
والسبب وراء ذلك ان معدل الزيادة في اجمالي المصروفات كانت اكبر من معدل الزيادة في الموجودات المربحة مما اثر بصورة كبيرة في ارتفاع هذا المؤشر بالنسبة الي اجمالي الموجودات المربحة بدرجة اكبر من تأثيره على اجمالي الموجودات عموماً , حيث بلغ معدل الزيادة في المصروفات نسبة 28% بينما بلغ معدل الزيادة في الموجودات المربحة نسبة 15% للعام 2013م عن العام 2012م.

مؤشر الرفع المالي للبنك، والذي يتعلق بالهيكل التمويلي للبنك فكلما ازداد اعتماد البنك على المصادر الخارجية لتمويل رأسماله المستثمر تزداد درجة الرفع المالي. بلغ هذا المؤشر الذي يتكون من قسمة مجموع الموجودات على حقوق الملكية (الموارد الداخلية) بلغ هذا المؤشر عدد 12 مرة في العام 2013م بدلاً من عدد 11.7 مرة في العام 2012م وهذا يعني ان الموجودات تساوي 12 مرة حقوق الملكية , اي ان حقوق الملكية تعادل نسبة 8% من اجمالي الموجودات للبنك مما يعكس ان البنك يركز بدرجة كبيرة على الموارد غير الذاتية لتمويل موجوداته وبالتالي فانه لابد من التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل حتى يتجنب البنك أي مخاطر قد تكون مصاحبة لارتفاع مؤشر الرفع المالي.

تراجع مؤشر العائد من حقوق الملكية الى نسبة 38% في العام 2013م بدلاً من نسبة 39% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 45% في العام 2011م وهذا يعني ان نسبة الزيادة في الدخل الصافي للبنك كانت اقل من نسبة الزيادة لرأس المال وحقوق الملكية في العام 2012م و2013م .

تراجع مؤشر نسبة الموجودات المربحة الى اجمالي الموجودات بصورة ملحوظة حيث بلغت نسبة الإنخفاض سالب (6%) للعام 2013م عن العام 2012م حيث كانت الموجودات المربحة تمثل نسبة 85% في العام

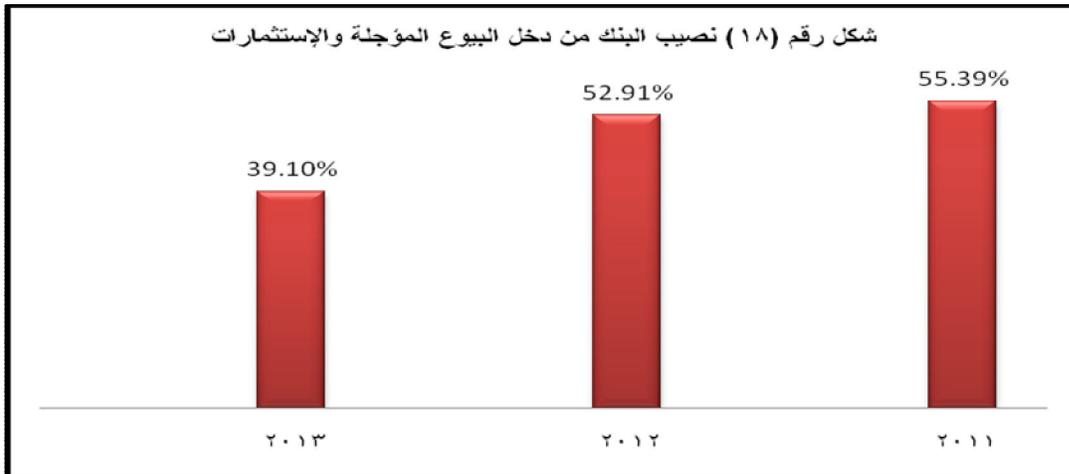
2012م من اجمالي الموجودات وتراجعت الى نسبة 79% في العام 2013م بدلاً من نسبة 94% في العام 2011م , أنظر الشكل رقم (17) أدناه :



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (8) .

تراجع مؤشر العائد من الاستثمار الى نسبة 12.5% في العام 2013م بدلاً من نسبة 13% في العام 2012م , والسبب هو تراجع الدخل من صيغ الاستثمارات الاخرى ونخص بالذكر هنا التراجع الذي حدث في الاستثمار في الاوراق المالية (شهامه) حيث بلغ حجم الاستثمار في هذه الاوراق في عام 2013م مبلغ 320 مليون جنيه بدلاً من مبلغ 517.8 مليون جنيه في العام 2012م بنسبة انخفاض بلغت سالب (38%) عن العام 2012م .

تراجع مؤشر نصيب البنك من دخل البيوع المؤجلة والاستثمار (مضارب ورب مال) الى اجمالي الدخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات الى نسبة 39% في العام 2013م بدلاً من نسبة 52.9% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 55% في العام 2011م , أنظر الشكل رقم (18) أدناه :

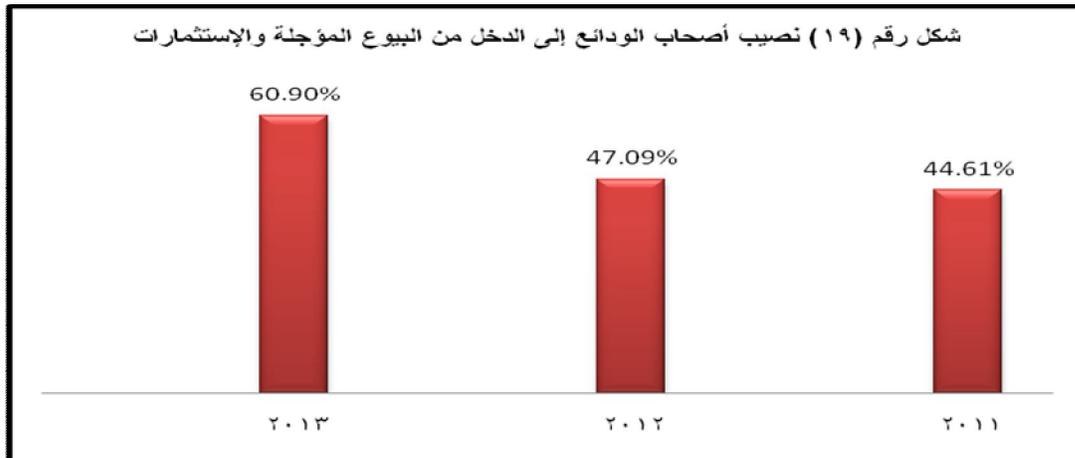


المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (8) .

وذلك بسبب التراجع الذي حدث في العائد من الاستثمار في العام 2013م والموضح في المؤشر اعلاه وارتفاع نصيب اصحاب الودائع الاستثمارية.

ارتفع نصيب اصحاب الودائع الاستثمارية الى إجمالي عائد البيوع المؤجلة والإستثمار الى نسبة 60.9% في العام 2013م بدلاً من نسبة 47% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 44.6% في العام 2011م أنظر الشكل رقم (19) أدناه , والجدير بالذكر من ان هذا المؤشر ارتفع على الرقم من انخفاض او تراجع العائد من الاستثمار في العام 2013م كما سبق وان ذكرنا وهذا يعكس الدعم المقدم من البنك لأصحاب الودائع الاستثمارية عن الفترات السابقة مما يستوجب رفع كفاءة الهيكل الاستثماري للبنك ومضاعفة جهود الاستثمار وتقليل التعثر والمصرفيات الادارية مستقبلياً خصوصاً وان الودائع الاستثمارية ترتفع بصورة كبيرة على حساب الودائع الجارية (ودائع الطلب) بصورة ملحوظة .

ارتفع مؤشر دخل البنك من استثماراته الذاتية الى اجمالي الإيرادات بنسبة 7% في العام 2013م بدلاً من نسبة 2% في العام 2012م وبدلاً من 4.3% في العام 2011م .



المصدر : إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (8) .

ارتفع مؤشر عائد الخدمات المصرفية الى اجمالي الإيرادات للبنك بنسبة 46% في العام 2013م بدلاً من نسبة 21% في العام 2012م بدرجة تغير بلغت نسبة 25% وهذا ارتفاع كبير لهذا المؤشر عن الاعوام 2012م و 2011م وكان ذلك الارتفاع بسبب إرتفاع دخل الاعتمادات المستندية وعائد العملات الأجنبية .

المبحث الثالث : إختبار فرضيات البحث :-

إختبار الفرضية الأولى :-

أولاً : نص الفرضية :- تنص الفرضية الأولى علي انه : لا يوجد تأثير للجهاز المصرفي السوداني في عملية جذب الموارد المصرفية وإعادة توزيعها علي الأنشطة الاقتصادية وفقاً للسياسات النقدية والتمويلية خلال فترة الدراسة .

ثانياً : تحليل بيانات الفرضية :-

1/ لم يساهم الجهاز المصرفي في امتصاص السيولة الكبيرة التي نتجت من ارتفاع عرض النقود بكل مكوناته , حيث ارتفعت ودائع الجهاز المصرفي اجمالاً في ذات الوقت الذي ارتفعت فيه مكونات عرض النقود الاخرى وخصوصاً العملة خارج الجهاز المصرفي , حيث ارتفعت نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي بمعدل 30% وهو اعلي معدل للعملة خارج الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة.

2/ ساهمت السلطة النقدية في ارتفاع عرض النقود بمعناه الواسع بدرجة فاقت ما هو مستهدف في السياسات النقدية والتمويلية المعلنة والمخطط له بصورة كبيرة بسبب التمويل المؤقت او التمويل بالعجز للحكومة المركزية مما نتج عنه ارتفاع القاعدة النقدية وتراجع المضاعف النقدي (عرض النقود بمعناه الواسع / القاعدة النقدية) حيث تراجع الي 2.196 و 2.026 و 1.935 , كما تراجع معدل دوران النقود (النتاج المحلي الاجمالي / عرض النقود) الي 4.569 و 4.461 و 4.149 في الاعوام 2010 و 2011 و 2012م علي التوالي .

3/ لم يساهم الجهاز المصرفي في عملية اعادة توزيع الموارد المصرفية المتاحة وفق ما هو مستهدف ومخطط له في السياسات النقدية والتمويلية بل علي العكس من ذلك رفع درجة مخاطر تركيز الموارد وذلك عبر الاعتماد علي الموارد الخارجية للمرسلين واعادة استخدام الموارد المحلية المتاحة في تمويل التجارة الخارجية بالاعتماد علي بنك السودان المركزي لتوفير العملات الصعبة, مما رفع من درجة مخاطر وحساسية موارد الجهاز المصرفي اجمالاً بانخفاض سعر صرف الجنية السوداني والاعتماد علي مورد ارصدة المرسلين بالخارج ومدى مساهمات هذا المورد في رفع درجة مخاطر السيولة عبر الية زيادة الالتزامات الخارجية للمصارف .

ثالثاً : نتيجة اختبار الفرضية :-

يتضح من خلال فقرة تحليل البيانات في ثانياً قبول الفرضية ورفض الفرضية البديلة .

اختبار الفرضية الثانية :-

أولاً : نص الفرضية :- تنص الفرضية الثانية علي انه : لا يوجد تأثير للجهاز المصرفي السوداني في عملية تعزيز كفاءة إدارة السيولة في الاقتصاد القومي وفقاً لمفهوم التوازن المالي .

ثانياً : تحليل بيانات الفرضية :-

1/ ارتفاع معدل نمو عرض النقود خلافاً لما هو مستهدف في السياسات النقدية والتمويلية خلال فترة الدراسة (انظر الجدول رقم 6 العمود الاخير معدل نمو عرض النقود - المستهدف في مقارنة بالفعلي في نهاية كل عام) .

2/ عدم استقرار معدلات التضخم (ارتفعت معدلات التضخم الي نسبة 44% في نهاية عام 2012م بدلاً من نسبة 18.9% في نهاية العام 2011م) .

3/ تراجع سعر صرف الجنيه السوداني بعد العام 2006م واستمرار التراجع حتى بلغ ادني مستوي له في نهاية العام 2013م حيث بلغ سعر الصرف مبلغ 6 جنية للدولار الواحد .

4/ تراجع سرعة دوران النقود (الناتج المحلي الأجمالي مقسوم علي عرض النقود بمعناه الواسع M2) نتيجة لارتفاع عرض النقود بنسبة اكبر من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (يرتفع عرض النقود بمتوسط معدل نمو 5% خلال فترة الدراسة , يرتفع الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط معدل نمو 1.2% لذات الفترة) .
ثالثاً : نتيجة اختبار الفرضية :-

يتضح من خلال فقرة تحليل البيانات في ثانياً قبول الفرضية ورفض الفرضية البديلة .

اختبار الفرضية الثالثة :-

أولاً : نص الفرضية :-

تنص الفرضية الثالثة علي : لم يستخدم بنك فيصل الإسلامي السوداني موارده المتاحة الإستخدام الأمثل مما أدى إلي إختلال في هيكل موجوداته وبالتالي أختل التوازن بين السيولة والربحية .
ثانياً : تحليل بيانات الفرضية :-

يتضح من خلال نتائج التحليل للفصل الرابع (تحليل قائمتي المركز المالي والدخل لبنك فيصل الاسلامي خلال الفترة 2002 – 2013م) الآتي :

1/ تراجع مؤشر إدارة السيولة (مجموع الاحتياطات الاولية والثانوية الي مجموع الودائع تحت الطلب) الي نسبة 110% في العام 2013م و 2012م بدلاً من نسبة 121.6% ونسبة 138% في العام 2011م و 2010م علي التوالي .

2/ تراجع مؤشر نسبة السيولة (مجموع الاحتياطات الاولية والثانوية الي مجموع المطلوبات) الي نسبة 36% في العام 2013م بدلاً من نسبة 40% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 45.8% في العام 2011م .

3/ تراجع نسبة ادارة السيولة الي ادارة الربحية (مجموع الاحتياطات الاولية والثانوية الي مجموع الاستثمارات) الي نسبة 50.7% في العام 2013م بدلاً نسبة 52.6% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 53.5% في العام 2011م .

4/ تراجع مؤشر الدخل من الاستثمار (الدخل من الاستثمار الي مجموع الموجودات والي مجموع الموجودات المريحة خصوصاً) الي نسبة 8% في العام 2013م بدلاً من نسبة 9% في العام 2012م

وبدلاً من نسبة 9.6% في العام 2011م هذا بالنسبة الى اجمالي الموجودات, اما بالنسبة الي اجمالي الموجودات المربحة فتراجعت النسبة الي 10% في العام 2013م بدلاً من نسبة 10.7% في العام 2012 .

5/ تراجع العائد من الاستثمار (عائد الاستثمار الي مجموع الاستثمارات) الي نسبة 12.5% في العام 2013م بدلاً من نسبة 13% في العام 2012م

6/ تراجع نصيب البنك من دخل البيوع المؤجلة (دخل البنك من الاستثمار بصفته مضارب ورب مال الي اجمالي الدخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات) الي نسبة 39% في العام 2013م بدلاً من نسبة 52.9% في العام 2012م وبدلاً من نسبة 55% في العام 2011م .

ثالثاً : نتيجة اختبار الفرضية :-

يتضح من خلال فقرة تحليل البيانات في ثانياً قبول الفرضية ورفض الفرضية البديلة .

اختبار الفرضية الرابعة :-

أولاً : نص الفرضية :-

تنص الفرضية الرابعة علي ان : البيانات المالية الدورية المنشورة وغير المنشورة تعد مادة خام قياساً بما يستهدفه التحليل المالي لأداء المصرف للوصول الي مؤشرات قابلة للقياس والمتابعة والرقابة من قبل إدارة المصرف .

ثانياً : تحليل بيانات الفرضية :-

ثبت بما لا يجعل مجالاً للشك ان نتائج عملية التحليل المالي للقوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني عكست وأوضحت وفسرت الوضع المالي, والهيكل التمويلي والاستثماري للبنك وذلك من خلال عدد كبير من المؤشرات ،أوضحت الوضع السيولي والتوازن المالي للبنك من خلال الوقف علي التوازن النسبي في جانبي السيولة والربحية ، هذا فضلاً عن الوقف علي كفاءة ادارة الموجودات والتوزيع النسبي لها والعائد والربحية المتولدة منها ودور الموارد الذاتية الاخرى في عملية توليد الدخل ومعدل التكلفة ، وغيرها من المؤشرات المهمة في عملية تقييم كفاءة الأداء وإدارة المخاطر والتخطيط المالي المستقبلي ومراجعة الخطط والبدائل الإستراتيجية وعملية التغذية العكسية, كل ذلك ما كان ان يتأتى إلا بفضل عملية التحليل المالي للقوائم المالية والخروج بمؤشرات ذات دلالة واضحة ومغذي في تحديد متغيرات الاداء دورياً ، وقابلية تلك المؤشرات للقياس والرقابة والمتابعة من قبل ادارة المصرف وبقية الاطراف اصحاب المصلحة .

ثالثاً : نتيجة اختبار الفرضية :-

يتضح من خلال فقرة تحليل البيانات في ثانياً قبول الفرضية ورفض الفرضية البديلة .

الخاتمة
وتتضمن
النتائج والتوصيات

الخاتمة

أولاً : النتائج :-

من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل الي النتائج التالية :

أ / نتائج تحليل تركيبية موارد واستخدامات الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة

2002 - 2013 م :-

- 1/ ساهمت السلطة النقدية في تدني كفاءة الجهاز المصرفي السوداني من خلال زيادة عرض النقود بمعناه الواسع بدرجة فاقت ما هو مستهدف في السياسات النقدية والتمويلية المعلنة والمخطط لها .
- 2/ حدث تغيير في تركيبية الودائع المصرفية حيث اصبحت الودائع الاستثمارية والادخارية تشكل ما نسبته 22% في المتوسط من اجمالي موارد المصارف بدلاً من نسبة 10,5% ، هذا علي حساب تراجع متوسط نسبة مساهمة الودائع الجارية (ودائع الطلب) إلي إجمالي .
- 3/ تراجع كفاءة إدارة موجودات الجهاز المصرفي السوداني وارتفاع درجة مخاطر السيولة .
- 4/ لم يساهم الجهاز المصرفي في عملية اعادة توزيع الموارد المصرفية المتاحة وفقاً لما هو مستهدف ومخطط له في السياسات النقدية والتمويلية .
- 5/ إرتفعة درجة مخاطر تركيز الموارد المحلية في تمويل التجارة الخارجية بالاعتماد علي إحتياطي بنك السودان المركزي من العملات الصعبة .
- 6/ تراجع كفاءة عملية إدارة السيولة عبر أداة نسبة الإحتياطي القانوني لامتناس السيولة الزائدة .

ب / نتائج خاصة بمؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني :

- 1/ تراجع مؤشر إدارة السيولة في الأجل القصير .
- 2/ تراجع مؤشر نسبة سيولة البنك .
- 3/ تراجع مؤشر إدارة السيولة إلي ادارة الربحية .
- 4/ لم تكن الزيادة في الموجودات لصالح الإستثمار والربحية ، لذلك تراجع الدخل من الإستثمارات .
- 5/ حدث تغيير في ادارة هيكل الموجودات وسياسات الإستثمار حيث إرتفع مؤشر دخل غير الإستثمار (عائد الخدمات المصرفية + الايرادات الاخرى) إلي الموجودات المربحة بينما تراجع دخل البنك من دخل الاستثمار والبيوع المؤجلة بنسبة إنخفاض بلغت سالب (19.5%) عن العام 2012 .
- 6/ إرتفاع أثر إجمالي المصروفات والضرائب على صافي الدخل حيث ان ارتفاعها ادي الى تراجع صافي الدخل إلي إجمالي الموجودات .

17 / يعتمد البنك لتمويل موجوداته بدرجة كبيرة على الموارد الخارجية (غير الذاتية) .

18 / تراجعت الموجودات المربحة الي إجمالي الموجودات للعام 2013م .

19 / ارتفاع المصروفات إلي الموجودات كان اكبر من ارتفاع الموجودات المربحة الي الموجودات مما اثر بصورة كبيرة في تراجع الدخل من الإستثمار .

ثانياً : التوصيات :-

أ / توصيات من واقع نتائج تحليل الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ونتائج المؤشرات المالية لتحليل ميزانية بنك فيصل الإسلامي السوداني :

1/ وضع معايير علمية وواضحة وقابلة للمتابعة الدورية في الفترات القصيرة لعملية تحديد حجم السيولة الملائم للاقتصاد وتحديد نسب الزيادة السنوية المستهدف في كل عام لتلبية احتياجات النمو الاقتصادي المستهدف .

2/ مراجعة الادوات المباشرة لإدارة السيولة وخاصة أداة نسبة الاحتياطي القانوني بعد التغيير الذي طرأ علي تركيبة الودائع المصرفية .

3/ وضع ضوابط ومعايير لاستخدام المصارف التجارية للموارد المحلية عند إستخدامها في التجارة الخارجية وربط تلك المعايير والضوابط بالسياسات والخطط الاقتصادية الكلية المعلنة ووضع ادوات رقابة فعالة من واقع التجارب العملية لمراقبة المصارف عند التعامل في التجارة الخارجية .

4/ مراجعة الإلتزامات الخارجية للجهاز المصرفي السوداني وربط تلك الإلتزامات بالموجودات الحقيقية من الموارد الأجنبية وذلك تحسباً لما يمكن ان تتسبب فيه هذا الإلتزامات من رفع مخاطر السيولة للجهاز المصرفي يمكن ان تؤدي الي ازمة مالية في ظل التراجع الحاد والسريع لقيمة الجنية السوداني .

5/ مراجعة تحرير السياسات التمويلية وخصوصاً لقطاع التجارة الخارجية ووضع آليات ضبط ورقابة فعالة تمكن السلطات النقدية من توجيه التمويل المصرفي وفق ما هو مخطط ومرسوم في حدود النسب المعلنة في السياسات النقدية والتمويلية علي القطاعات الإقتصادية ذات الميزة النسبية لكل عام .

6/ إلتزام السياسات النقدية التام بما يتم التوافق عليه مع السياسات المالية (وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان المركزي) وعدم الخروج علي ما هو مرسوم ومخطط له بنسب ومؤشرات معلومة مسبقاً مهما كانت الاسباب خصوصاً في جانب سد العجز المتوقع في الموازنة العامة واليات سد العجز المتوقع عليها ، وعدم ترجيح القرارات غير الاقتصادية والمفاجئة والطائرة لتغيير ما تم الاتفاق عليه واعتماده من سياسات ومؤشرات لسير هذه السياسات .

7/ دعم آليات وأدوات جمع البيانات الإحصائية من مصادرها الأولية ومراجعة وتطوير آليات بناء التقارير والرواجع الدورية للبنوك التجارية فيما يختص بالتمويل والصيغ التمويلية وتمويل التجارة الخارجية والموارد الأجنبية واستخداماتها وكل ما من شأنه ان يوفر معلومات وبيانات تستخدم في عملية التحليل والتعمق فيه لبناء مؤشرات التخطيط والتنفيذ للسياسات النقدية والتمويلية ومتابعتها بدقة .

8/ توحيد المبادي المحاسبية وطرق بناء وعرض القوائم المالية للبنوك السودانية وإضافة إيضاحات وتفسيرات للميزانية الموحدة للجهاز المصرفي السوداني والتزام مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية بالقيام بعملية التحليل المالي لقوائمها المالية حسب المعايير العلمية بصورة دورية (شهرية - ربع سنوية - نصف سنوية - سنوية) .

9/ إصدار نسب مالية معيارية تنافسية لقطاع المصارف الإسلامية السودانية مثل (نسب السيولة - نسب الربحية - كفاية راس المال - ... الخ) .

10/ اعتماد منهجية التحليل المالي حسب المعايير العلمية للقوائم المالية والتزام لجان مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية للبنوك السودانية بالقيام به بصورة دورية تمكن من متابعة متغيرات الاداء ورفع كفاءته تحسباً للمخاطر المتوقعة وربطها بالخطط والأهداف الإقتصادية الكلية والجزئية.

11/ ربط عملية ادارة الموجودات والقرارات الاستثمارية والتمويلية بواقع نتائج عملية التحليل المالي لتركيبية الموارد من حيث الزمن او الأجل (طويلة - متوسطة - قصيرة) ومن حيث نوعية الموارد ذاتية كانت ام خارجية (جارية - ادخارية - استثمارية - هوامش) ومن حيث تكلفة الموارد (تكلفة الودائع) ومن حيث التدفقات النقدية (التعثر) .

12/ الإستخدام الأمثل للموجودات المربحة وربطها بدرجات المخاطر التي يمكن تحملها واستيعابها خلال عملية توليد الأرباح عبر آلية دراسة البدائل الإستثمارية ودرجات المخاطر المرتبطة بها ولمكانية ادارة هذه المخاطر .

13/ مراجعة هيكل المصروفات وتحليلها جزئياً وربط كل مصروف بالزمن مع العائد المتوقع منه والوعاء الذي يندرج تحته هذا المصروف .

14/ رفع كفاءة العنصر البشري بالالتزام بعملية ممنهجة ومدروسة للتدريب والتأهيل العلمي والعملية واعتماد مبدء التخصص وكفاءة الأداء في عملية توزيع المهام وصولاً الي أقصى عائد ممكن من العنصر البشري.

ب / توصية ببحوث مستقبلية في الموضوع :-

1- قياس أثر الكتلة النقدية علي المتغيرات الإقتصادية الكلية - تجربة السودان .

2- دور المصارف الإسلامية في تحقيق التوازن النقدي - تجربة السودان .

- 3- تقويم معايير تحديد الكتلة النقدية في الإقتصاد السوداني - دراسة مقارنة .
- 4- تقييم كفاءة السلطة النقدية في إدارة النقود في السودان .
- 5- آليات سد العجز في الموازنة العامة وأثرها علي المتغيرات الإقتصادية الكلية - تجربة السودان .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب :-

أ/ الكتب باللغة العربية :

- 1- ابراهيم عبد الحليم عباده - مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية .
- 2- أحمد صلاح عطية - محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية .
- 3- السعيد فرحات جمعة - الأداء المالي لمنظمات الأعمال .
- 4- أسامة عبد الخالق الأنصاري - الإدارة المالية .
- 5- جميل أحمد توفيق - أساسيات الإدارة المالية .
- 6- دريد كامل آل سبيب - إدارة البنوك المعاصرة .
- 7- دريد كامل آل سبيب - مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة .
- 8- دريد كامل آل سبيب - الأسواق المالية والنقدية .
- 9- وليد ناجي الحياي - التحليل المالي - منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك .
- 10- زيادة رمضان وآخرون - التحليل والتخطيط المالي .
- 11- حمزة محمود الزبيدي - التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل .
- 12- حمزة محمود الزبيدي - الإدارة المالية المتقدمة
- 13- محمد مطر - الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية .
- 14- عاطف وليم اندرويس - التمويل والإدارة المالية للمؤسسات .
- 15- عبد الحليم كراجه ، وآخرون - الإدارة والتحليل المالي .
- 16- عبد الحق بوعتروس - الأنظمة البنكية و التقنيات المالية .
- 17- عبد الغفار ضفي - أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى .
- 18- عبد الغفار حنفي - أساسيات التمويل والإدارة المالية .
- 19- فلاح حسن عداي وآخرون - إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر .
- 20- فهمي مصطفى الشيخ - التحليل المالي .
- 21- فهد الحويماني - المال والإستثمار في الأسواق المالية .

- 22- خلدون إبراهيم الشريفات - إدارة وتحليل مالي .
 23- خليل الشماع - المحاسبة الإدارية في المصارف .
 24- رشاد العصار وآخرون - الإدارة والتحليل المالي .
 25- شعيب شنوف - التحليل المالي الحديث .

ب/ الكتب بالغة الإنجليزية :

- 1- Reporting and Analysis – CHARLES H. GLBSON.
 2- Technical Analysis of the Financial Markets – JOHN J. MURPHY.
 3- Financial Statement Analysis and Security Valuation – STEPHEN H. PERMAN.
 4- Statistical Analysis of Financial In S-PLUS – RENE A. CARMONA.
 5- Techniques of Financial Analysis – ERICH A. HELFERT.

ثانياً : الدراسات والبحوث والدوريات العلمية :-

أ / بالغة العربية :

- 1- دور التحليل المالي في تقويم أداء المصارف التجارية - بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور - عبد المنعم محمد عبد القيوم 2009 .
 2- أثر مخاطر التمويل على تركيبة الموارد المصرفية - بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور - محمد الشيخ البخيت 2007 .
 3- تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية بالتطبيق علي بنك فيصل الاسلامي السوداني - بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور - الطيب عثمان الأمين 2008 .
 4- تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية (دراسة ميدانية تحليلية) - بحث دكتوراه غير منشور - سيد احمد محمد أحمد عبد العزيز 2009 .
 5- كفاءة استخدام موارد قطاع الخدمات المالية وأثرها علي الاقتصاد السوداني - بحث دكتوراه غير منشور - فتح الرحمن علي محمد صالح 2004م .
 6- التحليل المالي حسب المعايير العلمية - أوراق بحثية غير منشورة إعداد الدكتور احمد الصديق جبريل - بنك فيصل الإسلامي السوداني 2009م .

- 7- تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية وفقاً لمقررات بازل - بحث ماجستير غير منشور - وفاء بشير مساعد .
- 8- تقويم الأداء المالي والمحاسبي للقطاع المصرفي السوداني - بحث ماجستير غير منشور - محمد الأمين الصادق قسم السيد .
- 9- التحليل المالي لأغراض مصرفية - بحث ماجستير غير منشور - هيثم أحمد عثمان .
- 10- إمكانية جذب المزيد من المدخرات الي داخل الجهاز المصرفي السوداني - صلاح الدين الشيخ خضر وآخرون - إدارة البحوث الإقتصادية - بنك السودان المركزي 2003م.
- 11- إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الاسلامي (تجربة السودان) - صابر محمد حسن بنك السودان المركزي 2004م.
- 12- تقييم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة 1980 - 2002م - عبدالله الحسن محمد وآخرون _ الإدارة العامة للبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي - 2004م.
- 13- تحديد المدى الزمني لاستجابة المستوى العام للأسعار للتغير في عرض النقود في السودان (1995 - 2007) - بدر الدين حسين جبرالله ومؤيد حسن البيلي - بنك السودان المركزي - 2009م.
- 14- البنك المركزي الإسلامي بين التبعية والإستقلالية بالاشارة لتجربة السودان - تاج الدين ابراهيم حامد ومحمد عثمان احمد محمد خير - بنك السودان المركزي - 2009م.
- 15- توثيق سياسة سعر الصرف في السودان (1956 - 2007) - محمد الحسن محمد أحمد الخليفة وآخرون - بنك السودان المركزي - 2009م.
- 16- كيفية تحديد نسب هوامش ارباح المرابحات بالمصارف خلال الفترة (2000 - 2005) - يوسف عثمان ادريس وآخرون - بنك السودان المركزي - 2006م.
- 17- إمكانية إستحداث أداة أو ادوات نقدية ومالية لإدارة السيولة - عبدالرحيم شريف احمد وآخرون بنك السودان المركزي - 2007م.

ب/ باللغة الإنجليزية :

- 1- Issues in the Regulation of Islamic Banking (The Case of Sudan)
Sabir Mohamed Hassan - Central Bank of Sudan - 2004.
- 2- Inflation Determinants in Sudan 1970-2009 - Mustafa Mohamed Abdalla - Central Bank of Sudan - 2010.

3- Determinants of Inflation in Sudan: An Empirical Analysis - Marial

Awou Yol - Central Bank of Sudan - 2010.

ثالثاً : التقارير والمنشورات الدورية :-

- 1/ تقارير ومنشورات بنك السودان المركزي السنوية 2000 - 2013 .
- 2/ تقارير ومنشورات المصارف السودانية الدورية 2002 - 2013 .
- 3/ العرض الإقتصادي لوزارة المالية والاقتصاد الوطني 2001 - 2013 .
- 4/ تقارير ومنشورات بنك فيصل الإسلامي السوداني 2001 - 2013 .

رابعاً : المواقع الإلكترونية :-

- 1- موقع بنك السودان المركزي - حتى 28-08-2013 www.cbos.gov.sd .
- 2- موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني - حتى 28-08-2013 www.fibsudan.com .
- 3- موقع الدكتور محمد البلتاجي - حتى نهاية العام 2013 .

الملاحق

